شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش

ابن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية

الجزء الثاني

قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي

(صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور)

شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش
ابن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية
على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية

الجزء الثانى

قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة
ادارة الطباعة المنيرية
لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقى

صحح وعلق عليه حواشى نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسّر ولا تعسّر رب زدني علماً

توابع المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ توابع المنادى المضموم غير المبهم اذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك يازيد الطويلُ والطويلَ ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارث وقرىء والطير رفعا ونصباً الا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمهما حكم المنادى بعينه تقول يازيد زيد ويازيد وعمرو بالضم لاغير وكذلك يا زيد أو عمرو ويازيد لا عمرو ﴾

قال الشارح : اعلم ان لك أن تصف المنادى المفرد اذا كان معرفة وتؤكده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان ، وأما الوصف فقولك « يازيد الطويل » لك أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبه حملا على الموضع ، « فان قيل » فهذا المضموم فى موضع منصوب فلم لايكون بمنزلة أمس فى أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيداً أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفصل بينهما أن ضمة النداء في يازيد ضمة بناء مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البناء فى كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس فان حركته متوغلة فى البناء ألا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموماً

وليس

وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا ترى انك تقول فعلت ذاك اليوم وأضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ماوجب فى أمس ، وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف ، ومنه قوله * ياحكم الوارث عن عبد الملك * فرفع الصفة على اللفظ وهو الاكثر في الكلام ، وتقول فى التأكيد بالمفرد « ياتميم أجمعون وأجمعين » ان شئت رفعت على اللفظ وان شئت نصبت على الموضع فحكم التأكيد كحكم الصفة الا ان الصفة يجوز فيها النصب على اضمار أعنى ولا يجوز مثل ذلك فى أجمعين ، وأما عطف البيان فانه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له والبيان كالتأكيد والبدل فتقول « ياغلام بشر وبشرا » فبشر الاول محمول على اللفظ والثانى محمول على الموضع وقد أنشدوا بيت رؤبة

إنّى وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا ... لَقَائِلٌ يانَصرُ نَصرٌ نَصرًا

فنصر الثانى محمول على لفظ الاول والثالث محمول على الموضع كما تقول يازيد العاقل والعاقل لان مجرى عطف البيان والنعت واحد ، وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه يانصر نصر نصرا وهو اختيار أبى عمرو ويانصر نصرا نصرا اجرى المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يازيد العاقل اللبيب وكان المازنى يقول يانصر نصرا نصرا ينصبهما على الاغراء لان هذا نصر حاجب نصر بن سيار كان حجب رؤبة ومنعه من الدخول فقال إضرب نصرا أو لمه ، ويروى يا نصر نصر نصرا بجعل الثانى بدلا من الاول ولذلك لم ينونه والثالث منصوب على المصدر كأنه قال أنصرنى نصرا وسيوضح أمر البدل وعطف البيان فى موضعهما من هذا الكتاب انشاء الله تعالى ، وأما العطف بحرف فنحو « ياعمرو والحارث والحارث » اذا عطفت اسما فيه الالف واللام على مفرد جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول في الرفع يازيد والحارث وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازنى وقرأ الاعرج (ياجبال أوبى معه والطير) ، وتقول فى النصب يا زيد والحارث وهو اختيار أبى عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبى عمر الجرمى وقراءة العامة (ياجبال أوبى معه والطير) بالنصب ، وكان أبو العباس المبرد يرى انك اذا قلت يازيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده واذا قلت يازيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علمان وليس فى الالف واللام معنى سوى ماكان قبل دخولها و الالف واللام في الرجل قد أفادتا معنى وهو معاقبة الاضافة فلما كان الواجب فى الاضافة النصب كان المختار والوجه مع الالف واللام النصب أيضا لانهما بمنزلة الاضافة ، فان عطفت اسما مفردا علما على مثله نحو « يازيد وعمرو » لم يكن فيه الا البناء لان العلة الموجبة لبناء الاسم الاول موجودة فى الثانى لان حرف العطف أشرك الثانى فى حكم الاول ولذلك لو أبدلت الثانى من الاول وهو مفرد لم يكن فيه الا البناء والضم نحو « يا زيد زيد » ويا أخانا خالد لان عبرة البدل أن يحل محل الاول ولو أحللته محل الاول لم يكن فيه الا البناء ولذلك استثناه فقال « الا البدل » وقوله « ونحو زيد وعمرو » يعني فى العطف بالحرف ويمثله بقوله « يا زيد وعمرو ويا زيد أو عمرو ويا زيد لاعمرو » يشير الى ان جميع حروف العطف فى ذلك سواء وان اختلفت معانيها ، وان كان المنادى مبهما كان حكمه كحكم غيره الا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الاجناس فتقول « ياأيها الرجل » أقبل

فيكون أي والرجل كاسم واحد فأيّ مدعو والرجل نعته ولا يجوز أن يفارقه النعت لان أياً اسم مبهم لم يستعمل الا بصلة الا في الاستفهام والجزاء فلما لم يوصل ألزم الصفة لتبيينه كما تبينه الصلة وقد أجاز المازني نصب ذاك حملا على الموضع قياساً على غير المبهم والصواب ماذكرنا للمانع المذكور *

قال صاحب الكتاب ﴿ واذا أضيفت فالنصب كقولك يازيد ذا الجمة وقوله * أزيد أخا ورقاء * ويا خالد نفسه ويا تميم كلكم أو كلهم ويابشر صاحب عمرو وياغلام أبا عبد الله ويازيد وعبد الله ﴾

قال الشارح : وان كان التابع مضافاً لم يكن فيه الا النصب صفة كان أو غير صفة مثال الصفة « يازيد ذا الجمة » ويازيد أخانا قال الشاعر

أَزيدُ أخا وَرْقاءَ إنْ كُنْتَ ثائرا ... فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ فَخاصِمِ

الشاهد فيه نصب الصفة لانها مضافة ورقاء حيّ من قيس والثائر طالب الدم يقول ان كنت طالبا الثارك فقد أمكنك ذاك فاطلبه وخاصم فيه ، والأحناء الجوانب وهي جمع حنو ، ولا يجوز رفع هذه الصفة بحال لان المنادى اذا وصف بالمضاف لم يكن فيه الا النصب وذلك من قبل ان الصفة من تمام الموصوف لانها مخصصة للموصوف موضحة له كتخصيص الالف واللام في نحو الرجل والغلام ولذلك لايجوز تقديمها عليه ، ويؤيد عندك ان الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) فدخول الفاء في خبر الموت دليل على اتحاد الصفة والموصوف ألا ترى انك لو قلت ان الرجل فانه ملاقيك لم يجز وانما جاز في الآية لانك وصفته بقولك الذي تفرون منه والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل فلما وصفوا الموت بما يجوز دخول الفاء في خبره جاز دخولها في خبر موصوفه ، واذ كانت منزلتها من الموصوف هذه المنزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه فكما لم يكن في المنادي اذا كان مضافا الا النصب نحو ياغلام زيد كذلك لا يكون في صفة المنادي اذا كانت مضافة غيره كقولك يازيد أخانا ولم يجز ان تقول يازيد أخونا ويا بكر صاحب بشر فترفع حملا على اللفظ كما فعلت في المفرد حيث قلت يا زيد العاقل ، وكذلك ان أكدت فقلت « يازيد نفسه ويا تميم كلكم ويا قيس كلكم » فتنصب لان مجرى التأكيد مجرى النعت فلذلك استويا في الحكم وجاز أن تقول كلكم بلفظ الخطاب لان المنادى مخاطب وجاز أن تقول كلهم بلفظ الغيبة لان المنادى وان كان مخاطبا الا ان لفظ الاسم الظاهر موضوع للغيبة ألا تراك تقول زيد فعل ولا تقول فعلت وان كنت تخاطب زيدا المذكور ، وتقول « يابشر صاحب عمرو وياغلام أبا عبد الله » تنصب الثاني لا غير سواء جعلته عطف بيان أو بدلا لان عطف البيان حكمه حكم الصفة والصفة اذا كانت بمضاف لم يكن الا منصوبا فكذلك عطف البيان ، والبدل عبرته أن يحل محل الاول وأنت لو أحللته محل الاول وأوليته حرف النداء وهو مضاف لم يكن الا نصبا ، وكذلك اذا عطفت على المنادي المفرد مضافا لم يكن الا نصبا نحو يا زيد وعبد الله لان المعطوف شريك المعطوف عليه فكما ان الاول اذا كان مضافا لم يكن الا منصوبا فكذلك الثاني لانه شريكه في العامل *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والوصف بابن وابنة كالوصف بغيرهما اذا لم يقعا بين علمين فان

وقعا أتبعت حركة الاول حركة الثانى كما فعلوا فى ابنم وامرئ تقول يازيد ابن أخينا وياهند ابنة عاصم﴾

قال الشارح « اذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة » كان حكمهما كحكم غيرهما من الاسماء المضافة اذا وصف بها من استحقاق الاعراب بالنصب نحو « يازيد ابن أخينا » بضم الاول لانه منادي مفرد علم وبنصب الصفة لانها مضاف كما قلت يازيد ذا الجمة ، وان وصفت بهما علماً مضافين الى علم أو كنية أو لقب نحو يازيد بن عمرو وياجعفر بن أبى خالد ويازيد بن بطة كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز فى المنادي وجهان أحدهما الاتباع وهو أن تقول يازيد بن عمرو فتتبع حركة الدال فتحة النون وحقها الضم وهو غريب لان حق الصفة أن تتبع الموصوف فى الاعراب وههنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة فى ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد اذ كل انسان معزو الى أبيه علماً كان أو كنية أو لقباً فيوصف بذلك فجعلا كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر قال الشاعر

* ياحكم بن المنذر بن الجارود * ففتح ميم حكم مع أنه منادى مفرد معرفة وذلك لانهم جعلوهما كالاسم الواحد فلما فتحوا نون ابن من حيث كان مضافا فتحوا أيضاً ميم حكم لانهم لما أضافوا ابناً كأنهم قد أضافوا ما قبله ، ولذلك من شدة انعقادهما شبه سيبويه حركة الدال من زيد بحركة الراء من امرىء وحركة النون من ابنم فكما أن الراء من امرىء تابعة للهمزة والنون فى ابنم تابعة للميم كذلك أتبعوا الدال من يازيد بن عمرو النون من ابن لان الصفة والموصوف كالصلة والموصول وانضاف الى ذلك كثرة الاستعمال فقوي الاتحاد ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الاول ويبتدأ بالثانى فيقال ابن فلان ، والوجه الثانى أن تقول يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الاصل لا تتبعها فتحة النون من ابن عمرو وهى لغة فاشية فعلى هذا يكون الالف من عيسى فى قوله (اذ قال الله ياعيسى ابن مريم) على القول الاول فى تقدير مفتوح وعلى القول الثانى في تقدير مضموم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿وقالوا فى غير النداء أيضاً اذا وصفوا هذا زيد ابن أخينا وهند ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم وكذلك النصب والجر فاذا لم يصفوا فالتنوين لا غير ، وقد جوزوا فى الوصف التنوين فى ضرورة الشعر كقوله * جارية من قيس ابن ثعلبه * ﴾

قال الشارح : قد جروا على هذه القاعدة فى غير النداء أيضاً لا فرق بين النداء وغير النداء فى هذا الحكم وذلك أنه لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم أو ما يجري مجرى الاعلام من الكني والالقاب نحو زيد بن عمرو وأبى بكر بن قاسم وسعيد بن بطة وعبدالله بن الدمينة فلما كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافا الى أب أو أم وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيرهم فحذفوا ألف الوصل من ابن لانه لا يقوى فصله مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشيء الواحد وهى مضارعة للصلة والموصول من وجوه تذكر فى موضعها ، وحذفوا تنوين الموصوف أيضا كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحداً لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثانى ولذلك شبهه سيبويه بامريء وابنم فى كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون فى

ابنم تابعة لحركة الميم على ما تقدم ، فاذا قلت « هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم » فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحداً وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدرله ولذلك لا يجوز السكوت على الاول،وكذلك النصب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول فى الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال من زيد اتباعا لكسرة النون من ابن عمرو ، وقد ذهب بعضهم الى أن التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لانه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف التنوين وان لم يلقه ساكن بعده فعلم بذلك أن حذف التنوين انما كان لكثرة استعمال ابن ، فان لم تضف ابنا الى علم نحو « هذا زيد ابن أخينا وهذه هند ابنة عمنا » لم تحذف التنوين وأثبت الهمزة خطا لانه لم يكثر استعماله كثرة اضافته الى العلم ، وكذلك اذا لم يصفوا به وجعلوه خبراً لم يحذف التنوين وأثبتت همزة الوصل خطا فتقول زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر ، ومثله إن بكرا ابن جعفر وظننت محمداً ابن على ، وكذلك ان ثنيت فقلت ضربت الزيدين ابنى جعفر أثبت الالف والنون لوجهين أحدهما أنه لم يكثر ذلك فى التثنية كثرته فى الافراد والثانى أنه لم يبق بالتثنية علما وصار تعريفه بالالف واللام نحو الرجل والغلام ، فأما قوله تعالى (وقالت اليهود عزير ابن الله) فقد قريء بالتنوين وبغير التنوين فمن نون جعله مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ومن حذف التنوين منه جعله وصفا وقدر مبتدأ محذوفا تقديره هو عزير بن الله فيكون هو مبتدأ وعزير الخبر وابن الله صفته ، وهذا فيه ضعف لان عزيراً لم يتقدم له ذكر فيكنى عنه ، والاشبه أن يكون أيضا خبرا الا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) بحذف التنوين من أحد ، ومنه ما رواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ (ولا الليل سابق النهار) بنصب النهار على ارادة التنوين ، ومنه قول الشاعر

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَليلاَ

أراد ولا ذاكر الله إلا قليلا بالتنوين ولذلك نصب الا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقوله « وقد جوزوا فى الوصف التنوين فى ضرورة الشعر » يعني أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك اذا وقع ابن وصفا بين علمين نحو قول الشاعر

جارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ كأنها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

البيت للاغلب العجلى ، وقيس بن ثعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة ، وقال الحطيئة

فإنْ لاَيَكُنْ مالٌ يُثابُ فإنَّهُ سَيأْتِى ثَنائِى زَيْدًا ابنَ مُهَلْهِلِ

ومن فعل ذلك لزمه اثبات الالف فى الخط والجيد فى البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة •

المنادى المبهم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمنادى المبهم شيئان أى واسم الاشارة فأى يوصف بشيئين بما فيه الالف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه و باسم الاشارة كقولك ياأيها الرجل وياأيهذا قال ذو الرمة * ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * واسم الاشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام كقولك ياهذا الرجل وياهؤلاء الرجال وأنشد سيبويه لخزز بن لوذان * ياصاح ياذا الضامر العنس * ولعبيد * ياذا المخوفنا بمقتل شيخه * ﴾

قال الشارح : المبهم فى النداء شيئان أحدهما أى والثانى اسم الاشارة فأما أى فنحو قولك ياأيهاالرجل وهي أشد ابهاماً من أسماء الاشارة ألا ترى أنها لا تثني ولا تجمع فتقول ياأيهـا الرجل وياأيها الرجلان وياأيها الرجال ولذلك لزمها النعت فيا أداة النداء وأي المنادى وها تنبيه والرجل نعته ، والاصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى وفيـه الالف واللام فلما لم يمكن نداءه والحالة هـذه كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء اذ الغرض انما هو نداء ذلك الاسم فجاؤوا بأىوصلة الى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه لاسم المنادى وجعلوا الرجل نعته ولزم النعت حيث كان هو المقصود وأدخلوا عليـه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه وعوضاً مما حذف منها ، والذى حذف منها الاضافة فى قولك أي الرجلين وأى الدلامين والصلة في نظيرتها وهى من ألا تري أنك اذا ناديت من قلت يامن أبوه قائم ويامن فى الدار ، وتوصف أى فى النـداء بشيئين أحدهما الالف واللام وقد ذكر والثانى اسم الاشارة نحو يا أيهذا الرجل فذا صفة لاى كما وصفت بما فيـه الالف واللام وجاز الوصف به لانه مبهم مثله كما تصف ما فيـه الالف واللام بما فيـه الالف واللام ، والنكتة فى ذلك أن ذا يوصف بما يوصف به أى من الجنس نحو الرجل والدلام فوصفوا به أيا فى النداء تأكيداً لمعني الاشارة اذ النداء حال اشارة والغرض نعته ألا ترى أن المقصود بالنداء من قولك ياأيهذا الرجل انما هو الرجل وذا وصلة كأي قال الشاعر :

أَلاَ أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي　　　كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

وقال الآخر :

أَلاَ أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضُرَ الوَغَى　　　وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وقال ذوالرمة :

أَلاَ أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ　　　لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ

وقد يستغنون باسم الاشارة عن أي فيوقعونهـا موقعها فيقولون ياذا الرجل وياهذا الرجل فيكون ذا وصـلة كما كانت أي وتلزمها الصفة كما تلزم أيا ولا يجوز فى صفتها الا الرفع كما كانت أى كذلك لانه لا يتم بياذا النداء ههنا لانه فى معنى ياأيها ولا بد من الرجل اذ هو المنادى فى الحكم والتقدير ولا يلزمها هاء التنبيه كما لزم أيا لانه لم يحذف من اسم المشار اليه شيء كما حذف من أى ، فأما هذا فلها مذهبان

أحدهما أن تكون وصلة لنداء الرجل فيكون حكمها حكم ياأيها الرجل والآخر أن تكون مكتفية لانه يجوز أن تقول ياهذا أقبل ولا تصف فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول ياهـذا الرجل والرجل بالرفع والنصب و ياهذا الظريف والظريف وأجاز المازني ياأيها الرجل والرجل بالرفع والنصب وقد تقدم الكلام عليه ، فأما ما أنشده من قول الشاعر

يَاصاحِ ياذا الضَّامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ

فالشاهد فيه وصف ذا بما فيه الالف واللام والضامر رفع وان كان مضافا الى العنس لان اضافته غير محضة اذ التقدير ياذا الذى ضمرت عنسه ، والعنس الناقة الشديدة وأصل العنس الصخرة فى الماء قيل لها ذلك اصلابتها ، ومثله ياذا الحسن الوجه تقديره ياهـذا الحسن وجهه ، وذهب الكوفيون الي أن الرواية ياصاح ياذا ضامر العنس بخفض الضامر ويضيفون ذا الى الضامر ويجعلونه مثل ياذا الجمة وتكون ذو بمعنى صاحب وهى التى تتغير فتكون فى الرفع بالواو وفي النصب بالالف وفى الجر بالياء قالوا ألا ترى أنه عطف عليـه والرحل والاقتاب والحلس بالخفض ولو كان الضامر مرفوعا على ما أنشده سيبويه لكان الرحل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقدير ياالذي ضمرت عنسه ورحله وهذا فاسد ، وسيبويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر * علفتها تبنا وماء باردا * فيكون التقدير ياذا الضامر العنس والمتغير الرحل لان الضمور يدل على تغير *

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول فى غير الصفة ياهذا زيد و زيدا وياهذان زيد وعمر و وزيدا وعمرا وتقول ياهذا ذا الجمة على البدل ﴾

قال الشارح : قوله فى غير الصفة يعنى عطف البيان والبدل فأما عطف البيان فنحو « ياهـذا زيد وزيدا » ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العامل وهو يا لا على تقدير مباشرة حرف النداء بخلاف البدل فان العامل يعمل فيه على تقدير أن يحـل محل الاول ويباشر حرف النداء فلذلك تقول ياهذا زيد بالضم لاغير لان تقديره يازيد ، وتقول فى المضاف « ياهـذا ذا الجمة » تنصب لاغير فى البدل وغيره فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا ينادى مافيه الالف واللام الا الله وحده لانهما لا تفارقانه كما لاتفارقان النجم مع انهما خلف عن همزة إله وقال

مِنَ اجْلِكِ يا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّي

شبهه بيا الله وهو شاذ ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان حروف النداء لاتجامع مافيه الالف واللام واذا أريد ذلك توصـل اليه بأى وهذا ، والعلة فى ذلك أمران أحدهما ان الالف واللام تفيدان التعريف والنداء يفيد تخصيصا واذا قصدت واحـدا بعينه صار معرفة كأنك أشرت اليـه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك لان أحدهما كاف وصار حرف النداء بدلا من الالف واللام فى المنادى فاستغني به عنهما وصارت كالاسماء التى هى للاشارة نحو هذا وشبهه ، الثانى ان الالف واللام تفيدان تعريف العهد وهو

معنى

معنى الغيبة وذلك أن العهد يكون بين اثنين فى ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافى التعريفين ، « فان قيل » فأنتم تقولون ياهذا وهذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين فالجواب عنه من وجهين أحدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى حاضر لتعرفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة فى نحو هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد وايماء الى حاضر ، والوجه الثانى وهو قول المازنى أن أصل هذا أن يشير به الواحد الى واحد فلما دعوته نزعت منه الاشارة التى كانت فيه وألزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل باسقاط حرف النداء ، فأما قولهم يا ألله فانما جاز نداؤه وان كان فيه الالف واللام من قبل انه تلزمه الالف واللام ولا تفارقانه وتنزلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم ، وأصل اسم الله تعالى والله أعلم إله ثم دخلت عليه الالف واللام فصار الاله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعى بأن تلين وتلقى حركتها على الساكن قبلها وهو لام التعريف فصار تقديره ألِلاه بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فادغموا اللام الاولى فى الثانية بعد اسكانها وفخموها تعظيما ، وقال بعضهم حذفوا الهمزة حذفا على غير وجه التليين ثم خلفتها الالف واللام ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام فى الناس عوضا منها ولذلك لايجتمعان فأما قولهم

إنَّ المَنايا يَطَّلِعْــــنَ على الأُناسِ الآمِنِينا

فمردود لايعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضرورة ، فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الالف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارتا كحرف من حروفه وجاز نداؤه وان كانتا فيه ، وتشبيهه لزوم الالف واللام فى اسم الله تعالى بلزومهما النجم فذلك أنك اذا قلت نجم كان لواحد من النجوم فاذا عنيت نجماً بعينه أدخلت الالف واللام وقد غلب النجم على الثريا حتى اذا أطلق لا ينصرف الى غيره وصار علماً بالغلبة كالدبران والعيُّوق ولا يجوز نزع الالف واللام منهما لانها هى المعرفة فى الحقيقة ، فهما سيان من جهة اللزوم والغلبة الا أن الفرق بينهما أنه اذا نزعت الالف واللام من النجم تنكر والتنكير فى اسم الله تعالى محال ، وأما « بيت الكتاب » من أجلك » الخ » فشاذ قياساً واستعمالا فأما القياس فلما فى نداء ما فيه الالف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه الا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الالف واللام وان لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذى والتى صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك يازيد الذى فى الدار وياهند التى أكرمتني ويقع صفة لايها نحو قوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا) » و (ياأيها الذى نزل عليه الذكر) وليستا اسمين ولا يكون ذلك فى اسم الله تعالى لانه اسم غالب جرى مجرى الاعلام كزيد وعمر ، وأقبح من ذلك قوله فيا أنشده أبو العلاء

فَيا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا إيَّاكُما أنْ تَكْسِبانا شرَّا

وكان الذي حسنه قليلا وصفه باللذان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه باشر

اللذان ، ومثله قوله تعالى (قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) فدخل موصوف الذى معاملة الذى فى دخول الفاء فى الخبر وقد تقدم بيان ذلك فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كرر المنادى فى حال الاضافة ففيه وجهان أحدهما أن ينصب الاسمان معاً كقول جرير * يا تيم تيم عدى لا أبا لكم * وقول بعض ولده * يازيد زيد اليعملات الذبل * والثانى أن يضم الاول ﴾

قال الشارح : « اذا كان المنادى مضافا وكرر المضاف » دون المضاف اليه وذلك نحو يازيد زيد عمرو فانه يجوز فيه وجهان أحدهما نصب الاول والثاني والوجه الآخر ضم الاول ونصب الثاني قال الخليل ويونس هما سواء في المعنى وهما لغة العرب ، « فاذا نصبتهما جميعاً » فسيبويه يزعم أن الاول هو المضاف الى عمرو والثانى تكرر لضرب من التأكيد ولا تأثير له فى خفض المضاف اليه قال لانا قد علمنا أنك لو لم تكرر الاسم الثانى لم يكن الا منصوبا فلما كررته بقي على حاله ، وذهب أبو العباس محمد بن يزيد الى أن الاول مضاف الى اسم محذوف وأن الثانى هو المضاف الى الظاهر المذكور وتقديره عنده يازيد عمرو زيد عمرو وحذف عمرو الاول اكتفاء بالثاني ، وقد شبه الخليل ياتيم تيم عدى بقولهم لا أبا لك وذلك أن الاب مضاف الى الكاف غير ذى شك بدليل نصب الاب بالالف والاب لا يكون اعرابه بالحروف الا فى حال اضافته الى غير متكلم فلما نصب بالالف دل على اضافته ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثير فى خفض الكاف الا تأكيد معني الاضافة ، ومثله * يا بؤس للحرب * البؤس مضاف الى الحرب وأقحمت اللام فلم يكن لها تأثير ، « والوجه الثانى أن يضم الاول وينصب الثانى » وهو القياس لان الاول منادى مفرد معرفة بيّن باسم مضاف اما بدلا وإما عطف بيان ، وأما البيتان اللذان أنشدهما فالاول لجرير وهو

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبا لَكُمُ   لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

فقد روى على الوجهين المذكورين يريد تيم بن عبد مناة وهو من قوم عمر بن لجأ وعدى أخوهم ، يقول تنبهوا حتى لا يلقيكم عمر فى مكروه أى يوقعكم فى هجاء فاحش من أجل تعرضه كأنه ينهاهم عن أذاه ويأمرهم بالاقرار بفضله ، وأما البيت الآخر وهو

يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ   تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هُدِيتَ فانْزِلِ

البيت لبعض ولد جرير وهو من أبيات الكتاب والقول في اعرابه كالقول فى البيت الاول وهو زيد ابن أرقم وأضافه الي اليعملات لانه كان يحدو بها ولهذا قال تطاول الليل فانزل أى انزل عن ظهرها واحد بها فقد تطاول الليل فاعرفه *

نداء المضاف الى ياء المتكلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا فى المضاف الى ياء المتكلم ياغلامى وياغلام وياغلاما وفى التنزيل (ياعباد فاتقون) وقرىء ياعبادى ويقال ياربا تجاوزعنى وفى الوقف ياربباه ويا غلاماه ، والتاء فى ياأبت وياأمت تاء تأنيث عوضت عن الياء ألا تراهم يبدلونها هاء فى الوقف ﴾

قال الشارح : « متى أضافوا المنادى الى ياء النفس » ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو ياقوم لا بأس وياغلام أقبل «وقال تعالى (ياعباد فاتقون) » لم يثبتوا الياء ههنا كما لم يثبتوا التنوين فى المفرد نحو يازيد لانها بمنزلته اذ كانت بدلا منه وذلك أن الاسم مضاف الى الياء والياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها الا أن تكون فى الاسم المضاف اليها كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون فى اسم فلما كانت الياء كالتنوين وبدلا منه حذفوها فى الموضع الذي يحذف فيه التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال والنداء ولم يخل حذفها بالمقصود اذ كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى أنه لو لم يكن قبلها كسرة لم تحذف نحو مصطفى ومعلى اذا أضفتهما قلت مصطفاى ومعلاى فلا يجوز اسقاط الياء منهما لانه لا دليل عليها بعد حذفها ، واذ كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها فى غير النداء كان جوازه فى النداء الذي هو باب حذف وتغير أولى وأجدر بالجواز ألا ترى أنك تحذف منه التنوين نحو يازيد وتسوغ فيه الترخيم نحو ياحار فاعرفه * اللغة الثانية اثبات الياء نحو « ياغلامي » وكان أبو عمرو يقرأ ياعبادى فاتقون وقال عبدالله بن عبد الاعلى القرشي

وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلاهي وَحْدَكا لَمْ يَكُ شَيْءٌ يا إلاهي قَبْلَكا

فأثبت الياء لانها اسم بمنزلة زيد اذا أضفت اليه فكما لا تحذف زيدا فى النداء كذلك لا تحذف الياء وليس اثباتها بالمختار * اللغة الثالثة أن تقول « يا غلامى » بفتح الياء وهو الاصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف فى أخوك وأبوك والاسكان فيها ضرب من التخفيف * اللغة الرابعة أن تبدل من الياء ألفا لانها أخف وذلك أنهم استثقلوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحة وكانت الياء متحركة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا « يا غلاما » ويازيدا فى ياغلامى ويازيدى واذا وقفوا ألحقوه الهاء للسكت فقالوا « يا غلاماه » ويازيداه لخفاء الالف ، ومن يقول ياغلاماه ويازيداه قليل لان الالف بدل من الياء ، وليس الاختيار ياغلامى حتى تبدل منها الالف على أن فى لغة طيء يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقولون فى فني فنا وفي بقى بقا قال الشاعر * وما الدنيا بباقاة علينا * يريد بباقية وفى جارية جاراة وهو كثير واذا ساغ ذلك فى غير النداء ففى النداء أولى لكثرة استعماله ، ومنهم من يقول يارب وياقوم بالضم يريدون يارب وياقوم وأنما يفعلون ذلك فى الاسماء الغالب عليها الاضافة لانهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر أو الى مضمر غير المتكلم علم أنها مضافة الى المتكلم والمتكلم أولي بذلك لان ضميره الذي هو الياء قد يحذف فاعرفه ، فأما التاء فى « ياأبت ويا أمت » فتاء التأنيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيبويه سألت الخليل عن التاء فى ياأبت لاتفعل وياأمت فقال هذه التاء بمنزلة الهاء فى خالة وعمة يعنى أنها للتأنيث والذى يدل على أنها للتأنيث أنك تقول فى الوقف ياأبه وياأمه فتبدلها هاء فى الوقف كقاعد وقاعده على حد خال وخاله وعم وعمه ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الاضافة والاصل يا أبي ويا أمي فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضا منها ولذلك لاتجتمعان فلا تقول يا أبتي ولا ياأمتي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه ولو

قلت في يا خالي ويا عمي يا خالت ويا عمت لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث فأما دخول التاء على الأم فلا اشكال فيه لانها مؤنثة وأما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ، وفيه لغات قالوا ياأبت بالكسر وياأبت بالفتح وياأبتا بالالف واذا وقفت قلت ياأبتاه وياأمتاه وحكى يونس عن العرب يا أب ويا أم ، فمن قال يا أبت بالكسر فانه أراد يا أبتي بالاضافة الى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلا عليها مؤذنة بأنها مرادة ، ومن قال « ياأبت » بالفتح فيحتمل أمرين أحدهما أن يكون مثل ياطلحة أقبل ووجهه أن أكثر مايدعي هذا النحو مما فيه تاء التأنيث مرخماً فلما كان كذلك ورد المحذوف ترك الآخر يجرى على ما كان يجرى عليه في الترخيم من الفتح ولم يعتد بالهاء وأقحموها كما انه لما كان أكثر مايقول العرب اجتمعت اليمامة وهم يريدون أهل اليمامة فاذا ردوا الاهل جروا على ما كانوا عليه من التأنيث فقالوا اجتمعت أهل اليمامة ولم يعتدوا بالاهل. وجعلوه من قبيل المقحم على حد قوله * كليني لهم ياأميمة ناصب * والوجه الثاني أن يكون أراد يا أبتا فحذف الالف تخفيفاً وساغ ذلك لانها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتحة قبلها تدل على الالف كما ان الكسرة تبقى دليلا على الياء ، وأما من قال « ياأبتا وياأمتا » فانه أراد الياء الا انه استثقلها فأبدل من الكسرة فتحة ثم قلبها ألفا لانها متحركة مفتوح ماقبلها قال الشاعر * ياأبتا علك أو عساكا * وقال

يا أبَتا ويا أبَهْ حَسَّنْتَ إلاَّ الرَّقَبَهْ

وقد كثر إبدال هذه الياء ألفا قال الشاعر

وقدْ زَعَمُوا أنّي جزِعْتُ عليْهِما وهلْ جزَعٌ أنْ قُلْتُ وَا بِأباهُما

وقال رؤبة * فهي ترثي بأبا وابنيما * وكثرة ماجاء من ذلك تزيد قول من قال ياأبت بالفتح أنه أراد ياأبتا بالالف قوة

قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا ياابن أمي وياابن عمي وياابن أم وياابن عم وياابن أم وياابن عم وقال أبوالنجم يا بِنْتَ عَمَّا لاتَلُومِي واهْجَعِي جعَلُوا الاسْمَيْنِ كاسْمٍ واحِدٍ ﴾

قال الشارح : اذا قلت يا ابن أخي وياغلام غلامي فالقياس في هذه الياءات أن لا تحذف لان النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثاني فهما بمنزلة غيرهما في غير النداء ألا تراك تقول في الخبر جاء غلام أخي فكما ان الاخ ليس له حظ في المجيء فكذلك اذا قلت ياغلام أخي ليس للاخ حظ في النداء والياء انما تحذف اذا وقعت موقعا يحذف فيه التنوين وهو أن تتصل بالاسم المنادى ، هذا هو القياس الا انه قد ورد عنهم في قولهم يا ابن أمي ويا ابن عمي على الخصوص أربعة أوجه مسموعة من العرب حكاها الخليل ويونس فالوجه الاول « ياابن أمي وياابن عمي » باثبات الياء قال الشاعر

يا ابْنَ أمّي ويا شُقَيِّقَ نفْسِي أنْتَ خلّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

ولذلك وجهان من المعنى أحدهما أن تكون أثبتها كما أثبتها في ياغلامي واذا ساغ ثبوتها في المنادى كان ثبوتها في المضاف الى المنادى أسوغ والثاني وهو أجودهما أن تثبتها كما أثبتها في يا ابن أخي وفي

ياغلام غلامى ، والوجه الثاني من الاوجه الاربعة أن تقول « يا ابن أم ويا ابن عم » بالفتح وقد قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون الاصل يا ابن أما بالالف ثم حذفت الالف تخفيفا وساغ ذلك لانها بدل من الياء فحذفت كما تحذف الياء فى ياغلامى فيقولك ياغلام وحذفت الياء من المضاف اليه وان كانت لاتحذف من المضاف اليه اذا قلت ياغلام غلامى كما تحذف من المضاف اذا قلت ياغلام لان هذا الاسم أعني يا ابن أم ويا ابن عم قد كثر استعماله فجاز فيه مالم يجز فى نظائره ، والفتحة فى ابن على هذا فتحة اعراب كما انها فى ياغلام غلامى كذلك ، والثانى أن تجعل ابنا وأما جميعا بمنزلة اسم واحد فتبني الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم الذى هو الصدر لانه كالبعض للثانى فالفتحة في الاول ليست نصبة كما كانت في الوجه الاول وانما هى بمنزلة الفتحة من خمسة عشر وهما في موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر وهو مقصود ، ويجوز أن يكون فتح الثانى إتباعا لفتحة النون فى ابن وموضع أم وعم خفض بالاضافة ، والوجه الثالث الكسر فتقول « يا ابن أم ويا ابن عم » وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى يا ابن أم بالكسر ويحتمل أمرين أحدهما أن يكون أضاف ابنا الى أم وحذف الياء من الثانى وكان الوجه اثباتها مثل يا غلام غلامي ، والوجه الثاني أنهما لما جعلا كاسم واحد وأضافهما الي نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلا كما يفعل بالاسم الواحد نحو ياغلام وياقوم ومثله يا أحد عشر أقبلوا ، الوجه الرابع أن تقول « يا ابن أما ويا ابن عما » فتجعل مكان الياء ألفا كما قال * يابنت عما لا تلومى واهجعى * كما تقول يا غلاما فتفتح ماقبل الياء تخفيفا وهى متحركة فتنقلب ألفا فاعرفه *

المندوب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا بد لك فى المندوب من أن تلحق قبله يا أو وا وأنت في إلحاق الالف فى آخره مخير فتقول وا زيداه أو وا زيد والهاء اللاحقة بعد الالف الوقف خاصة دون الدرج ويلحق ذلك المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنيناه ولا يلحق الصفة عند الخليل فلا يقال وا زيد الظريفاه ويلحقها عند يونس ، ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاه ولم يستقبح وا من حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة ياعبد المطلباه ﴾

قال الشارح : اعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع فأنت تدعوه وان كنت تعلم انه لايستجيب كما تدعو المستغاث به وان كان بحيث لا يسمع كأنه تعده حاضرا وأكثر مايقع فى كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع اتوا فى أوله بيا أو وا لمد الصوت ولما كان يسلك فى الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الالف آخرا للترنم كما يأتون بها فى القوافى المطلقة وخصوها بالالف دون الواو والياء لان المد فيها أمكن من أختيها ، واعلم ان الالف تفتح كل حركة قبلها ضمة كانت أو كسرة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا اللهم الا أن يخاف لبس فحينئذ لا تغير الحركة فتقول وا زيدا واذا وقفت على الالف ألحقت الهاء فى الوقف محافظة

عليها لخفائها فتقول وا زيداه وياعمراه فان وصلت أسقطت الهاء لان خفاء الالف قد زال بما اتصل بها فتقول وا زيدا وعمراه تسقط الهاء من الاول لاتصاله بالثاني وتثبتها في الثاني لانك وقفت عليه ، ويجوز أن لاتأتي بألف الندبة وتجري لفظه مجرى لفظ المنادى نحو وا زيد وياعمرو ولا يلبس بالمنادى اذ قرينة الحال تدل عليه ، « وتلحق علامة الندبة المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنيناه ووا غلام زيداه لان المضاف والمضاف اليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين من المضاف فان كان المضاف اليه اسما ظاهراً فتحت آخره لاجل ألف الندبة وتحذف التنوين من المضاف اليه في الندبة لانه لايجتمع ساكنان التنوين والالف ولم تحرك التنوين لان أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما ان التنوين كذلك فلم يجتمع في آخر الاسم زيادتان على هذه القضية فعاقبوا بينهما لذلك هذا اذا كان المضاف اليه ظاهراً ، فان كان مضمراً فان كان المضمر متكلما فلا تخلو ياؤه من أن تكون محذوفة وقد اجتزئ بالكسرة منها نحو ياغلام أو تكون ثابتة وفيها لغتان السكون والحركة فان كانت الاولى فانك تبدل من الكسرة فتحة لاجل الالف بعدها وتقول « وا غلاماه » وان كانت ثابتة وهي ساكنة كان لك فيها وجهان أحدهما حذف الياء لسكونها وسكون الالف بعدها ويستوي في ذلك لغة من أثبتها ومن حذفها والوجه الثاني أن لاتحذفها بل تفتحها لاجل الالف بعدها واذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى ، وان كانت الياء مفتوحة نحو وا غلامي فليس فيه الا وجه واحد وهو اثباتها وتحريكها ، وان كان المضاف اليه مضمراً غير ياء النفس أثبته بالالف وفتحت ما قبلها اذا لم يلتبس نحو قولك في المضاف الى المخاطب « واغلامكاه » فان كان مما يلتبس قلبت الالف الى جنس الحركة قبلها نحو « ياغلامكيه » اذا كان المخاطب مؤنثا اذ لو قلت وا غلامكاه ألتبس بالمذكر ، وكذلك تقول « وا غلامهوه » اذا كان المضمر غائبا اذ لو قلت و اغلامهاه ألتبس بالمؤنث وعلى هذا فقس كل ما يأتي منه ، « ولا تلحق ألف الندبة الصفة لاتقول وا زيد الظريفاه » عند سيبويه والخليل لان الصفة ليست المقصود بالندبة وانما المندوب الموصوف ، وذهب الكوفيون ويونس من البصريين الى جوازه وقالوا ان الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الاول اذ ليست الصفة كالمضاف اليه لان المضاف اليه داخل في المضاف ولذلك يلزمه وأنت في الصفة بالخيار ان شئت تصف وان شئت لا تصف ، واعلم ان الندبة لما كانت بكاء ونوحا بتعداد مآثر المندوب وفضائله واظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت في الاكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لايندب الا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذرا له عندهم ويعلم انه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله ، فلهذا المعنى « لاتندب نكرة ولا مبهم فلا يقال وا رجلاه ولا واهذاه » لابهامهما ويستقبحون وا من في الداراه لعدم وضوحه وابهامه ولا يستقبحون « وا من حفر بئر زمزماه » لانه منقبة وفضيلة صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه فجرى مجرى الاعلام نحو وا عبد المطلباه وذلك ان عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها من عهد اسماعيل عليه السلام بأن أتي في المنام فأمر بحفر زمزم فقال وما زمزم قال لاتنزف ولا تهدم ، وتسقي الحجيج الاعظم ، وهي بين الفرث والدم ، فغدا عبد المطلب ومعه

الحرث ابنه ليس له يومئذ ولد غيره ووجد الغراب ينقر بين إساف ونائلة فحفر فلما بدا الطوى كبر وقصته معروفة ، فالندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً اذ ليس كل ماينادى يجوز ندبته لانه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك فى الندبة فاعرفه *

حذف حرف النداء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أيّ قال الله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) وقال (رب أرنى أنظر اليك) وتقول أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسنا أحسن إلى ، ولا يحذف عما يوصف به أى فلا يقال رجل ولا هذا ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الغرض بالنداء التصويت بالمنادي ليقبل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فاذا كان المنادى متراخياً عن المنادى أو معرضاً عنه لا يقبل الا بعد اجتهاد أو نائما قد استثقل فى نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهى يا وأيا وهيا وأى يمتد الصوت بها ويرتفع ، فان كان قريباً نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر * أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً * لانها تفيد تنبيه المدعو ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً ، وقد « يجوز حذف حرف النداء » من القريب نحو قوله * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * ونحو قوله تعالى (يوسف اعرض عن هذا) وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف نحو قوله تعالى (رب قد آتيتنى من الملك) وقال تعالى (فاطر السموات والارض) وقال (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) وقال (رب أرنى كيف تحيي الموتى) وهو كثير فى الكتاب العزيز ، وفى الجملة حذف الحروف مما يأباه القياس لان الحروف انما جيء بها اختصارا ونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن أنفي وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادي فاذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به ، وقوله « يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به أى » جعل ذلك شرطا فى جواز حذفه لا علة ؛ ومنهم من جعل ذلك علة وانما هو اعتبار وتعريف للموضع الذى يحذف منه حرف النداء فقالوا كل ما يجوز أن يكون وصفا لأى ودعوته فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه فيكون إجحافا فلذلك لا تقول رجل أقبل ولا غلام تعال ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لان هذه الاشياء يجوز أن تكون نعوتا لاى نحو ياأيها الرجل وياأيها الغلام وياأيهذا لان أيا مبهم والمبهم ينعت بما فيه الالف واللام أو بما كان مبهماً مثله قال الله تعالى (ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى قال الشاعر

يَاأَيُّها الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ هلاَّ لِنَفْسكَ كانَ ذا التَّعْلِيمُ

وقال الآخر * ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * فوصف أيا باسم الاشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام

اذ كان مبهما مثله كما يوصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، واحتج سيبويه بأن أصل هذا أن يستعمل بالالف واللام فتقول ياأيها الرجل فلم يجز حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض ، وكذلك المبهم يكون وصفا على ما تقدم لاي فاذا حذفت أيا صار يا بدلا فى هذا كما صار بدلا فى رجل ، وقال المازنى فى نحو هذا أقبل أن هذا اسم تشير به الى غير المخاطب فلما ناديته ذهبت منه تلك الاشارة فعوض منها التنبيه بحرف النداء ، وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا اقبل على ارادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) قالوا والمراد يا هؤلاء ، وقد عمل به المتنبى فى قوله * هذى برزت لنا فهجت رسيسا * وكان يميل كثيراً الى مذهب الكوفيين ولا حجة فى الآية لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوبا باضمار أعنى بمعنى الاختصاص ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون الخبر ، وقيل أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء وقد يكون اسم الاشارة موصولا نحو قوله

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمارَةٌ أَمِنْتِ وهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أى والذى تحملينه طليق ، ويحمل قول المتنبي على أن يكون اشارة الى المصدر أى هذه البرزة أو الى الظرف على ارادة المرة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شذ قولهم أصبح ليل وافتد مخنوق وأطرق كرا * وجاري لاتستنكرى عذيري * ولا عن المستغاث والمندوب ، وقد التزم حذفه فى اللهم لوقوع الميم خلفا عنه ﴾ .

قال الشارح : قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا «أصبح ليل وافتد مخنوق وأطرق كرا» يريد ترخيم كروان على قول من قال ياحار بالضم وذلك أن هذه أمثال معروفة فجرت مجرى العلم فى حذف حرف النداء منها ، وقال أبو العباس المبرد الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها ، فأما قول العجاج « * جارى لا تستنكرى عذيرى * » فانه يريد ياجارية فانما رخم فحذف تاء التأنيث وحذف أداة النداء ضرورة ، «ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به » فلا تقول لزيد وأنت تريد يا لزيد لان المستغيث يبالغ فى رفع صوته وامتداده لتوهمه فى المستغاث به الغفلة والتراخى « وكذلك المندوب » قال سيبويه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط الاجتهاد في الغضب ولانهم يريدون به مذهب الترنم ومد الصوت ولذلك زادوا الالف أخيراً مبالغة فى الترنم ، فأما قولهم « اللهم » فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها فى يازيد والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يا مع الميم الا فى شعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائله ويكون ضرورة وذلك قوله

إِنِّى إِذَا ما حَدَثٌ أَلَمَّا دَعَوْتُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

فجمع لضرورة بين يا والميم ، وذهب الفراء من الكوفيين الي أن أصله يا الله أمنا بخير الا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر فى ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا هلم والاصل ها المم فحذفوا الهمزة تخفيفا وأدغموا الميم فى الميم كما قالوا ويلمه والاصل ويل لامه وانما حذفوا وخففوا ، وهو قول واه جداً لوجوه منها أنه لو كان الامر كما ذكروا لما حسن أن يقال اللهم أمنا بخير لانه يكون تكرارا فلما حسن من

غير

غير قبيح دل على فساد ما ذهب اليه ، وأيضا فانه لو كان الامر على ما ظن لما جاز استعماله فى المكاره نحو اللهم أهلكهم ولا تهلكنا لانه يكون تناقضا قال الله تعالى (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) مع أنه لو كانت الميم أصلا من الفعل لم يحتج الشرط الى جواب فى الآية ولسدت مسد الجواب فلما افتقرت الى جواب وأجيبت بالفاء دلت على أنها زائدة وليست من الفعل ، واعلم أن سيبويه لا يري نعت اللهم لانه لفظ لا يقع إلا فى النداء فهو فى منزلة يا هناه ويا ملكمان وفل وليس شئ من هذا بنعت ، وخالفه أبو العباس فى ذلك وقال اذا كانت الميم عوضا من يا فكما تقول يا الله الكريم كذلك تقول اللهم الكريم واستدل بقوله تعالى (اللهم فاطر السموات والارض) فسيبويه يحمل فاطر السموات على أنه نداء ثان لا أنه نعت ❊

الاختصاص

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفى كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واللهم اغفر لنا أيتها العصابة جعلوا أيا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة الا أنفسهم وما كنوا عنه بأنا ونحن والضمير فى لنا كأنه قيل أما أنا فأفعل متخصصاً بذلك من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاقوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب ﴾

قال الشارح : اعلم أن كل منادي مختص تختصه فتناديه من بين من بحضرتك لامرك ونهيك أو خبرك ومعنى اختصاصك اياه أن تقصده وتخصه بذلك دون غيره ، وقد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما فى الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه فى الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة فى الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما أبالى أقمت أم قعدت وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما فى معنى التسوية لان معني قولك لا أبالى أفعلت أم لم تفعل أى هما مستويان فى علمي فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما فى معني التسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما فى معنى الاختصاص وان لم يكن منادى ، والذى يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعل كذا يا أيهذا الرجل اذا عنيت نفسك ولا نحن نفعل كذا يا أيها القوم اذا عنيتم أنفسكم لانك لا تنبه غيرك ، وهذا الاختصاص يقع للمتكلم نحو نحن نفعل أيها العصابة وتعنى بالعصابة أنفسكم وللمخاطب نحو أنتم تفعلون أيها القوم ولا يجوز للغائب لا تقول إنهم فعلوا كذا أيتها العصابة ، وقولهم « أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيتها العصابة » فأى وصفتها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أو خبر محذوف المبتدأ فاذا كان مبتدأ فكأنه قال الرجل المذكور أو العصابة المذكورة من أريد واذا كان خبراً فكأنه قال من أريد الرجل المذكور أو العصابة المذكورة اذ لا يقدر فيها حرف النداء بل هي جملة فى موضع الحال

لان الكلام قبلها تام ولذلك مثلها صاحب الكتاب بقوله « أنا أفعل كذا متخصصاً من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاقوام » وذكر أي هنا وصفته توضيحاً وتأكيداً اذ الاختصاص حاصل من أنا ونحن فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومما يجري هـذا المجري قولهم إنا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرماء وإنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة الا أنهـم سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا نحن العربَ أقرى الناس للضيف وبك اللهَ نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه قولهم الحمد لله الحميدَ والملك لله أهل الملك وأتاني زيد الفاسق الخبيث وقريءَ حمـالة الحطب ومررت به المسكين والبائس ؛ وقد جاء نكرة في قول الهذلي

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشتم والترحم ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجرى على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل أن الاسم المفرد الذى يقع فيـه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد فى النداء على الضم فى نحو يازيد ويابكر ولم يقولوا فى * بنا تميماً يكشف الضباب * بنا تميم بالضم كما فعلوا فى النداء ولانه أيضاً « يدخل عليـه الالف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف » وما فيه الالف واللام لا يباشره حرف النداء واذا أرادوا ذلك توصـلوا اليـه بأى ونحوها كقولك يا أيها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصلة دل أنه غير منادى ، وقوله « مما يجرى هذا المجرى » يريد مجرى الاول فى الاختصاص وانما فصله من الاول وان كانا جميعـاً اختصاصاً لانهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك أن الفصل الاول مرفوع نحو نحن نفعل كذا أيتها العصابة وأنا أفعل كذا أيها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله * إنا بنى منقر * وقول الآخر * بنا تميماً يكشف الضباب * وذلك الفصل مختص بأى دون غيرها من الاسماء وهذا الفصل يكون بسائر الاسماء نحو بنى فلان وآل فلان وغيرهما من الاسماء ، واعلم أن هـذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على الحقيقـة وإن كان جارياً مجراه وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره ولا يكون الا المتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما أن النداء كذلك والذى يدل على أنه ليس بنداء أن الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد فى النداء على الضم نحو يازيد وياحكم ولم يقولوا فى قول الشاعر بنا تميم بالضم كما فعلوا فى النداء ولانه أيضاً يدخل عليه الالف واللام نحو قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولا يجوز ذلك فى النداء ، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تختص واحدا من جماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له ، والاسم المنصوب فى هـذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله

أَبَى اللهُ الاَّ أَنَّنا آلَ خِنْدِفٍ بِنا يَسْمَعُ الصَّوْتَ الأَنامُ وَيُبْصِرُ

قال خندف هم النون والالف في أننا وكذلك قولهم نحن العرب أقري الناس للضيف فالعرب هم نحن ، ونصب هذه الاسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم باضمار أريد أو أعني أو أختص فلاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لانه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وانما المراد المدح أو الذم ، فمن ذلك « الحمد لله الحميدَ والملك لله أهلَ الملك » وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول « أتاني زيد الخبيثَ الفاسقَ » ومنه قراءة من قرأ « وامرأته حمالةَ الحطب » بالنصب على الذم والشتم ؛ ومن ذلك « مررت به البائسِ المسكينِ » فيجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعتا لان المضمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم باضمار أعني وهو من قبيل المدح والذم فاعرفه *

الترخيم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن خصائص النداء الترخيم الا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء ، وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علما والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغاثا والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فان العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين يقولون ياعاذل وياجاري لاتستنكري ويانب أقبلي وياشا ارجني ، وأما قولهم ياصاح وأطرق كرا فمن الشواذ ﴾

قال الشارح : انما قال « ومن خصائص النداء الترخيم » لان الترخيم المطرد انما يكون في النداء وفي غير النداء انما يكون على سبيل الندرة وهو من قبيل الضرورة على ماسيأتي بيانه ولذلك قال « الا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء » جعله خاصة للنداء ، والترخيم مأخوذ من قولهم صوت رخيم اذا كان لينا ضعيفا والترخيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت قال الشاعر

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَوَاشِي لاَ هُرَاءٌ ولا نَزْرُ

يصف امرأة بعذوبة المنطق ولين الكلام وذلك مستحب في النساء ، « والترخيم له شروط » منها أن يكون منادى وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله والكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف مالم يجز في غيرها فلذلك رخموا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في ياقوم على ما سبق ، « ومنها أن يكون علماً » لان الاعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها ألا ترى أنهم قالوا حيوة والقياس حية وقالوا مزيد وموهب ومحبب وقد تقدم علة ذلك في فصل الاعلام « ومنها أن يكون مفردا غير مضاف » لان الاسم المفرد قد أثر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أن كان معربا والمضاف والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بل حالهما بعد النداء في الاعراب كحالهما قبل النداء فلما كان حكم المفرد في النداء مخالف حكمه في غير النداء وكان الترخيم انما يسوغه النداء جاز ولما كان

المضاف والمضاف اليه جاريين على الاعراب فى النداء كجريهما فى غير النداء وكان غير النداء لايجوز فيه الترخيم لم يجز فيهما هذا مع عدم السماع والذى ورد من الترخيم عن العرب انما هو فى المفرد نحو يا حار ويا عام ، وذهب الكسائى والفراء الى جواز الترخيم فى المضاف ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثانى فيقولون يا أبا عرو ويا آل عكرم وأنشدوا بيتاً لم يعرف قائله

أَبا عُرْوَ لاَ تَبْعِدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ

وقال زهير

خُذُوا حِذْرَكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا أَوَاصِرَنا والرِّحْمُ بالغَيْبِ يُذْكَرُ

فرخم المضاف اليه فيهما وهذا محمول عندنا على الضرورة وحاله حال ما رخم فى غير النداء للضرورة لان المضاف اليه غير منادى « ومنها أن تكون عدته زائدة على ثلاثة أحرف » وذلك لان أقل الاصول ما كان على ثلاثة فاذا حذفت من الخمسة حرفا ألحقته بالاربعة وقربته من الثلاثة تخفيفا له بقربه من الثلاثة الذي هو أقل الابنية واذا حذفت من الاربعة بلغت الثلاثة واذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئاً لانه لم يكن دونها شيء من الاصول فتبلغه لانها هي الغاية ، فأما « ما كان فيه هاء التأنيث » فيجوز ترخيمه وان كان على ثلاثة أحرف لانه بمنزلة اسم ضم الى اسم كحضرموت ورامهرمز فجاز حذف الثانى منه كما جاز فى حضرموت وبقى على حرفين معتلا كيد ودم لانه كان كذلك والهاء فيه اذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العلمية بل يجوز فى الشائع كما يجوز في الخاص ، وانما ساغ الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وان لم يكن علماً نحو « ياثب وياعض » فى ثبة وعضة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فانه لم يكثر فى شيء ككثرته لما تقدم من أنه كاسم ضم الي اسم ولان تاء التأنيث تبدل هاء فى الوقف أبداً مطرداً ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفى التأنيث لانها قد تدخل فى الافعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة نحو علامة ونسابة فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الاخلال ببنية الكلمة لان التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير مؤنس بالتغيير ، فاذا كانت فى الكلمة لم يحذفوا غيرها قلت حروفها أو كثرت شائعاً كان أو خاصاً تقول فى الخاص ياسلم أقبل وفى مرجانة يامرجان اقبلي وفي النكرة قالوا « ياعاذل اقبلى » يريدون عاذلة وقالوا ياجاري يريدون ياجارية قال العجاج * جاري لاتستنكرى عذيرى * أراد ياجارية وقالوا « ياثب » فى ياثبة وهى الجماعة وقالوا « ياشا ارجنى » وهو زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أقيمي في البيت ، وقولهم هنا ياشا انما هو على لغة من قال ياحار بالكسر فأما من قال ياحار بالضم فقياسه ياشاه برد الهاء التى هى لام بعد حذف تاء التأنيث لئلا يبقى الاسم على حرفين الثانى منهما حرف مد وهو عديم النظير ، واعلم انهم قد قالوا « ياصاح » وهم يريدون ياصاحباً وقالوا « أطرق كرا » وهم يريدون كرواناً فرخم على لغة من قال ياحار بالضم كأنه حذف الالف والنون وبقيت الواو وحقها الضم فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حار بالكسر لقال يا كرو بفتح الواو لان المحذوف مراد ، وفى الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالا

فالقياس لما ذكرناه من ان الترخيم بابه الاعلام وأما الاستعمال فظاهر لقلة المستعملين له ففي قولهم ياصاح شذوذ واحد وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفي قولهم أطرق كرا شذوذ من جهتين أحدهما حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لأي نحو ياأيها الكروان والوجه الثاني انه رخمه وهو نكرة ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط ثم اما أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير وهو الكثير أو يجعل مابقي كانه اسم برأسه فيعامل بما يعامل به سائر الاسماء فيقال على الاول ياحار ويا هرق ويا ثمو ويا بنو في المسمى ببنون وعلى الثاني يا حار ويا هرق ويا ثمي ويا بني ﴾

قال الشارح : اعلم ان الترخيم في كلام العرب على ضربين ترخيم يكون في باب التحقير وهو حذف زوائد الاسم ان كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كتاب كتيب وفي حمراء وصحراء حمير وصحير وهذا يوضح في فصله من هذا الكتاب وترخيم يختص باب النداء وهو مانحن بصدد فسره وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء، وقوله « على سبيل الاعتباط » يعني من غير علة موجبة وانما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم اعتبط البعير اذا مات من غير علة قال أمية

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَماً ... لِلْمَوْتِ كَأْسٌ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا

يقول من لم يمت شاباً طرياً يمت لعلة الكبر والهرم لابد من ذلك « ثم هذا الترخيم على وجهين أحدهما وهو الا كثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت » المنطوق به تدع ما قبله على حاله في حركته وسكونه إيذاناً وإشعاراً بارادته والثاني أن يحذف ما يحذف من آخره ويبقى الاسم كأنه قائم برأسه غير منقوص منه فيعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الضم فيقال على الوجه الاول في حارث يا حار وفي أمامة يا أمام وفي برثن يا برث وفي هرقل يا هرق وفي ثمود يا ثمو وفي بنون اسم رجل يابنو لا يغير الاسم بعد الحذف، وقد خالف الفراء في الاسم الذى قبل آخره ساكن فزعم أن ترخيم نحو هرقل وسبطر وما كان مثلهما بحذف حرفين نحو ياهر ويا سب قال وانما كان كذلك لئلا يشبه الادوات يعني الحروف نحو نعم وأجل والاسماء غير المتمكنة نحوكم ومن وهو قول واه لأنا اتفقنا على أن المرخم الذى قبل آخره متحرك تبقى حركته على ماهي عليه من ضم وفتح وكسر وانما فعلنا ذلك لأنا قدرنا ثبوت المحذوف وكمال الاسم فصارت هذه الحركات كأنها حشو وضمة البناء الذى يحدثها النداء مقدرة على حرف الاعراب المحذوف وماقبل المحذوف فليس بحرف اعراب فلذلك بقي على حاله من الحركة كما أن الزاى من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوبا كان الاسم أو مرفوعا أو مجروراً كذلك هنا ولولا ذلك لحرك المرخم بحركة واحدة كله واذا كان ذلك كذلك فينبغي أن يبقى السكون أيضاً كما لو كان المحذوف باقياً لان الثابت حكما كالثابت لفظا ولو اعتبر إلباسه بالادوات في حال سكونه لوجب أن يعتبر إلباسه بالمضاف في حال كسره وهذا واضح ؛ « ويقال على الوجه الثاني في حارث ياحار » وفي أمامة يا أمام وفي برثن يابرث كله بالضم إلا أن الضمة في برث غير الضمة الاصلية انما هي ضمة النداء وقد انحذفت الضمة الاصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأتيت بالضمة و تقول في ترخيم

ثود وبنون علماً ياثمى ويابنى لئلا يبقى الاسم آخره واو قبلها ضمة وذلك معدوم فى الاسماء المتمكنة فابدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأدل وأجر جمع دلو وجرو وحجة هذا الوجه أنك لما رخمته وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقى وصار ما قبل المحذوف حرف اعراب كما كان ذلك فى يد ودم فضم كسائر الاسماء المناداة المفردة فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً أو مركباً فان كان مفرداً فهو على وجهين أحدهما أن يحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثانى أن يحذف منه حرفان وهما على نوعين إما زيادتان فى حكم زيادة واحدة كاللتين فى أعجاز أسماء ومروان وعثمان وطائفى وإما حرف صحيح ومدة قبله وذلك فى مثل منصور وعمار ومسكين وإن كان مركباً حذف آخر الاسمين بكماله فقيل يابخت وياعمر ويا سيب وياخمسة فى بخت نصر وعمرويه وسيبويه والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تأبط شراً وبرق نحره فلا يرخم ﴾

قال الشارح : اعلم أن « المرخم يكون مفرداً أو مركباً والمفرد على ضربين أحدهما مالا يحذف منه فى النداء إلا حرف واحد » نحو قولك فى عامر وحارث وشبههما ياعام ويا حار ويجوز فيه الضم والكسر قال مهلهل

يا حارُ لاَ تجهَلْ على أشْياخِنا إنَّا ذوُو السَّوْرَاتِ والأحْلاَمِ

وقال زهير

يا حَارُ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْـكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يلْقَها سُوقَةٌ قَبْلِي ولاَ مَلِكُ

ينشدان بكسر الراء وضمها ، وسمع بعضهم قارئاً يقرأ ونادوا يامال ليقض علينا ربك فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم فقال ذلك لانهم لا يقدرون على التلفظ بتمام الكلمة لضعف قواهم ، « والثانى ما يحذف منه فى الترخيم حرفان وذلك شيئان أحدهما ما كان فى آخره زائدتان زيدا معاً » فمن ذلك ما كان فى آخره ألف ونون نحو مروان وسعدان ورجل سميته مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا التأنيث نحو حمراء وصحراء اذا سميت بهما وأسماء اسم امرأة وكذلك حكم ياءي النسب نحو بصرى وطائفى اذا سميت بهما ، وتقول « فى ترخيم ما فى آخره ألف ونون » يامرو وياسعد ويامسلم قال الشاعر

يا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِى مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وربُّها لَمْ يَيْأَسِ

وتقول « فيما كان فى آخره ألفا التأنيث ياحمر أقبلى وياصحر فى حمراء وصحراء علمين ويا أسم فى أسماء اسم امرأة قال الشاعر

قِفِي فانظُرِي يا أسْمَ هَلْ تعْرِفِينهُ أهَذَا المُغِيرِيُّ الَّذِى كان يُذْكَرُ

فأسماء اسم امرأة يحتمل أن يكون من باب حمراء وصحراء ويكون وزنه فعلاء وأصله وسماء من الوسامة وهى الملاحة فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم أحد وأصله وحد وامرأة أناة وهي وناة ويحتمل أن يكون من قبيل منصور وعمار وهو أفعال جمع اسم وأصله أسماو فقلبت الواو الاخيرة همزة بعد قلبها ألفاً علي حد كساء وشقاء وسمى به مؤنثاً فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ورخم فحذف الحرف الاخير الذي هو أصل وما قبله من حرف المد كما فعل في منصور وعمار اذا رخما ، وتقول « فيما كان فى

آخره ياء النسبة » ياطائف ويابصر ترخيم طائفي وبصري علمين تحذف الحرفين معاً لانهما زائدان زيداً معاً لمعنى واحد فنزلا منزلة الزيادة الواحدة فلما زيدا معاً حذفا معاً ، وأما الثاني مما يحذف منه حرفان في الترخيم وذلك « ما كان آخر الاسم منه حرفاً أصلياً وقبله حرف مد زائد » فانك تحذف الاصل وما قبله من الزائد معاً وتجريهما معاً مجرى الزائدين اذا بقي بعد حذفهما ثلاثة أحرف نحو عمار ومنصور ومسكين وتقول يامنص وياعم ويامسك وذلك لانهما جريا مجري الزائدين وذلك من حيث أن الاصل يحذف للترخيم لانه طرف كما يحذف الزائد الثاني من مروان ونحوه وقبله حرف مد كما كان قبل النون في مروان كذلك فقد ساوى الاصل والزائد قبله الزائدين من الجهة المذكورة فجريا في الحذف مجراهما ، ولو كان قبل الحرف الاصلي زائد غير مدة لم يحذف لمفارقته الزائد الاول في مروان وحمراء وذلك لوسميت بسنور وبرذون لقلت فيمن قال ياحار بالكسر ياسنو اقبل ويابرذو اقبل وعلى قول من قال ياحار بالضم وياسنا ويابرذا فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، واما « المركب » فأمره في الترخيم كأمر تاء التأنيث تحذف الكلمة التي ضمت الى الصدر رأساً كما تحذف تاء التأنيث « فتقول في بخت نصر اسم رجل يابخت » بحذف الاسم الاخير لا غير كما تقول في مرجانة اسم امرأة يامرجان فلا تزيد علي حذف التاء وفي حضرموت ياحضر وفي مارسرجس يامار « وفي عمرويه ياعمر وفي سيبويه ياسيب وفي المسمى بخمسة عشر ياخمسة » جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة اذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم ، ومن ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان اسما واحداً ولحقه التصغير فانه انما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر كما يصغر ما قبل هاء التأنيث فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرويه كما تقول تميرة وطريفة ، ومن ذلك النسب فانك تقول في النسب الى حضرموت حضري والى معدي كرب معدي كما تقول في النسب الى البصرة بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، ومما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثة بالاربعة ولا بنات الاربعة بالخمسة كما أن الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشيء من الابنية ، وأيضاً فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيته كما أن التاء كذلك اذا دخلت الاسم المؤنث لم تغير بناءه كتمر وتمرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم كما يحذفون منه تاء التأنيث وكان الحذف في الترخيم أجدر اذ كان يحذف في الترخيم ما لا يحذف في الاضافة ألا تري أنك تقول في جعفر ياجعف فتحذف الراء في الترخيم وتقول في النسب جعفري فتثبتها واذا ساغ حذف ما يثبت في الاضافة في الترخيم كان حذف ما لا يثبت فيها أولى ، ولو رخمت اثنا عشر علماً لقلت يااثن فتفتح النون علي قول من يقول يا حار بالكسر ومن يقول يا حار بالضم قال يااثن لان عشر ههنا بمنزلة النون من اثنين وأنت لو رخمت اثنان لقلت يا اثن ، وأما ما يحكى من نحو « تأبط شراً وبرق نحره » ونحوهما فانه لا يرخم لان النداء لم يؤثر فيه وانما هي جمل محكية والترخيم انما يكون فيما أثر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى

يقول عنترة يا دار عبلة بالجواء تكلمي ومع ذلك فانه لا يجوز لانها جملة محكية الاعراب لا حظ للبناء فيها فاعرفه ٭

حذف المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعني ياقوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب

يا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامُ كُلُّهُمُ والصَّالِحونَ على سِمْعانَ مِنْ جارِ

وفى التنزيل ألا ياسجدوا ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضاً « قد يحذفون المنادى » لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم « يابؤس لزيد والمراد ياقوم بؤس لزيد » فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره وساغ الابتداء به وهو نكرة لانه دعاء ومثله قولهم يا ويل لزيد ويا ويح لك فيما حكاه أبو عمرو وكأنه نبه انساناً ثم جعل الويل له وليس كقوله يا بؤس للحرب لانه هناك مدعو ولذلك نصبه اذ كان مضافا والمراد يا بؤس الحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الاضافة على حد زيادتها فى لا أبا لك ولا تزاد هذه اللام الا فى هذين الموضعين ، ويجوز أن يكون يا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثم مدعو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ كأنك قلت بؤس لزيد وويل له وويح له ، وأما « بيت الكتاب الذى أنشده » فيحتمل الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادي محذوف والمراد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان والآخر أن يكون يا لمجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه واللعنة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللعنة مناداة لنصبها لانها مضافة ، قال سيبويه فيالغير اللعنة يشير الى ان المنادي محذوف وهو غير اللعنة ، ويروي والصالحون والصالحين مرفوعا ومخفوضا فالخفض أمره ظاهر وهو العطف على لفظ اسم الله فخفض المعطوف الثانى كما خفض المعطوف الاول ومن رفع فعلى وجهين أحدهما أن يكون محمولا على معني اسم الله تعالى اذ كان فاعلا فى المعنى والفاعل مرفوع ومثله قوله ٭ طلب المعقب حقه المظلوم ٭ برفع المظلوم على الصفة للمعقب على المعني ، والوجه الآخر أن يكون معطوفا على المبتدا الذى هو لعنة الله أي ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف اليه باعرابه علي حد واسئل القرية أي أهل القرية ، وسمعان هذا قد روى بكسر السين وفتحها والفتح أكثر وكلاهما قياس فمن كسر كان كعمران وحطان ومن فتح كان كقحطان ومروان ، وقوله تعالى (ألا ياسجدوا) فقد قرأها الكسائى ألا خفيفة وقرأها الباقون بالتشديد فمن خفف جعلها تنبيهاً ويا نداء والتقدير ألا يا هؤلاء اسجدوا لله ويجوز أن يكون يا تنبيها ولا منادى هناك وجمع بين تنبيهين تأكيدا لان الامر قد يحتاج الى استعطاف المأمور واستدعاء اقباله على الامر ومثله قول الشاعر

أَلاَ يا اسْلَمِي يا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ وإنْ كانَ حَيٌّ قاعِدًا آخِرَ الدَّهْرِ

وأما قراءة الجماعة فعلى ان أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفى تلك القراءة مبني فاعرفه *

التحذير

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن المنصوب باللازم اضماره قولك فى التحذير اياك والاسد أى اتق نفسك أن تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك ونحوه رأسك والحائط وماز رأسك والسيف ويقال اياى والشر واياى وأن يحذف أحدكم الارنب أى نحني عن الشر ونح الشر عنى ونحنى عن مشاهدة حذف الارنب ونح حذفها عن حضرتى ومشاهدتى والمعنى النهي عن حذف الارنب ﴾

قال الشارح : قد اشتمل هذا الفصل على ضروب من الامر والتحذير تقول اذا كنت تحذر اياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت اياك باعد أو اياك نح واتق نفسك فحذف الفعل واكتفى باياك عنه وكذلك نفسك لدلالة الحال عليه وظهور معناه وكثر ذلك محذوفا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الاصول المرفوضة ، فمن ذلك قولهم إياك والاسد فاياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره اياك باعد واياك نح وما أشبه ذلك والاسد معطوف على اياك كما تقول زيدا اضرب وعمرا ، « فان قيل » كيف جاز ان يكون الاسد معطوفا على اياك والعطف بالواو يقتضى الشركة فى الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربت زيدا وعمرا فالضرب واقع بهما جميعا وأنت ههنا لا تأمر بمباعدة الاسد على سبيل التحذير كما أمرته بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب محذوراً مخوفا كما كان الاسد محذورا مخوفا فالجواب ان البعد والقرب بالاضافة فقد يكون الشيء بعيدا بالاضافة الى شيء وقريبا بالاضافة الى شيء آخر غيره وههنا اذا تباعد عن الاسد فقد تباعد الاسد عنه فاشتركا فى البعد ، وأما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لان العامل قد يعمل فى المفعولين وان اختلف معناهما ألا تراك تقول أعطيت زيدا درهما فيتعدى الفعل اليهما تعديا واحدا وان كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفت الاسد على اياك شاركه فى عمل الفعل المحذوف وان اختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف والاسد محذور منه مخوف وان كان الفعل قد تعدى اليهما الا ان تعديه الى الاول بنفسه والى الثانى بحرف « فان قيل » هل يجوز حذف الواو من الاسد فتقول اياك الاسد قيل لا يجوز ذلك لان الفعل المقدر لا يتعدي الى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر نحو اياك والاسد واياك من الاسد فتكون قد عديته الى الاول بنفسه ثم عديته الى الثانى بحرف جر « فان قيل » فهلا جاز حذف حرف الجر فقلت اياك الاسد قيل ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب وربما جاء مثل ذلك بغير واو فى ضرورة الشعر نحو قوله

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فانَّهُ ... الى الشَّرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ

والمراد والمراء بحرف العطف أو من المراء بحذف حرف الجر وسيبويه ينصب المراء بفعل غير الفعل الذى نصب اياك كأنه لما قال اياك اياك اكتفى ثم قال اتق المراء أو جانب المراء ، وقوله « أى اتق نفسك

أن تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك » فهو تفسير المعنى والاعراب على ما ذكرته . ومن ذلك قولهم « رأسك والحائط » فينتصب الرأس ههنا بفعل مضمر والحائط مفعول معه والتقدير دع رأسك والحائط أي مع الحائط كقولك استوى الماء والخشبة ، ويجوز أن يكون التقدير اتق رأسك والحائط وهو تحذير كأنه على تقديرين أى اتق رأسك أن يدق الحائط واتق الحائط أن يصيب رأسك فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر ، فاذا كررت هذه الاسماء ازداد اظهار الفعل قبحاً لان أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما ، ومن ذلك قولهم « ماز رأسك والسيف » فهذا كقولهم رأسك والحائط وهو تحذير والمراد بقوله ماز مازن ثم رخم ولم يكن اسم الذى خوطب بهذا مازناً ولكنه من بنى مازن بن العنبر بن عمرو بن تميم وكان اسمه كراماً أسر بجيرا القشيرى فجاءه قنعب اليربوعى ليقتله فمنعه المازنى منه فقال المازنى ماز رأسك والسيف سماه مازناً اذ كان من بني مازن ويحتمل أن يكون أراد مازنى ولما غلبت عليه هذه النسبة صارت كاللقب فرخم بحذف ياءى النسبة كما تقول يا طائف في ياطائفى فبقى مازن ثم رخمه ثانياً ومثله في الترخيم كثير ، « وقالوا اياي والشر » وليس الخطاب لنفسه ولا يأمرها وانما يخاطب رجلا يقول له اياى باعد عن الشر ويوقع الفعل المقدر عليه فيجىء بالواو ليجمع بينهما في عمل الفعل اذ كان الفعل عاملا فى الاول ، ومثله « اياى وأن يحذف أحدكم الارنب » يعنى يرميه بسيف أوما أشبهه فأن في موضع نصب كانه قال اياى وحذف أحدكم الارنب ، وقال الزجاج ان معناه اياى واياكم ودل عليه قوله وان يحذف أحدكم الارنب ولو حذف الواو هنا لجاز مع أن فيقال أن يحذف أحدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف مالم يجز فى المصدر الصريح فاعرفه .

قال صاحب الكتاب « ومنه شأنك والحج أى عليك شأنك مع الحج وامرأ ونفسه أى دعه مع نفسه وأهلك والليل أى بادرهم قبل الليل ومنه عذيرك أى أحضر عذرك أو عاذرك ومنه هذا ولا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك وقولهم كليهما وتمراً أي اعطني وكل شيء ولا شتيمة حر أى ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر »

قال الشارح : اعلم ان قولهم « شأنك والحجَّ » هو بمنزلة رأسك والحائط فى تقدير العامل أى خل رأسك مع الحائط ودع شأنك مع الحج وكذلك « امرأ ونفسه » كأنك قلت دع امرأ ونفسه فيكون انتصابه انتصاب المفعول معه على حد ما صنعت وزيداً ، وأما قولهم أهلك والليل فمعناه بادر أهلك قبل الليل وأما تقدير الاعراب فكأنه قال بادر أهلك وسابق الليل فيكون كل واحد من الاسمين منصوبا بفعل مقدر وقد عطف جملة على جملة ، ويجوز أن يكون التقدير بادر أهلك والليل فيكون الليل معطوفا على الاهل عطف مفرد على مفرد وجعلهما مبادرين لان معني المبادرة مسابقتك الشيء الى الشيء فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل الى أهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيره أن يدركه كتحذيره من الاسد ، وأما قولهم « عذيرك » فهو مصدر كالعذر يقال لمن جنى جناية واحتملت منه عذيرك من فلان قال الشاعر

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي ... عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادِ

وهو

وهو مصدر بمعنى العذر وقد ورد منصوباً ومرفوعاً فالنصب بفعل مقدر كأنه قال هات عذيرك أو أحضره ونحو ذلك ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ولذلك قبح اظهار الفعل لانه أقيم مقام الفعل ودخول فعل على فعل محال ، والرفع بالابتداء والخبر ما في الجار والمجرور بعده ومعناه من يعذرني في احتمالي اياه ، وقال بعضهم ليس العذير مصدراً وانما هو بمعنى عاذر يقال عاذر وعذير كشاهد وشهيد وقادر وقدير وضعف أن يكون مصدراً بمعنى العذر قال لان فعيلا لم يأت في المصادر الا في الاصوات نحو الصهيل والصرير فاذا قال عذيرك على معنى عاذرك فكأنه قال هات عاذرك أو أحضر عاذرك ، وهو مذهب سيبويه وهو الصواب لانه وضع موضع الفعل والمصدر يطرد وضعه موضع الفعل نحو رويدك وحذرك ولا يطرد ذلك في اسم الفاعل على انهم قد قالوا وجب القلب وجيباً فجاء المصدر على فعيل في غير الاصوات فجاز أن يكون هذا منه ، وأما قولهم « هذا ولا زعماتك » قال ذو الرمة

لَقَدْ خَطَّ رُومِيٌّ ولاَ زَعَماتِهِ ... لِعُتْبَةَ خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهْ

فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها فلما صح خلاف قوله قيل هذا ولا زعماتك أى هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك أي مازعمته والزعم قول عن اعتقاد ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى هو أتوهم وشبهه لانه جرى مثلا والامثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغيير ، وقالوا « كليهما وتمراً » ويروى كلاهما وتمرا وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلا وأصله ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما الخير جميعا وزيادة عليهما فمن نصب فباضمار فعل كأنه قال أعطني كليهما وتمرا ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر محذوف كأنه قال كلاهما لي ثابت وزدني تمرا والنصب أكثر ، وقالوا في مثل « كل شيء ولا شتيمة حر » ويروى بنصبهما جميعا وبرفع الاول ونصب الثانى فمن نصبهما فباضمار فعلين كأنه قال ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومن رفع الاول فبالابتداء كأنه قل كل شيء أمم ولا تشتمن حراً أي كل شيء محتمل ولا تشتمن حراً ومثله كل شيء ولا هذا أى ايت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء كلها لانها أمثال *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه قولهم انته أمراً قاصداً لانه لما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهي عنه قال الله تعالى (انتهوا خيراً لكم) ويقولون حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك ومنه من أنت زيداً أى تذكر زيداً أو ذاكراً زيداً ﴾

قال الشارح : أما قولهم « انته أمراً قاصداً » فان أمراً منصوب بفعل مضمر تقديره انته وائت أمراً قاصدا فلما قال انته علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه لان النهى عن الشيء أمر بضده الا انه ههنا يجوز لك اظهار الفعل العامل لانه لم يكثر استعماله كثرة الاول ، فأما « قوله تعالى انتهوا خيرا لكم » وماكان مثله نحو قوله تعالى (فآمنوا خيرا لكم) فانه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون كالمسئلة التي قبلها فيكون التقدير والله أعلم انتهوا وائتوا خيرا لكم وآمنوا وائتوا خيرا لكم هذا مذهب سيبويه والخليل قال سيبويه لانك حين قلت انته فانت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في أمر آخر فكأنه أمر أن يكف عن الشر والباطل ويأتي الخير ، الثانى وهو مذهب الكسائى انه منصوب لانه خبر كان محذوفة

والتقدير انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم ، الثالث وهو مذهب الفراء ان يكون خيرا متصلا بالاول ومن جملته ويكون صفة لمصدر محذوف كانه قال انتهوا انتهاء خيرا لكم وآمنوا ايمانا خيرا لكم ، ومن ذلك « حسبك خيرا لك ووراءك أوسع لك » فهذان المثلان من قبيل الاول فقولك حسبك أمر كانك قلت أكفف عن هذا الامر واقطع وائت خيرا لك وقولهم وراءك أوسع لك معناه خل هذا المكان الذى هو وراءك وائت مكانا أوسع لك فالاول منهي عنه والثاني مأمور به الا ان أفعال هذه الاشياء لا تظهر لانه كثر استعمالها وعلم المخاطب انه محمول على أمر غير ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عوضا من اللفظ بالفعل ، ومما جاء منصوبا باضمار فعل لم يستعمل اظهاره قولهم « من أنت زيدا » وأصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دفع عن ذلك فقيل له من أنت زيدا على جهة الانكار كانه قال من أنت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لانه كثر فى كلامهم حتي صار مثلا ولانه قد علم أن زيدا ليس خبرا فلم يكن بد من حمله على فعل ولا يقال ذلك الا جوابا كأنه لما قال أنا زيد قيل من أنت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدا ، وبعض العرب يرفع ذاك فيقول من أنت زيد فيكون خبرا عن مصدر محذوف كأنه قال من أنت كلامك زيد « فان قيل » كيف يجوز أن يكون خبر المصدر والخبر اذا كان مفرداً يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر ههنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والتقدير من أنت كلامك كلام زيد أو ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه توسعاً على حد واسأل القرية ، والنصب أجود لانه أقل اضماراً وتجوزا لانك تضمر فعلا لا غير وفي الرفع تضمر مبتدأ وتحذف مضافا فكان مرجوحا لذلك ، ويجوز أن تقول من أنت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل أي أنت بمنزلة الذى يقال له ذلك كما قالوا أطّري فانك ناعلة والصيف ضيعت اللبن فتخاطب الرجل بهذا وان كان اللفظ المؤنث وانما يقال للرجل ذلك على معني أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا ، وربما صرح باسمه فقيل من أنت عمرا على التشبيه بالمثل *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه مرحباً وأهلا وسهلاً أي أصبت رحباً لا ضيقاً وأتيت أهلا لا أجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا وان تأتي فأهل الليل وأهل النهار أى فانك تأتى أهلا لك بالليل والنهار ﴾

قال الشارح : وقولوا « مرحباً وأهلا وسهلا » فانتصاب هذه الاسماء بأفعال مقدرة فقدرها سيبويه فقال تقديرها رحبت بلادك وأهلت وانما قدرها بالفعل لان الدعاء انما يكون بفعل فرده الى فعل من لفظ المدعو به كما يقدرون تربا وجندلا بتربت يداك وجندلت وانما الناصب له أصبت تربا وجندلا على حسب المعني المقصود وهذا انما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا يحسن الا فى موضع الدعاء به ألا ترى أن الانسان الزائر اذا قال له المزور مرحبا وأهلا فليس يريد رحبت بلادك وأهلت وانما يريد أصبت رحباً وسعة وأنساً عندنا لان الانسان انما يأنس بأهله واذا قال سهلا كأنه قال أصبت سهلا أى مكانا سهلا لا حزنا وخشونة ، ونظير ذلك أنك اذا رأيت رجلا يسدد سهماً فتقول القرطاس والله أى أصبت القرطاس على طريق التفاؤل والحدس لصحة التسديد فكذلك اذا رأيت رجلا قاصداً مكانا وطالباً أمراً قلت مرحباً

وأهلا وسهلا أى أدركت ذاك وأصبته فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه ، ويقول الراد وبك وأهلا وسهلا فاذا قال وبك وأهلا وسهلا فكأنه لفظ بمرحبا بك وأهلا وسهلا ولذلك عطف واذا قال وبك أهلا فانما اقتصر فى الدعاء على الاهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله كان الرحب والسعة قد استقرا استقرارا يغنيه عن الدعاء فاذا رددت فانما تمنى أنك لو جئتنى لكنت بمنزلة من يقال له هذا اذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلا لان الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك وانما جئت بيك فى قولك وبك أهلا ليتبين أنه المعنى بالدعاء لا لانه متصل بالفعل المقدر كما كان فى قولك سقيا لك كذلك وتقديره سقاك الله سقيا ولك كأنه قال هذا الدعاء لك فيجيء لك على تقدير آخر لا على تقدير سقاك الله ، ومن العرب من يرفع فيقول مرحب وأهل أى هذا مرحب فيكون هذا مبتدأ محذوفا ومرحب الخبر قال طفيل الغنوى

وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ ... لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ ومَرْحَبُ

قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمر هو ما يظهر يريد أنه اذا رفع أضمر مبتدأ فيكون ذلك المبتدأ هو الخبر المظهر فى المعنى بخلاف ما اذا نصبت لانك فى حال النصب تضمر فعلا والفعل ليس بالاسم الظاهر وقالوا « ان تأتنى فأهل الليل وأهل النهار » على معنى فانك تأتى أهل الليل وأهل النهار أي تأتى من يكون لك كالاهل بالليل والنهار فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي اذا حذروه الاسد والجدار المتداعى وايطاء الصبي ومنه أخاك أخاك أي الزمه والطريق الطريق أي خله ، وهذا اذا ثني لزم اضمار عامله وان أفرد لم يلزم ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك فى التحذير « الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي » والطريق الطريق اذا كنت تحذره من الاسد أن يصادفه ومن الجدار المتداعى أن يقرب منه لئلا يقع عليه أو يناله ومن الصبي أن يطأه اذا كان فى طريقه وهو غافل عنه ومن الطريق المخوف أن يمر فيه ، وكذلك قالوا فى الاغراء « أخاك أخاك » وانتصاب هذه الاسماء بفعل مضمر تقديره اتق الاسد أن يصادفك واتق الجدار أن ينالك وجانب الصبي لئلا تطأه وخل الطريق والزم أخاك فحذفت هذه الافعال لكثرتها فى كلامهم ودلالة الحال وما جري من الذكر عليها ، « فاذا كرروا هذه الاسماء لم يجز ظهور هذه الافعال العوامل فيها » لان المفعول الاول لما كرر شبه بالفعل فأغني عنه وصار بمنزلة إياك النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك فى قولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء جعلوا الاول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعل على فعل ، « فلو أفردت جاز ظهور العامل » فاذا قلت الاسد الاسد لم يجز أن تقول اتق الاسد الاسد أو جانب ولو أفردت فقلت الاسد جاز ظهور الفعل فتقول حاذر الاسد أو اتق الاسد وكذلك اذا قالوا الصبى الصبي لم يجز أن تقول باعد الصبى الصبى أو جانب الصبي الصبى واذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خل الطريق الطريق واذا قلته مفرداً حسن أن تقول خل الطريق قال الشاعر

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنارَ بِهِ   وأَبْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ

واعلم أن هذه الاسماء المنصوبة على اضمار الفعل ان كان الفعل فيها مما يجوز أن يظهر كان الاسم خالياً من الضمير وكان خالص الافراد وان كان مما لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه شائبة لنيابته عن الفعل وتضمنه ضميره الذي كان فيه ، وكان أبو الحسن يذهب الى أن في نحو سقيا ورعياً وشبههما ضميرين لانهما في معنى سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً ، وهو وان كان كذلك فهو على كل حال مفرد وليس كصه ومه ودراك وتراك لان هذه الاشياء تجرى مجرى الجمل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهي مع ذلك مبنية وسقياً ورعياً معربة مبقاة على ما كانت عليه من الاعراب فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل والله الله في أمري ونحو ذلك تصب ان شاء الله *

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن المنصوب باللازم اضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيداً ضربته كأنك قلت ضربت زيداً ضربته الا أنك لا تبرزه استغناء بتفسيره قال ذو الرمة

إِذَا ابنَ أَبِي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ   فَقامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جازِرُ

ومنه زيداً مررت به وعمراً لقيت أخاه وبشراً ضربت غلامه باضمار جعلت على طريقي ولابست وأهنت قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع أجود ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل فاذا قلت «زيداً ضربته» فانه يجوز في زيد وما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه ، فان حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت زيد ضربت جاز عند البصريين على ضعف لان الهاء وان كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها قال الشاعر

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

والنصب باضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيدا ضربته وذلك أن هذا الاسم وان كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فانه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجز أن يتعدى الى زيد لان هذا الفعل انما يتعدي الى مفعول واحد لا الى مفعولين ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيرا له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لانه قد فسره هذا الظاهر فلم يجز أن يجمع بينهما لان أحدهما كاف فلذلك لزم اضمار عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نعم رجلا زيد أضمر الرجل في نعم وجعلت النكرة تفسيرا له ولم يجز اظهار ذلك المضمر اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا ، وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لان ضميره ليس غيره واذا تعدي الى ضميره كان متعديا اليه وهو قول فاسد لان ما ذكروه وان كان من جهة المعنى صحيحاً فانه فاسد من جهة اللفظ وكما تجب مراعاة المعنى

كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غير ان من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفى اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه الى ضميره واشتغاله به فلم يجز أن يتعدى الى آخر ، والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول « زيدا مررت به » فتنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لان مررت لا يتعدي الا بحرف جر ، فأما قوله « * اذا ابن أبي موسى بلالا الخ * » فالبيت لذى الرمة وقبله

أَقُولُ لَهَا إِذْ شَمَّرَ اللَّيْلُ واسْتَوَتْ بها البِيدُ واشتدَّتْ عليها الحَرَائِرُ

وبلال هذا ابن أبي بردة قاضي البصرة وأبو موسى جده واسم أبي بردة عامر واسم أبي موسى عبدالله ابن قيس الاشعري ، والشاهد فيه نصب ابن أبي بفعل مضمر موسى تفسيره بلغته كأنه قال اذا بلغت ابن أبي موسى بلالا بلغته وربما رفع على تقدير فعل ما لم يسم فاعله كأنه قال اذا بلغ ابن أبي موسى لان اذا فيها معنى الشرط فلا يليها الا فعل هذا هو الوجه ، والمعنى أنه يخاطب ناقته يقول اذا أوصلتني الى بلال استغنيت عنك لاني أستغني به عن الرحيل الى غيره ، وقوله « فقام بفأس بين وصليك جازر » دعاء ولولا ذاك لم يجز دخول الفاء ألا ترى أنك تقول إن أتاني زيد أتيته ولا يجوز فأتيته وتقول إن أتاني زيد فأحسن الله جزاءه لان فيه دعاء ، والوصل بالكسر واحد الاوصال ، وقد عيب عليه ذلك قالوا كان سبيله اذا أوصلته الى مقصوده ومطلوبه أن يعاملها بالحسنى وينظر اليها لا أن ينحرها فهو اذاً الى الهجاء أقرب والحق أنه مديح والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنية عنك ، ومثله قول الشماخ

إِذَا بَلَّغْتِنِي وحَمَلْتِ رَحْلِي عَرَابَةَ فاشْرَقِي بِدَمِ الوَتِينِ

وليس ذلك بهجاء ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة

إِذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاها عَرَابَةُ باليَمِينِ

فأما قولهم زيدا مررت به فهو منصوب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر الا أن النصب ههنا أضعف منه فى قولك زيدا ضربته لانك اذا قلت زيدا مررت به أضمرت فعلا على غير لفظ الاول كأنك قلت لقيت زيدا أو جزت زيدا أو جعلت زيدا على طريقي لانك اذا جزت وجعلته على طريقك فقد مررت به واذا قلت زيدا ضربته أضمرت فعلا من لفظه فكأنك قلت ضربت زيدا ضربته فيكون الظاهر دالا على مثل لفظه ومعناه وفى قولك زيدا مررت به يكون الظاهر دالا على مثل معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة واذا ضعف النصب قوى الرفع ، ومثله قولك « عمرا لقيت أخاه وبشرا ضربت غلامه » فى جواز النصب لان الفعل اذا وقع بشئ من سببه فكأنه قد وقع به والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنت زيدا باهانتك أخاه وأكرمت عمرا اذا أوصلت الاكرام الى غيره بسببه فاذا قلت زيدا ضربت أخاه فنصبت الاخ جاز أن تضمر فعلا ينصب زيدا تقديره لابست زيدا ضربت أخاه أو أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تضمر ضربت لان ضربت الثاني ليس واقعاً على ضميره وانما هو واقع على الاخ والنصب ههنا أضعف منه فى مررت بزيد واذا ضعف النصب قوى الرفع فاذا الرفع في زيد لقيت أخاه أقوى من الرفع فى قولك زيد مررت به والرفع

في قولك زيد مررت به أقوى من الرفع في قولك زيدا ضربته ، قال سيبويه النصب عربي جيد والرفع أجود منه يعني أن النصب في زيدا ضربته عربي فصيح في كلام العرب والرفع أجود لان الرفع لا يفتقر الى اضمار ولا تقدير محذوف والنصب يفتقر الى اضمار فعل وفاعل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ثم انك ترى النصب مختارا ولازما فالمختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله وزيدا مررت به وفي التنزيل (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليما) ومثله (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) ﴾

قال الشارح : يريد ان المسائل التي تقدمت وهي زيد ضربته وعمرو مررت به وزيد ضربت أخاه المختار فيها الرفع ثم يعرض في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختارا ولازماً لايجوز غيره ، قال « فالمختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الخ » وذلك لان العرب تختار مطابقة الألفاظ مالم تفسد عليهم المعاني فاذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الاولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الاولى منصوباً أو لم تذكره نحو قام زيد وعمرا كلمته اذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لاتخالف وليس الغرض أن يكون فيها منصوب ، قال الله تعالى (والقمر قدرناه منازل) فرفع القمر ههنا لان قبله (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى (وكل انسان ألزمناه طائره في عنقه) فنصب كلا لان قبله فعلا وهو (وجعلنا الليل والنهار آيتين) وأضمر له فعلا نصبه به ثم عطفها على الاولى لتشاكلها في الفعلية واذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزا كان مع تقدمه مختارا اذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقض للمعنى ، قال الله تعالى (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليما) لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين باضمار يعذب الظالمين أو يهين ، وقال تعالى (فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة) نصب فريقا لان قبله فريقاً هدى ونظائره في القران كثيرة ، ويجوز الرفع في الجملة الثانية وان كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا ومحمد أكرمته لم تحتفل بتقدم الفعل الذي هو لقيت زيدا اذ كانت جملة قائمة بنفسها فصار كأنك قلت محمد أكرمته ابتداء فعطفت جملة على جملة كقولك قام زيد ومحمد أفضل منه فهذا لايجوز فيه الا الرفع *

قال صاحب الكتاب ﴿ فأما اذا قلت زيد لقيت أباه وعمرا مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لان الجملة الاولى ذات وجهين ﴾

قال الشارح : قد تقدم من قولنا انه اذا كان الكلام مبتدأ وخبرا وعطفت عليه جملة في أولها اسم وبعده فعل واقع على ضميره كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء نحو قولك زيد أخوك وعمرو كلمته لانه لم يتقدم الجملة الثانية مايصرفه الى النصب فجرى كحاله لو لم تتقدمه جملة أصلا ، فأما اذا كان الكلام مصدرا بفعل كان الاختيار في الاسم الذي في الجملة الثانية النصب على اضمار فعل على ما أصلناه ، فاذا

قلت زيد لقيته ففيه جملتان احداهما اسمية وهى الجملة الكبرى التي هى المبتدأ والخبر وهى زيد لقيته بكمالها والثانية فعلية وهى الخبر الذى هو لقيته وهى الجملة الصغرى فالجملة الاولى لا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع المفرد والجملة الثانية لها موضع من الاعراب لانها وقعت موقع المفرد الذى هو الخبر فى زيد قائم وشبهه واذ قد تقرر ذاك فأنت اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته كنت فى عمرو بالخيار ان شئت رفعته وان شئت نصبته لانه قد تقدمه جملتان احداهما اسمية وهى قولك زيد لقيته بكمالها والثانية قولك لقيته فان عطفت على الجملة الاسمية رفعت عمرا لان صدر الجملة اسم وان عطفت على الجملة التى هى لقيته نصبت لان صدر الجملة فعل وليس احداهما أولى من الاخرى فهذا معنى قوله « ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه » يعنى ليس النصب أولى من الرفع ولا الرفع أولى من النصب ، قال « لان الجملة الاولى ذات وجهين » يعنى انها مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فهى ذات وجهين لذلك ، وهذا موضع فيه اشكال وذلك انك اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته لم يجز حمل عمرو كلمته على لقيته وذلك لان لقيته جملة لها موضع من الاعراب ألا ترى انك تقول زيد قائم فيقع موقعها اسم واحد وهو خبر زيد فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخلوه من العائد الى زيد اذ الهاء فى ضربته انما تعود الى عمرو فان جئت بعائد فيها فقلت زيد عمرا ضربته عنده جازت المسألة فالهاء في ضربته تعود الى عمرو والهاء فى عنده تعود الى زيد ولا شك انه انما لم يذكر ذلك لانه معلوم فلم يحتج الى التعرض له فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره فاعرفه ❊

قال صاحب الكتاب ❊ فان اعترض بعد الواو مايصرف الكلام الى الابتداء كقولك لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيدا واذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحال الاولى جذعة وفى التنزيل (وأما ثمود فهديناهم) وقريء بالنصب ❊

قال الشارح : يعنى بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تقدم جملة فعلية أو غير ذلك « اذا وجد فى الجملة المعطوفة مايصرف الكلام الى الابتداء » صار الاختيار فيه الرفع ويصير المعترض من قبيل المانع وذلك قولك « لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به » ورأيت زيدا واذا عبد الله يشتمه عمرو فالرفع ههنا هو الوجه المختار وان كان قد تقدمت جملة فعلية لان أما واذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثانى على الاول وانما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء فكما انك اذا قلت زيد ضربته ابتداء وليس قبله كلام كان المختار الرفع فكذلك بعد أما واذا التى للمفاجأة لانهما بمنزلة كلام مبتدا ، ومن قال زيدا ضربته وان لم يتقدمه كلام فينصب وان كان المختار الرفع قال ههنا لقيت زيدا وأما عمرا فأكرمته فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله « عادت الحال الاولى جذعة » أي شابة طرية كأن لم يتقدمها كلام ، فأما قوله تعالى (وأما ثمود فهديناهم) فالقراءة بالرفع على الابتداء وان كان قبله (فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا) لما ذكرناه من حال أما وقد قرأ بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حد زيدا ضربته لان ذلك ليس بالمختار والكتاب العزيز

يختار له والذي حسنه عند هذا القارئ ما في أما من معنى الشرط والشرط يقتضي الفعل فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والثاني أن تقع موقعا هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك أعبد الله ضربته ومثله آلسوط ضرب به زيد وآلخوان أكل عليه اللحم وأزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه وأزيدا سميت به ﴾

قال الشارح : والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفا على فعل وذلك اذا ولى الاسم حرفا هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره فالاختيار نصب الاسم باضمار فعل وذلك اذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك « أعبدالله ضربته » وأعمرا مررت به وأزيدا ضربت أخاه النصب في ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائز فالنصب باضمار فعل يكون الظاهر تفسيره وتقديره أضربت عبد الله ضربته وألقيت زيدا مررت به وأأهنت زيدا ضربت أخاه فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي يقدر بعد الاستفهام وهو في الاستفهام مختار كما كان لرفع مع الابتداء مختارا ، وأما الرفع مع الاستفهام فجائز بالابتداء وما بعده الخبر الا انه مرجوح وانما كان النصب هو المختار من قبل ان الاستفهام في الحقيقة انما هو عن الفعل لا عن الاسم لان السؤال انما يكون عما وقع الشك فيه وأنت انما تشك في الفعل لا في الاسم ألا ترى أنك اذا قلت أزيدا ضربته فانما تشك في الضرب الواقع بزيد ولست تشك في ذاته فلما كان حرف الاستفهام انما دخل الفعل لا الاسم كان الاولى أن يليه الفعل الذي دخل من أجله ، وانما دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء لان المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة فاذا استفهمت فانما تستفهم عن تلك الفائدة فاعرفه ، وأما « ألسوط ضرب به زيد وألخوان أكل عليه اللحم وأزيدا سميت به » فان الاختيار في ألسوط وألخوان وأزيدا النصب وذلك أنك اذا قلت ضرب زيد بالسوط وأكل اللحم على الخوان وسميت بزيد فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات في موضع نصب وذلك أنك أقمت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والمجرور في موضع نصب وحل محل قولك مر زيد بعمرو ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكنايات هذه الاسماء وقد تقدمت الاسماء وجب أن تنصبها لان الحروف التي اتصلت بكناياتها في موضع نصب فصار بمنزلة أزيدا مررت به ، والذي يدل على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفتها وكان الفعل مما يتعدى بنفسه لم تكن الاسماء الاولى الا منصوبة وذلك نحو ألسوط ضرب والخوان أكل وأزيدا سميت لو كان يتكلم به لم يكن الا كذلك لان الفعل الواحد لا يرفع اسمين فاذا رفعت أحدهما فلابد من نصب الآخر ، وأما قولهم « أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه » فيختار فيهما النصب لمكان همزة الاستفهام وذلك لما كان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الفعل في عمله فقولك أزيدا أنت ضاربه بمنزلة قولك أزيدا أنت تضربه وأزيدا أنت مضروب به بمنزلة أزيدا أنت تضرب به فكما تفسر قولك أزيدا أنت تضربه بالفعل الناصب فكذلك تفسر باسم الفاعل في قولك أزيدا أنت ضاربه لانه في معناه والنية التنوين والانفصال فالضمير وان كان مجرورا في اللفظ فهو منصوب في الحكم كما كان أزيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن يذهب الى أن الضمير في موضع منصوب البتة ، وكذلك اذا قلت أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا

انت

أنت مكابر عليه فمحبوس ومكابر من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فمحبوس في معني تحبس ومكابر في معني تكابر فلذلك جاز نصب زيد فيهما بفعل يفسره محبوس ومكابر كأنك قلت أتنتظر زيدا أنت محبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختير النصب لمكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من محبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع الي أنت يقوم مقام الفاعل اذ كان في معنى تكابر وتحبس ، فان لم يجر اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كانا كغلام وأخ ووجب رفع الاسم نحو أزيد أنت ضاربه وأزيد أنت محبوس به وأزيد أنت مكابر عليه كأنك قلت أزيد أنت أخوه أوغلامه وما أشبههما من الاسماء *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه لان الآخر ملتبس بالاول بالعطف أو الصفة ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « أزيدا ضربت عمرا وأخاه وازيدا ضربت رجلا يحبه » فيختار فيه النصب أيضا لان الفعل واقع على ما هو من سببه وقد وليه حرف الاستفهام فكان كقولك أزيدا ضربت أخاه وذلك ان الجملة اذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهي من سبب ذلك الاسم وان كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبالى فى أى موقع من الجملة وقع ذلك الضمير فاذا قلت أزيداً ضربت عمرا وأخاه فعمرو والاخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة أزيدا ضربت أخاه لاتحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أعمرا ضربت زيدا فى داره لكان الوجه أيضا النصب لان قولك فى داره ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه فيحبه نعت لرجل والنعت والمنعوت ينسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان يحبه من جملة ضربت فصار الاسم المنصوب بضربت من سبب الاسم الاول اذ كان فى جملته عائد اليه ، ولو كان الذى يلى الاسم جملة ليس فيها ذكر ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها على الجملة الاولى وفيها ذكر للاسم لم يجز وذلك قولك أزيدا ضربت عمرا وضربت أباه لان قولك وضربت أباه جملة أخرى قائمة بنفسها والجملة الاولى قد مضت بلا ذكر فلم تلتبس بها *

قال صاحب الكتاب ﴿ فان قلت أزيد ذهب به فليس الا الرفع ﴾

قال الشارح : وأما قوله « أزيد ذهب به » فليس فيه الا الرفع لانك اذا قلت ذهب بزيد فالباء وما عملت فيه فى موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لانه لا بد للفعل من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل الا الباء وما اتصلت به فأقيمت مقام الفاعل فكانت فى موضع رفع لذلك فوجب أن يكون الاسم مرفوعا لان الذى اتصلت به كنايته مرفوع وصار بمنزلة أزيد ذهب أخوه لان كنايته قد اتصلت بمرفوع وهو الاخ ، وارتفاع زيد فى قولك أزيد ذهب به على وجهين أحدهما بالابتداء والآخر بأنه فاعل فعل محذوف ، وان أسندت الفعل فى قولك أزيد ذهب به الى مصدره كان الجار والمجرور في محل منصوب وتقديره ذهب الذهاب به وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارا لان ضميره فى محل نصب وهذا لاخلاف فيه بين أصحابنا *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع بعد اذا وحيث كقولك اذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأكرمه ﴾

قال الشارح : ومن ذلك اذا الزمانية وحيث اذا وقع بعدهما اسم و بعده فعل واقع على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك « اذا زيدا تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأعطه » لان فيهما معنى المجازاة والمجازاة انما تكون بالفعل فلما كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدهما باضمار فعل يفسره الظاهر فاذا قلت اذا زيدا تلقاه فتقديره اذا تلق زيدا تلقاه وكذلك حيث تقول حيث زيدا تجده فأكرمه وتقديره حيث تجد زيدا تجده فأكرمه لما ذكرناه من أن فيهما معني المجازاة وذلك لان قولنا اذا عبد الله تلقاه يوجب الاوقات المستقبلة كلها ولا يخص وقتا من وقت فهي بمنزلة متي وحيث توجب الاماكن كلها ولا تخص مكاناً دون مكان فهي بمنزلة أين غير ان متي وأين تجزمان واذا وحيث لاتجزمان عند البصريين الا في ضرورة الشعر ، وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بالابتداء والذى أراه أن ذلك جائز في حيث لانها قد تخرج من معنى الجزاء الى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر تقول لقيته حيث زيد جالس فتكون نظيرة اذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك لقيته اذ زيد جالس ، وأما اذا فلا تنفك من معني المجازاة لانها لاتقع الا للمستقبل فاذا وليها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدرا مرفوعا كان أو منصوباً تقول اذا زيد جلس أجلس تقديره اذا جلس زيد جلس ويدل على ذلك انه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس اذا زيد جالس لم يجز ويجوز ذلك مع حيث *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبعد حرف النفي كقولك مازيدا ضربته وقال جرير

فَلاَ حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ... ولاَ جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الجُدُودُ ﴾

قال الشارح : ومن ذلك النفي « اذا وقع الاسم بعد حرف نفي » وكان بعده فعل واقع على ضميره أو على ماهو متصل بضميره فالاختيار فيه النصب نحو مازيدا لقيته ولا زيدا قتلته وما زيدا لقيت أباه ولا عمرا مررت به وانما صار النصب هنا مختارا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الامر والنهي ووجه الشبه أن مابعد النفي غير واجب كما ان مابعد كل واحد من هذه الاشياء كذلك ، فالحال بين النصب والرفع متقارب فقولك مازيدا ضربته أقوى من قولك ما زيد ضربته بالرفع والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أزيد ضربته لشبه النفي بالابتداء ولذلك كان فرعا ومحمولا على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه نقيض المبتدأ ونفي له والنفي يجرى مجري الايجاب ألا ترى انك اذا قلت قام زيد فنفي هذا أن تقول ماقام زيد فترد الكلام على لفظه فشبهه بالمبتدإ أنك ترد فيه لفظ المبتدإ قال الشاعر

* فلا حسبا فخرت به الخ * فنصبه باضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسبا فخرت به ، وأجاز يونس أن تكون الفتحة في قوله فلا حسبا فتحة بناء بمنزلة لارجل في الدار ونونه للضرورة ، البيت لجرير يهجو عمر ابن لجأ وهو من تيم عدى يقول لم تكتسب لهم حسبا يفخرون به ولا لك جد تعول عليه عند ازدحام

الناس للمفاخرة أى ليس لك قديم ولا حديث ومثله

فَلاَ ذَا جَلاَلٍ هِبْنَهُ لِجَلاَلِهِ ولاَ ذا ضياعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه هبنه فكأنه قال فلا هبن ذا جلال هبنه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع فى الامر والنهى كقولك زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وبشرا لاتشتم أخاه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليقتل أباه عمرو ، ومثله أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « اذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهى » واقع على ضميره أو ما اتصل بضميره فانه مختار فيه النصب نحو قولك « زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وزيدا ليضربه عمرو » و بشرا ليضرب أخاه جعفر و زيدا لاتشتمه وخالدا لاتضرب أباه النصب فى ذلك كله الوجه المختار والرفع جائز وانما كان النصب مختارا لاجل الامر والنهى اذ الامر والنهى لايكونان الا بالافعال لانك انما تأمره بايقاع فعل وتنهاه عن ايقاع فعل وذلك انك حين تأمره فأنت تطالب منه ايقاع ماليس بموجود واذا نهيته فأنت تمنعه من الاتيان به ، فأما الذوات فانها موجودة ثابتة لا يصح الامر بها ولا النهي عنها واذا كان الامر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذى بعده على ضميره نصبته باضمار فعل علي نحو ما ذكرناه فى الاستفهام وكان النصب فى الامر والنهى أقوي منه فى الاستفهام من قبل ان الامر والنهى لا يكونان الا بالافعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أزيد أخوك وأعبد الله عندك ، وانما قال فى التمثيل زيدا اضربه وزيدا ليضربه عمرو ليريك انه لا فرق فى ذلك بين الامر للحاضر والامر للغائب فقوله زيدا اضربه أمر للحاضر وزيدا ليضربه عمرو أمر للغائب فمثل بهما ، والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده سدت مسد الخبر وانما قلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر لان حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب وذلك معدوم فى الامر والنهى ، ومثله أما فى قولك « أما زيدا فاقتله واما خالدا فلا تشتم أباه » فى اختيار النصب وذلك من قبل ان أما تقطع مابعدها عما قبلها ويصير مابعدها كالكلام المستأنف فنصب لما ذكرناه فى الامر والنهي غير انك لا تقدر الفعل بعد أما لان أما لايليها فعل لتضمنها معنى الفعل ولكن تقدر الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتعديه الى الاسم ثم تحذفه ثم تأتى بالفعل المفسر وتقديره أما زيدا فاقتل فاقتله وأما خالدا فلا تهن فلا تشتم أباه ولا بد من الفاء بعد أما لانها جواب لما تضمنته من معنى الشرط *

قال صاحب الكتاب ﴿ والدعاء بمنزلة الامر و النهى تقول اللهم زيدا فاغفر له ذنبه وزيدا أمر الله عليه العيش قال أبو الاسود * فكلا جزاه الله عني بما فعل * وأما زيدا فجدعا له وأما عمرا فسقيا له ﴾

قال الشارح : « و الدعاء بمنزلة الامر والنهى فى اختيار النصب » لان سبيله سبيل الامر والنهى في الاعراب من كل وجه وهو فى المعنى مثل الامر وذلك ان الداعى ملتمس من المدعو إيقاع ما يدعوه به الا ان الجمهور لا يسمون مسألة من هو فوقك أمرا وربما سماه بعضهم أمرا واحتج عليه بقول الشاعر

أَمَرْتُكَ أَمْرًا جازِما فَعَصَيْتَنِي وكَانَ مِنَ التَّوْفِيقِ قَتْلُ ابنِ هاشِمِ

البيت لعمرو بن العاصي يخاطب معاوية وكان فوقه والاعم الاكثر ما قدمناه ويجوز أن يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة معاوية اليه فوقه فسمى سؤاله أمرا لذلك ، و قال أبو الاسود

أَمِيرَانِ كانا صاحِبيَّ كِلاَهُما فَكلاًّ جزَاهُ اللهُ عَنِّي بِما فَعَلْ

فان نصب كلا باضمار فعل لما بعده من الدعاء والتقدير فجزا الله كلا جزاه الله ، ومن الدعاء « أما زيدا فجدعاله وأما عمرا فسقياله » فالاختيار النصب لانك تريد جدعه الله جدعا وسقاه الله سقيا ولو كان الدعاء بغير فعل ولا في تقدير فعل لم ينصب الاسم الاول نحو أما زيد فسلام عليه وأما الكافر فويل له لعدم ما يفسر الفعل *

قال صاحب الكتاب ﴿ واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل كقولك ان زيدا تره تضربه قال * لا تجزعي إن منفسا أهلكته * وهلا وألا ولولا ولوما بمنزلة ان لانهن يطلبن الفعل ولا تبتدأ بعدها الاسماء ﴾

قال الشارح : اعلم ان الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نصبته باضمار فعل يفسره الظاهر كما قلنا في الاستفهام الا ان النصب ههنا يقع لازما وفي الاستفهام مختارا وذلك لان الشرط لا يكون الا فعلا ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول ان زيد قائم أقم وقد يجوز في الاستفهام أن تقول أزيد قائم فقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصب الاسم في الاستفهام اذا وقع الفعل على ضميره مختارا مع جواز الرفع على الابتداء وكان نصبه مع حروف الجزاء لازماً ولا يجوز رفعه على الابتداء لما ذكرنا من أن الشرط لا يكون الا فعلا فاذا قلت ان زيدا تره تضربه نصبت زيدا باضمار فعل لانك شغلت الفعل الذي بعده بضميره وتقديره إن تر زيدا تره ومنه قول الشاعر

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلِكَ فاجْزَعِي

البيت للنمر بن تولب والشاهد فيه نصب منفسا بفعل مقدر محذوف وتقديره لا تجزعي إن أهلكت منفسا أهلكته ولو رفع على تقدير ان هلك منفس لجاز لانه اذا أهلكه فقد هلك كأنه يصف نفسه بالكرم وأنه لا يصغى الي من يلومه في ذلك فهو يقول ان امرأته لامته على اتلاف ماله جزعا من الفقر فقال لها لا تجزعي لاتلاف نفيس المال فاني قادر على اخلافه وانما اذا هلكت فاجزعي فانه لا خلف لك مني ، ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء فقلت زيدا ان تره تضربه لم يجز لان الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعملا فيه لم يجز ان يفسراه ، « ومن ذلك هلا ولولا وألا ولوما » اذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بد من نصب ذلك الاسم بفعل مضمر يفسره الظاهر فحكمها حكم ان الشرطية وذلك من قبل أن معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ اذا وليها المستقبل كن تحضيضاً واذا وليها الماضي كن توبيخا وهذه المعاني واقعة على الافعال لا حظ للاسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر فاذا وقع بعدها اسم فلا يكون الا على تقدير فعل قال جرير

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعا

فمعناه لولا تعدون الكمي المقنعا فنصب الكمي المقنعا باضمار فعل لدلالة ما تقدم من قوله تعدون عقر النيب عليه ، وجملة الامر ان الحروف حين كانت لمعان في الاسماء والافعال وليس لها في أنفسها معنى فمنها ما يختص بالاسم ولا يدخل الفعل نحو إن وأخواتها وحروف الجر وغيرها ومنها ما يختص بالفعل ولا يلي الاسم نحو حروف الجزاء وحروف الجزم وغيرها ومنها ما يدخل على القبيلين الاسم والفعل نحو

حروف

حروف النفي وحروف الاستفهام فأما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصدده فذلك ضربان ضرب يحسن ان يحذف الفعل منه ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إن وحروف التحضيض المذكورة وهي هلا وأخواتها وضرب لا يحسن حذف الفعل منه وايلاؤه الاسم وذلك نحو قولك قد والسين وسوف فهذه لا يحسن حذف أفعالها ولا الفصل بينها وبين أفعالها بمعمولها فلا تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا اضرب وذلك لان هذه الحروف تتنزل منزلة الجزء من الفعل فهي من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لان السين وسوف تقصران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شائعاً في الاستقبال والحال كما تقصر الالف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قد تقرب الماضي من الحال وهو نوع تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملة في الفعل وانما جاز اضمار الفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قبل ان معانيها الحض في المستقبل وهو استدعاء واللوم والتوبيخ في الماضي أشبهت الافعال فجاز أن يليها الاسم كما يلي الفعل *

حذف المفعول به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين أحدهما أن يحذف لفظا ويراد معنى وتقديراً والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيا منسياً كان فعله من جنس الافعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فمن الاول قوله تعالى (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) وقوله (لاعاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) لانه لابد لهذا الموصول من أن يرجع اليه من صلته مثل ما تري في قوله تعالى (الذي يتخبطه الشيطان) وقرئ قوله تعالي (وماعملته أيديهم وماعملت) ومن الثاني قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عزوجل (وأصلح لي في ذريتي) وقول ذي الرمة

وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِن ذِي ضُرُوعِها إلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِها نَصْلِي ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وان كان الفعل يقتضيه ، « وحذفه على ضربين أحدهما أن يحذف وهو مراد ملحوظ » فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به والثاني أن تحذفه معرضاً عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الافعال اللازمة نحو ظرف وشرق وقام وقعد ، فالاول نحو « قوله تعالى (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) » وقوله (أهذا الذي بعث الله رسولا) ومنه قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) » (وسلام على عباده الذين اصطفى آلله) * و (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) فكل هذا على ارادة الهاء وحذفها تخفيفاً لطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا ارادة الهاء بقي الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به لان الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة اذ كان العائد ، ومنه « قوله تعالى (وما عملت أيديهم) » قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وما عملت بغير هاء وقرأ الباقون وما عملته بالهاء فمن أثبتها فهو الاصل ومن حذفها فلطول الامر بالصلة

حذفت الهاء تخفيفا ويكون التقدير ليأكلوا من ثمره وماعملته أيديهم فما في موضع خفض بالعطف على ثمره ويجوز أن تكون ما نافية ويكون المعني ليأكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوى ذلك قوله تعالى (أفرأيتم ما تحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون) واذا قدرته هذا التقدير لم تكن الهاء مرادة كارادتها لو كانت موصولة ، والثاني قولهم « فلان يعطي ويمنع ويضر وينفع ويصل ويقطع » والمراد يعطي ذوى الاستحقاق ويمنع غير ذوى الاستحقاق وينفع الاوداء ويضر الاعداء الا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضي راجعاً ولم يكن المراد الا الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم في الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل ، وشبهه بالفعل اذا بني للمفعول من حيث لم يكن الغرض الاخبار عن الفاعل وانما كان الغرض بيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسيا منسيا واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشوف الى سواه فكذلك قد يكون الغرض الاخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول ، « فأما قول ذى الرمة * وان تعتذر بالمحل الخ * » فالشاهد فيه قوله يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الضيف والتاء للتأنيث والضمير يعود الى النوق يقول ان اعتذرت النوق بقلة اللبن لاجل المحل عقرتها للاضياف والمراد بذى ضروعها اللبن كما يقال ذو بطونها والمراد الولد *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومن حذف المفعول به حذف المنادي وقد تقدم الكلام عليه ﴾

قال الشارح : اعلم أن المنادى وان كان مفعولا في الحقيقة فان حذفه لا يحسن كما حسن حذف المفعول فيما تقدم وذلك لان الفعل العامل فيه وفاعله قد حذفا وناب حرف النداء عنهما وبقي المنادى من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فاذا حذفته لم يبق من الجملة المحذوفة شيء ولا يعرف المدعو اذ حرف النداء انما يدل على الدعاء ولا يدل علي مدعو مخصوص لان حرف النداء انما ناب مناب الفعل والفاعل نحو أدعو وأنادي ولم ينب عن المفعول ، فان وقع بعد حرف النداء جملة أو أمر يدل على المدعو ساغ حذفه ومن ذلك قولهم يابؤس لزيد والمراد ياقوم بؤس لزيد ومنه بيت الكتاب

يالَعْنَةَ اللهِ والأَقْوَامُ كُلُّهُمُ والصَّالِحِينَ على سِمْعانَ مِنْ جارِ

ويروي والصالحون وكذلك قوله تعالى (ألايااسجدوا لله) وقد تقدم الكلام على ذلك بما أغنى عن اعادته *

المفعول فيه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم الى مبهم وموقت ومستعمل اسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار والمستعمل اسما وظرفا ماجاز أن تعتقب عليه العوامل والمستعمل ظرفا لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وسحيرا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء اذا أردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشيته وعشاءه وعتمة ليلتك ومساءها ومثله عند وسوى وسواء ، ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الاحيان تقول سير عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا ﴾

قال الشارح : اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشئ وتسمى الاوانى ظروفا لانها أوعية لما يجعل فيها وقيل الازمنة والامكنة ظروف لان الافعال توجد فيها فصارت كالاوعية لها ، والظرف على ضربين ظرف زمان ومكان فالزمان عبارة عن الليالى والايام قال الشاعر

هَلِ الدَّهْرُ إلاَّ لَيْلَةٌ ونَهارُها واِلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غيارها

وذلك نحو قمت يوما وساعة وليلة وعشاء وعشيا ومساء وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر والدهر ، واعلم أن الظرف فى عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الاطلاق بل الظرف منها ما كان منتصبا على تقدير فى واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول قمت اليوم وقمت فى اليوم ففى مرادة وان لم تذكرها والذى يدل على ذلك أنك اذا قلت ا كن عن اليوم قيل قمت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الظرف متضمنا معنى فى فيجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم فى الاستفهام وانما فى محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهى في حكم المنطوق به ألا تري أنه يجوز ظهور فى معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم فى الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم وذلك من قبل أن من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير فى ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له بما ذكرته « والظرف ينقسم الي مبهم وموقت » والمراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالموقت مادل على زمان بعينه مخصوص نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم ، وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسما وظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا لاغير فالاول كل متمكن من الظروف من أسماء السنين والشهور والايام والليالى مما يتعاقب عليه الالف واللام والاضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسما غير ظرف فترفعه وتجره ولا تقدر معه فى نحو اليوم طيب والسنة مباركة وأعجبنى اليوم وعجبت من يومك فتجريها مجرى سائر الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صمت اليوم وقدمت السنة فهذا مقدر بفى والتقدير صمت فى اليوم وقدمت فى السنة فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا الا ماخصته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجروراً ولا مرفوعاً وذلك يؤخذ سماعاً عنهم ، « والقسم الثانى هو مالا يستعمل الا ظرفا » وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له فى الاصل فمن ذلك سحر وسحيرا اذا أردت به سحر يومك فانه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الالف واللام معرفة ومعنى ذلك أنه اذا أردت به سحر يومك الذى أنت فيه فتزيد فيه الالف واللام للتعريف ثم غير عن لفظ مافيه الالف واللام مع ارادة معناهما كما عدل جمع فى قولك جاءت النسوة جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك « فان قيل » العدل انما هو أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر لضرب من التوسع في اللغة كعدل عمر عن عامر وجمع عن جمع ساكن الحشو وأنت تدعى أن سحر معدول عن السحر والصورتان واحدة قبل العدل وبعده فالجواب ان سحر وان كان فعلا كما ان السحر كذلك فانه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتزاجها بما عرفته

كأنها جزء منه فجرت اللام في السحر مجرى همزة أحمر والجفيل والخريط وتاء تجفاف وياء يرمع فلما عدلت سحر صار كأنك عدلت مثالا من هذه الأمثلة الى فعل فان نكر انصرف نحو قوله تعالى (الا آل لوط نجيناهم بسحر) لانه قد زال السببان معاً بالتنكير لانه انما كان معدولا في حال التعريف وكذلك اذا أدخلته الالف واللام معرفته نحو السحر لانك قد رددته الى الاصل فزال العدل ، ومعنى قولنا « غير متصرف » أنه لايدخله رفع ولا جر ولا يكون الا منصوباً على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف والذي منع سحر من التصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف لان وجوه التعريف خمسة تعريف الاضمار وتعريف العلمية وتعريف الاشارة وتعريف الالف واللام وتعريف الاضافة الي واحدة من هذه المعارف وليس التعريف في سحر واحداً منها فلما تعرف من غير جهة التعريف المعهود خرج عن نظائره فمنع التصرف لذلك ، فان صغرته وأنت تريد سحر يوم بعينه انصرف ودخله التنوين ولم يتصرف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون الا منصوباً أما التنوين فلتنكره بزوال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغر مكان مافيه الالف واللام فيكون معرفة معدولا وانما هو نكرة كضحوة وغدوة وعتمة وعشاء الا انه فهم منه مايفهم من المعارف فلم يتمكن ، وكذلك « ضحى وضحوة وعشاء وعشية ومساء » اذا أردت ذلك من يومك لم تكن الا ظروفاً وذلك أنك اذا قلت أنا آتيك عشاء لم يذهب الوهم الا الى عشاء يومك وكذلك عتمة فلما كان يفهم بها مايفهم بالمعارف من حصر وقت بعينه لم تتمكن عندهم فترفع وتجر لاتقول غداء ضحى ولا موعدك مساء ، ومن ذلك « ذات مرة » تقول سير عليه ذات مرة فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ولا تقيم الظرف لانه غير متصرف فلا يكون الا نصبا وانما امتنع من التصرف لانها قد استعملت في ظروف الزمان وليست من أسماء الدهر ولا من أسماء ساعاته وانما المرة في الاصل مصدر ألا ترى أنك تقول ضربت مرة ومرتين والمراد بذلك ضربة وضربتين فلما استعمل في الدهر ماليس من أسمائه ضعف ولم يتمكن في الزمان تمكن أسمائه نحو اليوم والليلة ، « فان قيل » فأنتم تقولون سير عليه مقدم الحاج وخفوق النجم فترفعونه وهي مصادر استعيرت للزمان فما الفرق بينهما وبين ذات مرة قيل أن مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وما أشبهها استعيرت للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال وقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ثم حذف المضاف وهو مراد فتصرفت بالرفع والجر حسب تصرف المضاف المحذوف وليس كذلك ذات مرة فانه استعير للزمان لا على تقدير حذف مضاف بل كأنه اسم من أسماء الزمان ألا ترى انه لايجوز اظهار الوقت معه فلا تقول وقت ذات مرة ولا وقت مرة فافترقا ، ومثله في منع التصرف « ذات يوم وذات ليلة » لا تقول سير عليه ذات يوم أو ذات ليلة بالرفع بل هو نصب على الظرف لاغير لان نفس ذات ليست من أسماء الزمان فجرى مجرى ذات مرة ، ومن ذلك « بعيدات بين » فهو جمع بعد مصغراً وبعد وقبل لايتمكنان فلا يجوز أن يقال سير عليه قبلك ولا بعدك بالرفع والذي منعهما من التصرف والتمكن أنهما ليسا اسمين لشيء من الاوقات كالليل والنهار والساعة والظهر والعصر وانما استعملا في الوقت للدلالة على التقدم والتأخر فلم يتمكن تمكن أسماء الزمان ، وأما قولهم فعلت ذلك « بكر » فهو كضحوة وعتمة اذا أردتهما من يوم بعينه فلا يتصرف لانه

نكرة فهم منها مايفهم من المعارف فخرج عن أصله فلم يتمكن وقد تقدم شرح ذلك ، ومما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن أسماء الزمان « صفات الاحيان نحو طويل وقليل وحديث » تقول سير عليه طويلا وسير عليه حديثاً وسير عليه قليلا فلا يحسن ههنا الا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانك اذا جئت بالنعت ولم تجئ بالمنعوت ضعف وكان الاختيار فيه أن لاتخرج عن الظرفية لانك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره فاذا أردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذات مرة وبعيدات بين فلم يقع موقع الاسماء واختير نصبها على الظرف الا أن يتقدمها موصوف فحينئذ تقول سير عليه زمن طويل وسير عليه وقت حديث ويؤيد عندك ضعف الصفة أنه لايحسن أن تقول أتيتك بجيد وأنت تريد بدرهم جيد وتقول أتيتك به جيداً لما لم تقو الصفة الا أن يتقدم الموصوف جعلوه حالا ، واعلم ان جميع الافعال يتعدى الى كل ضرب من الازمنة مبهماً كان أو مختصاً كما يتعدى الى كل ضرب من ضروب المصادر لان دلالته عليهما واحدة وهي دلالة مطابقة ودلالته على كل واحد منهما تضمن لان الافعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان فلما استويا في دلالة الفعل عليهما استويا فى تعديه اليهما فتقول قمت اليوم وقمت يوماً كما تقول ضربت ضرباً وضربت الضرب الذى تعلم ، وأما المكان فكل ماتصرف عليه واستقر فيه من أسماء الارضين وهى على ضربين مبهم ومختص فالمبهم مالم يكن له نهاية ولا أقطار تحصره نحو الجهات الست كخلف وقدام وفوق وتحت ويمنة ويسرة ووراء ومكان ونحو ذلك والمختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك ، وليست الأمكنة كالأزمنة التى يعمل فيها كل فعل فتنتصب نصب الظروف وذلك لان الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماض واما حاضر واما مستقبل واذا دل على الخاص كان دالا على المبهم العام لان الخاص يدل على العام وزيادة اذ العام داخل فى الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل انما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل الى كل زمان مبهماً كان أو مختصاً وليست الأمكنة كذلك لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وانما هى التزام ضرورة أن الحدث لا يكون الا فى مكان ولا يدل على ان ذلك المكان الجامع أو مكة أو السوق ولذلك يتعدى الى ما كان مبهماً منه لدلالته عليه تقول جلست مجلساً ومكانا حسنا ووقفت قدامك ووراءك فتنتصب ذلك كله على الظرف ، « فان قيل » فأنت تزعم ان الفعل انما يعمل بحسب دلالته وليس فى الفعل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زيد ولا على ورائه فالجواب ان الفعل غير المتعدى انما يتعدى الى المكان المبهم وقد ذكرنا ان المبهم ماليس له نهاية ولا أقطار تحصره وأنت اذا قلت قمت مكانا حسنا لم ينحصر بالنهاية والحدود وكذلك اذا قلت قمت خلف زيد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عليها وكذلك اذا قلت قدام زيد لم يكن لذلك حد ينتهى اليه فكان مبهما من هذه الجهة فانتصب على الظرف بلا خلاف ، وقال أبو العباس اذا قلت جلست مكانا حسنا وقمت خلف زيد فالفعل انما تعدي الى مكان مبهم وانما نعته بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جلست خلفك ووراءك لان خلفا لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد وانما أضافه بعد أن كان مطلقا وعمل فيه الفعل فان كان المكان مخصوصا

لم يتعد اليه الا كما يتعدى الى زيد وعمرو فكما أن الفعل اللازم لايتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لايتعدي الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد وجلست في مكة لان الفعل لا يدل على انه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجز أن يتعدى اليه بنفسه ، فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشأم فهو شاذ وجوازه على ارادة حرف الجر نحو قوله

* أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * والمراد أمرتك بالخير الا أن دخلت مختلف في كونه متعديا بنفسه أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأمور منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعول غالب في الافعال غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولان نظيره ونقيضه كذلك فنظير دخلت عبرت ونقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه باللزوم لذلك قالوا وأما قيل دخلت البيت على تقدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال ، وقال أبو العباس هو من الافعال التي تتعدي تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت زيداً ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذلك قلت دخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب لانه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحداً كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة على الشأم فلما كان دخلت شائعا في سائر الامكنة دل على صحة مذهب أبي العباس وأما ذهبت فتفق على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر ، واعلم أن ظرف المكان على ضربين أيضاً متصرف وغير متصرف فالمتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته الالف واللام نحو خلف وقدام وفوق وتحت ومكان وموضع فهذه كلها متصرفة تقول قدامك فضاء وخلفك واسع قال الشاعر

فَغَدَتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا

فرفع خلفها وأمامها لانه بدل من مولى المخافة ، وغير المتصرف نحو عند وسوى اذا كان بمعني غير فهذه لا تدخلها لام المعرفة ولا يجوز رفعها فأما عند فلا يدخلها من حروف الجر سوى من وحدها وذلك لكثرة دور من وسعة مواضعها وعموم تصرفها فتقول جئت من عنده ولا تقول جئت الى عنده لعدم تصرف الى ، وأما سوى فلا يجوز فيها الا النصب على الظرف والذي يدل علي أنها ظرف أنها تقع صلة للموصول فتقول جاءني من سواك ولا يحسن جاءني من غيرك ، وأيضاً فان العامل قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها نحو قوله * ان سواءها * دُهماً وجوناً * وهذا المعنى لايكون الا في الظرف وقد دخلها حرف الجر شاذاً قال * وما قصدت من أهلها لسوائكا * كأنه حملها للضرورة على غير ومعناها المكان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر ومنه سير عليه ترويحتين وانتظر به نحر جزورين وقوله تعالى (وادبار النجوم) ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحيانا وأوقاتا توسعاً وذلك نحو «خفوق النجم» بمعني مغيبه « وخلافة فلان وصلاة العصر » فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جعلاُ حينا توسعا وايجازا فالتوسع بجعل المصدر حينا وليس من أسماء الزمان والايجاز الاختصار بحذف المضاف اذ التقدير في قولك فعلته خفوق النجم وصلاة العصر وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف

اليه

اليه مقامه واختص هذا التوسع بالاحداث لانها منقضية كالازمنة وليست ثابتة كالاعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتا الافعال وظروفا لها كأسماء الزمان ، قال سيبويه وليس ذلك بأبعد من قولهم ولد له ستون عاما يعني أن حذف الوقت من مقدم الحاج وخفوق النجم واقامة المضاف اليه مقامه ليس بأبعد من قولهم ولد له ستون عاماً اذ التقدير ولد له الاولاد في ستين عاماً فحذفت الاولاد وفي فالمحذوف شيئان والمحذوف في قولك خفوق النجم شيء واحد وهو زمان أو وقت الا أن الصيغة تقتضي في ولد له ستون عاماً أن يكون التقدير ولد له أولاد ستين عاماً ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجعل الاولاد للاعوام مجازا اذ كانت فيها كما يقال ليل نائم ونهار صائم لان النوم في الليل والصوم في النهار ، ومن ذلك « سير عليه ترويحتين وانتظر به نحر جزورين » يريد زمن ترويحتين وزمن نحر جزورين والمراد مدة هذا الزمن ، والترويحتين تثنية الترويحة واحدة التراويح في الصلاة يقال صلى ترويحتين وصلى خمس ترويحات وهي أزمنة موقتة تقع في جواب متى من حيث هي موقتة فيقال متى سير عليه فيقال خفوق النجم ومقدم الحاج وصلاة العصر وتقع في جواب كم من حيث كانت مدة معلومة فاذا قيل كم سير عليه جاز أن يكون جوابه مقدم الحاج وخلافة فلان ان شئت رفعته بفعل ما لم يسم فاعله وان شئت نصبته على الظرف كل ذلك عربي جيد وقد تقدم علة ذلك ، فأما قوله تعالى « (وادبار النجوم) » قرئ بكسر الهمزة وفتحها فمن كسر كانت مصدراً جعل حيناً توسعاً فهو من باب خفوق النجم ومقدم الحاج ومن فتح الهمزة كان جمع دبر على حد قفل وأقفال أو دبر على حد طنب وأطناب وقد استعمل ذلك ظرفا كقولك جئتك في دبر كل صلاة وفي ادبار الصلوات قال الشاعر

عَلَى دُبُرِ الشَّهْرِ الحَرَامِ بِأَرْضِنَا … وما حَوْلَها جَدَّتْ سِنُونَ تَلَمَّعُ

فقراءة من كسر الهمزة أدخل في الظرفية من قراءة من فتح ولذلك قل ظهوره مع المكسورة بخلاف من فتح *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعا فيجرى لذلك مجرى المفعول به فيقال الذي سرته يوم الجمعة وقال * ويوم شهدناه سليما وعامراً * ويضاف اليه كقولك * ياسارق الليلة أهل الدار * وقوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) ولولا الاتساع لقيل سرت فيه وشهدنا فيه ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الظرف ما كان منتصباً على تقدير في وذلك لان الظرفية معنى زائد على الاسم فعلم أن ثم حرفا أفاده وليس ثم حرف هذا معناه سوى في فلذلك قيل انها مقدرة مرادة فاذا قلت صمت اليوم وجلست خلفك جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير في وجاز أن يكون مفعولا على السعة فاذا جعلته ظرفا على تقدير صمت في اليوم وجلست في خلفك فتقدير وصول الفعل الى الاسم بتوسط الحرف الذى هو في فأنت تنويها وان لم تلفظ بها واذا جعلته مفعولا به على السعة فأنت غير ناو لفي بل تقدر الفعل وقع باليوم كما يقع ضربت بزيد اذا قلت ضربت زيدا وهو مجاز لان الصوم لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى انما هو في اليوم وفي خلفك ولا يخرج عن معنى الظرفية ولذلك يتعدى اليه الفعل اللازم نحو قام زيد اليوم والمنتهى في التعدي نحو ضربت

زيدا اليوم وأعطيت زيدا درهماً الساعة ألا ترى أن ضربت انما يتعدى الى مفعول واحد وأعطيت يتعدى الى مفعولين لا غير فلولا بقاء معنى الظرفية ما جاز تعدى اللازم والمنتهى في التعدى لان المنتهى كاللازم ، ولا يكون هذا الاتساع الا في الظروف المتمكنة وهي ما جاز رفعها و اليوم والليلة ونحوهما من الازمنة وخلف وقدام وشبههما من الامكنة فأما غير المتمكنة نحو سحر وبكرة اذا أريد بهما من يوم بعينه وعند وسوى ونحوهما مما تقدم وصفه فانه لا يجوز فيها الاتساع فاذا قلت قمت سحر وصليت عند محمد لم يكن في نصبهما الا وجه واحد وهو الظرفية ، وفائدة هذا الاتساع تظهر في موضعين أحدهما أنك اذا كنيت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهور في مع مضمره تقول اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى أصولها وان اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته والذي سرته يوم الجمعة فأما قول الشاعر وهو رجل من بنى عامر

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سلَيْماً وعامِرًا ... قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

فالشاهد فيه أنه لم يظهر في حين أضمره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا فيه وسليم وعامر قبيلتان من قيس بن عيلان والنوافل هنا الغنائم يقول لم نغنم الا النفوس بما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية بالدم وأصل النهل أول الشرب ، والثانى أنك اذا جعلته مفعولا به على السعة جازت الاضافة اليه من ذلك قولهم « * ياسارق الليلة أهل الدار * » أضافوا اسم الفاعل الى الليلة كما تقول ياضارب زيد فاذا أضفت لا يكون الا مفعولا على السعة واذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفا وجاز أن يكون مفعولا على السعة ومنه قوله تعالى (مالك يوم الدين) فيوم الدين ظرف جعل مفعولا على السعة ولذلك أضيف اليه ومثله قول الشاعر

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ ... طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ

جعله مفعولا به حين أضاف اليه وربما نصبوا هذا الظرف وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف اليه بالظرف على حد قوله * لله در اليوم من لامها * وهذا الفصل انما يحسن في الشعر وهو قبيح في الكلام ، وأما قوله تعالى « (بل مكر الليل والنهار) » فانه أضاف المصدر اليهما ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون على اضافة المصدر الى المفعول على حد قوله تعالى (لقد ظلمك بسؤال نعجتك)والمعنى بسؤاله نعجتك فيكون التقدير بل مكركم الليل والنهار جعلهما مفعولين على السعة ثم أضاف اليهما ، والامر الثانى أن يكون جعل المكر لهما لانه يكون فيهما كما يقال ليل نائم ونهار صائم جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما فيكون حينئذ من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قوله * طلب المعقب حقه المظلوم * وانما امتنعت الاضافة الى الظرف لان معنى الظرف ما كانت فيه في مقدرة محذوفة فاذا صرحنا بفى أو بغيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج واذا أضفنا اليه فقد صارت الاضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون ظرفا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وينصب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك متى سرت يوم الجمعة وفي المثل السائر * أساثر اليوم وقد زال الظهر * ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم

زمانه

زمانه حينئذ الآن أى كان ذاك حينئذ واسمع الآن ، ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله مقدراً سرت اليوم وأينطلق يوم الجمعة ﴾

قال الشارح : لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول فكما ان المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية أو لفظية على ما مضى شرحه فكذلك الظرف قد يضمر عامله اذا دل الدليل عليه فمن ذلك « قولك فى جواب من قال لك متى سرت فتقول يوم الجمعة » وذلك أن متى ظرف فى موضع نصب بسرت فوجب أن يكون الجواب منصوبا اذ اختير أن يكون الجواب على حد السؤال ولا يكون منصوبا بسرت هذه الظاهرة لانها قد اشتغلت بمتى ولا يكون لفعل الواحد ظرفا زمان فوجب أن يكون منصوبا بسرت أخرى منوية دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يوم الجمعة ولو أظهر لكان عربياً جيداً وحذفه حسن لما فى اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فان شئت قلت زيد ولم تأت بالخبر لدليل ما فى السؤال عليه وان شئت أتيت به وقلت زيد عندى فكذلك ههنا ، ومن ذلك قولهم فى المثل السائر * أسائر اليوم وقد زال الظهر * هذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طلبته وتبين له اليأس منها والمراد أتنك تسير سائر اليوم أى باقى اليوم مأخوذ من السؤر وهو البقية ومنه الحديث اذا شربتم فأسئروا أى اتركوا فى الاناء بقية هكذا ذكره الفارابى ، ومن ذلك قولهم « حينئذ الآن » فحين ظرف أضيف الى اذ وفيه لغتان منهم من يبنيه على الفتح لاضافته الى غير متمكن ومنهم من يعربه على الاصل والتنوين فيه تنوين عوض من الجملة التى حق اذ أن تضاف اليها والآن ظرف أيضاً ولا بد لكل واحد منهما من عامل ولا عامل فى اللفظ فكانا مقدرين فى النية والتقدير كان هذا حينئذ واسمع الآن الى كأن رجلا سمع آخر يذكر شيئا فى زمن ماض لا يهم ولا يعنى فأراد أن يصرفه عن ذلك ويخاطبه على مايعنيه فقال حينئذ الآن كأنه قال الذى تذكر كان حينئذ واسمع الىّ الآن فكان تامة وهي عاملة فى حينئذ واسمع عامل فى الآن ولا تكون كان عاملة فيهما لان الفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمان ، وقد شبهه سيبويه بقولهم تالله كاليوم رجلا والمراد مارأيت رجلا كرجل أراه اليوم فأضافوا الرجل المرئى الى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مقامه ، ومما حذف فيه عامل الظرف اذا شغلت الفعل عنه بضميره نحو قولهم « اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله » والتقدير سرت اليوم سرت فيه وأينطلق عبد الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شغلت الفعل عنه بضميره لم يصل الى هذا الظاهر فأضمرت ناصبا صار هذا الفعل تفسيرا له كما تقول زيدا ضربته ، فاذا كان الظرف متمكنا وقد تقدم وصف المتمكن كان لك فى نصبه وجهان على ما تقدم أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى في مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنوى فى وهذا هو المفعول على سعة الكلام واذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف قلت يوم الجمعة قمت فيه وان كان بتقدير المفعول قلت قمته من غير فى ومنه قول الشاعر * ويوم شهدناه * والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختير الرفع والنصب هنا كاختياره فى زيد ضربته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع ههنا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه *

المفعول معه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وانما ينتصب اذا تضمن الكلام فعلا نحو قولك ماصنعت وأباك ومازلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب

وكُونُوا أنتُمُ وبَنِي أبِيكُمْ مَـكَانَ الـكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

ومنه قوله عز وجل (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) أو ما هو بمعناه نحو قولك مالك وزيداً وما شأنك وعمراً لان المعنى ما تصنع وما تلابس وكذلك حسبك وزيداً درهم وقطك وكفيك مثله لانها بمعنى كفاك قال ＊ فما لك والتلدد حول نجد ＊ وقال ＊ فحسبك والضحاك سيف مهند ＊ ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول معه لايكون الا بعد الواو ولا يكون الا بعد فعل لازم أو منته فى التعدى نحو قولك « ماصنعت وأباك ومازلت أسير والنيل » ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وانما افتقرت الى الواو لضعف الافعال قبل الواو عن وصولها الى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الاسماء ونصبها إياها فكما جاؤا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الافعال لضعفها عن مباشرة الاسماء بأنفسها عرفا واستعمالا فكذلك جاؤا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فاذا قلت استوي الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة فالاصل استوى الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيالسة وكانت الواو ومع يتقارب معنياهما وذلك أن معنى مع الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع مابعدها وتضمه اليه فأقاموا الواو مقام مع لانها أخف لفظا وتعطى معناها ولم تكن الواو اسما يعمل فيه الفعل كما عمل فى مع النصب فانتقل العمل الى مابعد الواو كما صنعت فى الاستثناء ألا ترى انك اذا استثنيت باسم أثر فيه الفعل نحو قام القوم غير زيد نصبت غيرا بالفعل قبله لانه اسم يعمل فيه العامل فاذا جئت بالا وقلت قام القوم الا زيدا انتقل العمل الى مابعد الا لان الا حرف لايعمل فيه العامل ، « فان قيل » هلا خفضتم مابعد الواو اذ الدليل يقتضى ذلك لوجهين أحدهما أنها موصلة للفعل قبلها الى الاسم الذى بعدها كايصال حروف الجر الثانى انها نائبة عن مع ومع خافضة فكان ينبغي أن تكون خافضة أيضا فالجواب أن الواو هنا تفارق ماذكرتم وذلك أن الواو فى المفعول معه من نحو قمت وزيداً جارية هنا مجرى حروف العطف والذى يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى مع الا فى الموضع الذى لواستعملت فيه عاطفة لجاز ألا ترى انك اذا قلت قمت وزيدا لم يمتنع أن تقول قمت وزيد فتعطفه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لو رفعت الفصيل بالعطف على الناقة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لم يجز عند أحد من النحويين والعرب وانما لم يجز ذلك عندهم لانك لو رمت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجز لان الشمس لايسوغ فيها انتظار أحد كما يسوغ في قمت وزيدا قمت وزيد فتعطف زيدا على التاء لانه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم ، ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وان كانت بمعنى مع أنه لايجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز فى غيره من المفعولين وفى مع اذا أتيت بها ، واذا كانت فى مذهب العاطفة لم يجز أن تعمل جراً ولا غيره لان حروف العطف لا اختصاص لها بالاسماء

دون الافعال بل تباشر الافعال مباشرتها الاسماء والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لم يجز أن تكون عاملة اذ العامل لايكون الا مختصاً بما يعمل فيه واذا لم يجز أن تعمل الواو شيئا كان ما بعدها منصوبا بالفعل الذى قبلها هذا مذهب سيبويه ، وكان أبو الحسن الاخفش يذهب فى المفعول معه الى انه منصوب انتصاب الظرف قال وذلك أن الواو فى قولك قمت وزيداً واقعة موقع مع فكأنك قلت قمت مع زيد فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جاريا مجرى انتصاب الظروف والظروف مما تتناولها الافعال بلا وساطة حرف لانها مقدرة بحرف الجر فاذا الواو ليست موصلة للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابنا وانما هى مصاحبة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها ، وكان الزجاج يقول انك اذا قلت ماصنعت وزيدا انما تنصب زيدا باضمار فعل كأنه قال ماصنعت ولابست زيدا قال وذلك من أجل أنه لايعمل الفعل فى مفعول وبينهما الواو ، وذهب الكوفيون فى المفعول معه الى انه منصوب على الخلاف قالوا وذلك أنا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لايحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لا تكون معوجة فتستوى فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف قالوا وهذا قاعدتنا فى الظرف نحو قولك زيد عندك ، والصواب ماذهب اليه سيبويه من أن العامل الفعل الاول لانه وان لم يكن متعديا فقد قوى بالواو النائبة عن مع فتعدي كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر نحو مررت بزيد الا ان الواو لاتعمل لما ذكرناه من أنها فى مذهب العطف وذلك لانها فى الاصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعت موضع مع خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما ان فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعت فى جواب الشرط خلع عنها دلالة العطف وبقى معنى الاتباع ، وأما ما ذهب اليه أبو الحسن من أن مابعد الواو منتصب على الظرف فضعيف لان قولك استوى الماء والخشبة وسرت والنيل وكنت وزيداً كالاخوين ليست الاسماء فيها ظروفا فلا تنتصب انتصابها ، وأما ماذهب اليه الزجاج من أنه منصوب باضمار فعل فهو ضعيف لايحمل عليه ماوجد عنه مندوحة وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد لان الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به فان كان يفتقر الى توسط حرف عمل مع وجوده وان كان لايفتقر الى ذلك عمل مع عدمه وقد بينا ان المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغى أن يعمل مع وجودها ألا ترى انك تقول ضربت زيدا وعمرا فيعمل الفعل فى عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى كذلك ههنا ، وأما ما ذهب اليه الكوفيون فضعيف جداً لانه لو جاز نصب الثانى لانه مخالف للاول لجاز نصب الاول أيضا لانه مخالف للثانى لان الثانى اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثانى فليس نصب الثانى المخالفة أولى من نصب الاول ، ثم هو باطل بالعطف الذى يخالف فيه الثانى الاول نحو قولك قام زيد لاعمرو ونظائر ذلك فلو كان ماذكروه من المخالفة لازما لم يكن مابعد لا فى العطف الا منصوبا « فان قيل » نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل الثانى فى حكم الاول واشتركا فى المعنى فكانت الواو بمعني مع فلم اختصصتم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين

العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لانها توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيئا على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف اليه ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت وأباك فانما تريد ماصنعت مع أبيك وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة ، فأما قول الشاعر

* وكونوا أنتم وبني أبيكم الخ * البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بني أبيكم بالفعل الذي قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يحثهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكليتين من الطحال أي لتكن نسبتكم الى بني أبيكم ونسبة بني أبيكم اليكم نسبة الكليتين الى الطحال ، وأما قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) فان القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم يقال أجمعت على الامر وأجمعته فذهب قوم الى انه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنه لا يجوز أن يعطف على ماقبله لانه لايقال أجمعت شركائي انما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمرى فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرد والطيالسة ويجوز أن تضمر للشركاء فعلا يصح أن يحمل عليه الشركاء ويكون تقديره فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم كما قال

يَالَيْتَ زَوْجَكِ قدْ غدَا مُتَقَلِّداً سيْفاً ورُمْحَا

يريد متقلداً سيفاً ومعتقلا رمحاً لتعذر حمله على ما قبله لانه لا يقال تقلدت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء ، وروى الاصمعي عن نافع فاجمعوا أمركم وشركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم فعلى هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ماقبله وأن يكون مفعولا معه ، وأماقولهم « مالك وزيداً وما شأنك وعمرا » فهو نصب أيضاً وانما نصبوا ههنا لانه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لان الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح الا باعادة الخافض ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن لانه ليس شريكا للشأن لانه لم يرد أن يجمع بينهما وانما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيبويه فان أراد ذلك كان ملغزا يعني ان أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتكلم به ملغزا فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيدا ولزم النصب ههنا لانه قد كان فيما يمكن فيه العطف جائزا نحو قولك ما شأن عبدالله وزيدا وما لزيد وأخاه فصار هنا لازماً وهو من قبيل أحسن القبيحين لان الاضمار والحمل على المعني فيه ضعف مع جوازه والعطف على المضمر المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو * لمية موحشاً طلل * لان الحال من النكرة ضعيف وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع فحمل على الجائز وان كان ضعيفاً كذلك ههنا ، وأما قول الشاعر

فَمَا لَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقدْ غَصَّتْ تِهامَةُ بالرِّجالِ

البيت لمسكين الدارمي والشاهد فيه نصب التلدد باضمار فعل تقديره ما تصنع وتلابس التلدد والمعنى مالك تقيم بنجد تردد فيها مع جدبها وتترك تهامة مع لحاق الناس بها لخصبها ، والتلدد الذهاب والمجيء

حيرة ؛ ومنه قولهم « حسبك وزيدا درهم وكفيك وقطك » في معنى حسبك كله منصوب لانه يقبح حمله على الكاف لانها ضمير مجرور فحمل على المعنى اذ المعنى كفاك فكأنه قال كفاك وزيدا درهم ويحسبك وزيدا درهم قال الشاعر

إِذَا كانَتِ الْهَيْجاءُ وانْشَقَّتِ العصَى فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

فنصب الضحاك لامتناع حمله على الضمير المخفوض وكان معناه يكفيك ويكفى الضحاك ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس لك أن تجره حملا على المكني واذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شأن عبدالله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبر تسرقه والنصب جائز ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الجر لا يجوز حملا على المضمر المجرور نحو قولك مالك وزيد وما شأنك وعمرو لان العطف على المضمر المجرور لا يجوز الا باعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حمزة (واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام) فحملها قوم على اضمار الجار كأنه قال وبالارحام ثم حذف الباء وهو يريدها على حد ما روى عن رؤبة أنه قيل له كيف أصبحت فقال خير عافاك الله يريد بخير وحملها قوم على القسم كأنه أقسم بالارحام لانهم كانوا يعظمونها كل ذلك لتعذر الحمل على المضمر المجرور ، فان جئت باسم ظاهر نحو قولك ما شأن عبدالله وزيد وما لمحمد وعمرو جاز الجر والنصب والجر أجود لانه حمل على الظاهر وليس فيه تكلف اضمار ولا عدول عن الظاهر الى غيره والنصب جائز وان كان مرجوحا لان المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فاعرفه موفقا ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما في قولك ما أنت وعبدالله وكيف أنت وقصعة من ثريد فالرفع قال ٭ ما أنت ويب أبيك والفخر ٭ وقال ٭ وما القيسيّ بعدك والفخار ٭ الا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبدالله وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد قال سيبويه لان كنت وتكون تقعان ههنا كثيراً وهو قليل ومنه ٭ فما أنا والسير في متلف ٭ وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند الآخرين مقصور على السماع ﴾

قال الشارح : أما قولك « ما أنت وزيد وكيف أنت وقصعة من ثريد » فالرفع ههنا هو الوجه لانه ليس معك فعل ينصب ولا يمتنع عطفه على ما قبله لان الذى قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله

يا زِبْرِقانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ ما أَنْتَ ويْبَ أَبيكَ والْفَخْرُ

البيت للمخبّل السعدي وبعده

هَلْ أَنْتَ إلاَّ في بَنِي خَلَفٍ كالإِسْكَتَيْنِ عَلاَهُما الْبَظْرُ

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما في الواو من معنى مع وامتناع النصب منه اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه فينصبه كما كان في الذى قبله ، ومعنى ويب أبيك التصغير له والتحقير وبنو خلف رهط الزبرقان بن بدر والاذى اليه من تميم ويقول من ساد مثل قومك فلا فخر له في سيادتهم وشبههم اذا اجتمعوا حوله بالبظر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جانبا الفرج وهما قذتاه ، وقول الآخر

وكُنْتَ هُناكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَما القَيْسِيُّ بَعْدَكَ والفِخارُ

الشاهد فيه رفع الفخار بالعطف على القيسي يرثي رجلا من سادات قيس يقول كنت كريمها ومعتمد فخرها فلم يبق بعدك فخر ، « وحكى سيبويه في هذين الحرفين النصب باضمار كنت وتكون » فيكون التقدير كيف تكون أنت وقصعة من ثريد وما كنت أنت وزيداً وحسن تقدير الفعل هنا لانه موضع قد كثر استعمال الفعل فيه ، فنظير ذلك قول زهير

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولاَ سابِقٍ شَيْئاً إذا كانَ جائِيا

وقول الاحوص مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُها

لما كثر استعمال الباء في خبر ليس توهم وجودها فخفض بالعطف على تقدير وجودها وان لم تكن موجودة واذا جاز اضمار حرف الجر مع ضعفه فاضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود لانه لا اضمار فيه ، قال «وهو قليل» يعني أن النصب قليل لتقديرك وجود ما ليس في اللفظ ومنه قول الهذلي

فَما أَنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ

الشاهد فيه نصب السير باضمار فعل كأنه قال فما كنت أنا والسير أو فما أكون أنا والسير ولو رفع لكان أجود يقول مالي أتجشم المشاق بالسير في الفلوات المتلفة وأراد بالذكر جملا لان الذكر أقوى من الناقة والضابط القوى والتبريح المشقة ، قال أبو الحسن الاخفش قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء لكثرة ما جاء منه وهو مذهب أبي الحسن ورأى أبي علي وقوم يقصرونه على السماع لانه شيء وقع موقع غيره فلا يصار اليه الا بسماع من العرب ويوقف عنده *

المفعول له

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب لمه وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر وادخار فلان وضربته تأديباً له وقعدت عن الحرب جبناً وفعلت ذلك أجل كذا وفي التنزيل حذر الموت ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله وانما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام وانما وجب أن يكون مصدراً لانه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي انما يكون حدثاً لا عيناً وذلك من قبل أن الفعل اما أن يجتذب به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لابتغاء معروفك فاستدامة المودة معنى يجتذب بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجتذب بالزيارة وإما أن يدفع بالفعل الاول معنى حاصل كقولك فعلت هذا حذر شرك فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل الى دفعه والمصادر معان تحدث وتنقضي فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة ، وانما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا في برك وقصدتك رجاء خيرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتك للقصد ولا زرتك للزيارة لان المفعول له علة لوجود الفعل والشيء لا يكون علة لنفسه انما يتوصل به الى

غيره ، وانما قلنا انه علة وعذر لوقوع الفعل لانه يقع في جواب لم فعلت كما يقع الحال في جواب كيف فعلت وانما كان أصله أن يكون باللام لان اللام معناها العلة والغرض نحو جئتك لتكرمني ومررت لادخل المدينة أى الغرض من مجيئي الاكرام والغرض بالسير دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل يكون لازماً أو منتهياً فى التعدى فعدي باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال فعلت ذاك حذار الشر وأتيتك مخافة فلان وأصله لحذار الشر ولمخافة فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تعدى الفعل بنفسه فنصب كما يقال واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفرت الله ذنباً ، فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فانه لا يسوغ حذفها لا تقول استوى الماء الخشبة وذلك لان دلالة الفعل على المفعول له أقوي من دلالته على المفعول معه وذلك لانه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره اذ العاقل لا يفعل فعلا الا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب ، وقد يحذف المصدر ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيد وقصدتك لعمرو ولا يجوز حذف اللام والمصدر معا فتقول فى قصدتك لاكرام زيد قصدتك زيداً وأنت تريد لزيد لزوال معنى العلة وربما أوقع فى بعض الاماكن لبساً بالمفعول به ألا ترى أنك اذا قلت جئت زيداً وأنت تريد لزيد التبس بالمفعول به ، وقوله تعالى (يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت) فحذر الموت نصب لانه مفعول له وكذلك موضع من الصواعق نصب على المفعول له أى من خوف الصواعق لان من قد تدخل بمعني اللام فتقول خرجت من أجل زيد ومن أجل ابتغاء الخير واحتمات من خوف الشر قال الشاعر

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

فقوله من مهابته فى موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون من مهابته فى موضع اسم ما لم يسم فاعله لان المفعول له لا يقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود فان فقد شيء منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا أمس ﴾

قال الشارح : اعلم أنه لا بد لكل مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث أما « كونه مصدرا » فقد تقدم الكلام عليه لم كان مصدرا واما اشتراط « كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل » فلانه علة وعذر لوجود الفعل والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل واذا كان متضمنا له صار كالجزء منه يقتضي وجوده وجوده فاذا كان ذلك كذلك فاذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو ضربته تقويما له وتأديبا فكما أن الضرب لك فكذلك التقويم والتأديب لك اذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علة وذلك لايجوز لان العاقل لا يفعل فعلا الا لعلة مالم يكن ساهيا أو ناسياً ، وأما اشتراط كونه « مقارناً له فى الوجود » فلأنه علة الفعل فلم يجز أن يخالفه فى الزمان فلو قلت جئتك اكرامك الزائر أمس كان محالا لان فعلك لا يتضمن فعل غيرك ، واذا قلت ضربته تأديباً له وقصدته ابتغاء معروفه فقد جمع هذه الشرائط الثلاث فان فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه ولم يكن بد من

اللام فلا تقول جئتك زيدا ولا اكرامك الزائر ولا خرجت اليوم مخاصمتك زيدا أمس وانما تقول جئتك لزيد ولا كرامك الزائر ولمخاصمتك زيدا أمس ، وانما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة وامتنع فيما خرج عنه من قبل ان الفعل لما تضمن المفعول له ودل عليه وكان موجودا بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل نحو ضربت ضربة وضربا فكما نصبت ضربة وضربا بضربت من حيث أن الفعل كان متضمنا ضروب المصادر ودالا عليها فكذلك نصبت المفعول له اذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة نحو ضربته تأديباً وصار في حكم أدبته تأديبا وجرى مجرى ما ينتصب به من المصادر اذا كان نوعا من الاول وان لم يكن من لفظه نحو رجع القهقرى وعدا الجمزى ، فأما اذا فقد منه شرط من هذه الشروط خرج عن شبه المصدر وجرى مجرى سائر الاسماء الاجنبية فلم يتعد اليه الفعل اللازم والمنتهي في التعدي الا بحرف جر وخص باللام لانها تدل على الغرض والعلة فاعرفه ❊

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما العجاج في قوله

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُورِ والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ ﴾

قال الشارح : انما قال ذلك رداً على من زعم ان هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأديباً له من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صبراً وأتيته ركضاً أي صابراً وراكضاً حكي ذلك ابن السراج وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غداً في نية الانفصال قال أبو العباس أخطأ الرياشي أقبح الخطأ لان بابنا هذا يكون معرفة ونكرة ، قال سيبويه وحسن في ذلك الالف واللام لانه ليس بحال فيكون في موضع فاعل ، فما جاء فيه نكرة قول النابغة

وحَلَّتْ بُيُوتِي في يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ تَخَالُ بِهِ راعِي الحَمُولَةِ طائِرَا

حِذَاراً على أنْ لا تُصابَ مَقَادَتي ولا نِسْوَتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرَا

وقال الحارث بن هشام

فَصَدَدْتُ عنهُمْ والأحِبَّةُ فِيهِمِ طَمَعاً لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) فقوله حذر الموت منصوب لانه مفعول له وهو معرفة بالاضافة ومثله قول حاتم

وأغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ وأعْرِضُ عنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما

فأتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد ، فأما «قول العجاج الذي أنشده » فشاهد لصحة ما ادعاه من أن المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله مخافة والمعرفة قوله وزعل المحبور تعرف بالاضافة والهول معطوف على كل عاقر ولذلك نصب ، يصف ثوراً وحشياً يقول يركب كل عاقر لنشاطه والعاقر من الرمل الذي لاينبت وذلك لخوفه من الصائد أو من سبع أو لزعله وسروره والزعل المسرور المحبور ، والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض لانها مكمن الصائد فهو يخافها فيعدل عنها الى كل عاقر ، ويجوز أن يكون الهول أيضاً مفعولا له أي يركب ذلك لهول يهوله كهول القبر على من روى القبور ❊

الحال

الحال

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث انها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيداً قائماً تجعله حالا من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين قال عنترة

مَتَى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا

ولقيته مصعداً ومنحدراً ﴾

قال الشارح : اعلم ان الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكا وأقبل محمد مسرعاً وضربت عبد الله باكياً ولقيت الامير عادلا والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ولقيت الاميرفي هذه الحال ، واعتباره بأن يقع في جواب كيف فاذا قلت أقبل عبد الله ضاحكا فكأنَّ سائلا سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكا كما يقع المفعول له في جواب لم فعلت ، وانما سمي حالا لأنه لايجوز أن يكون اسم الفاعل فيها الا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الافعال اذ الحال انما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل ، والحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى انه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو جاء زيد راكباً وأقبل عبد الله مسرعاً فأقبل وجاء فعلان لازمان غير متعديين وقد عملا في الحال فدل ذلك انها ليست مفعولة كضرب زيد عمرا ، ومما يدل أنها ليست مفعولة أنها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فالراكب في جاء زيد راكباً هو زيد وليس المفعول كذلك بل لايكون الا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فأما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها ربها فيقول يانفسي أقاني مخاطبة الاجنبي ولوكانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بالنكرة دل على انها ليست مفعولة ، واذ قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن في الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك اذا قلت قمت فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الاحوال فأشبه قولك جاء عبد الله راكباً قولك ضرب عبد الله رجلا ولأجل هذا الشبه استحقت أن تكون منصوبة مثله ، وقوله « ولها بالظرف شبه خاص » يعني ان الحال تشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولا دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان وذلك لانها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فاذا قلت جاء زيد راكباً كان تقديره في حال الركوب كما انك اذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لاتبقى بل تنتقل الى حال أخرى كما ان الزمان منقض لايبقى ويخلفه غيره ولذلك لايجوز أن تكون الحال خلقة فلا يجوز جاءني زيد أحمر ولا أحول ولا طويلا فاذا قلت متحاولا أو متطاولا جاز لان ذلك شيء يفعله وليس بخلقة

فيجوز انتقاله ، « والحال تكون بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول » فتقول جاء زيد قائماً فتكون بياناً لهيئة الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربت زيدا قائما فتكون بياناً لهيئة المفعول ، وقوله « تجعله حالا من أيهما شئت » يعني انك اذا قلت ضربت زيدا قائما ان شئت جعلته حالا من الفاعل الذي هو التاء وان شئت جعلته حالا من المفعول الذي هو زيد ، وهذا فيه تسمح وذلك أنك اذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فتقول ضربت قائما زيدا فاذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس الا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فان كان غير معلوم لم يجز وكان اطلاقه فاسدا ، « وقد تكون الحال منهما معا » فان كانتا متفقتين نحو قائم وقائم أو ضاحك وضاحك فأنت مخير ان شئت فرقت بينهما فقلت ضربت زيدا قائما قائما تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تبالي أيهما جعلت للفاعل لانه لا لبس في ذلك وان شئت جمعت بينهما فقلت ضربت زيدا قائمين لان الاشتراك قد وقع في الحال والعامل واحد وصار كأنك قلت ضربت قائما زيدا قائما واستغنيت بالتثنية عن التفريق قال الشاعر

* متى ما تلقني فردين الخ * البيت لعنترة وقبله

أَحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

والشاهد فيه قوله فردين وهو حال من الفاعل والمفعول أي أنا فرد وأنت فرد والروانف جمع رانفة والرانفة أسفل الألية وطرفها مما يلي الارض من الانسان اذا كان قائما وأما قوله وتستطارا فيحتمل وجوها أحدها أن يكون مجزوما بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف وعاد اليها الضمير بلفظ التثنية وان كان جمعا لانها تثنية في المعنى لان كل ألية لها رانفة فهو من قبيل وقد صغت قلوبكما والثاني أن يكون عائدا الى الاليتين والثالث أن يكون الضمير مفردا عائدا الى المخاطب والألف بدل من نون التأكيد والاصل تستطارن فأبدل من النون ألفا كما في قوله * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا * يخاطب قرينه ويصف نفسه بالشهامة ، وأما قولهم « رأيت زيدا مصعدا منحدرا » ورأيت زيدا ماشيا راكبا اذا كان أحدهما مصعدا والآخر منحدرا وأحدهما ماشيا والآخر راكبا فالمراد أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر فيكون مصعدا حالا للتاء ومنحدرا حالا لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب المصعد من المنحدر فانه لا بأس عليك بتقدم أى الحالين شئت ، واعلم انه قد يكون للانسان الواحد حالان فصاعدا لان الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعدا فتقول هذا زيد واقفا ضاحكا متحدثا ولا يجوز ذلك ان تضادت الاحوال نحو هذا زيد قائما قاعدا كما لا يجوز مثل هذا زيد قائم قاعد فان أردت أن تسبك من الحالين حالا واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبرا واحدا فتقول هذا الطعام حلوا حامضا كأنك أردت هذا الطعام مزاً فسبكت من الحالين معنى كما تقول في الخبر هذا حلو حامض *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والعامل فيها اما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقولك فيها زيد مقيما وهذا عمرو منطلقا وما شأنك قائما ومالك واقفا وفي التنزيل (هذا بعلي شيخا) . و(فالهم عن التذكرة معرضين) وليت ولعل وكأن ينصبنها أيضا لما فيهن من معنى الفعل فالاول يعمل فيها متقدما ومتأخرا ولا يعمل فيها الثاني الا متقدما وقد منعوا في مررت راكبا بزيد أن يجعل الراكب حالا من المجرور ﴾

قال الشارح : اعلم ان الحال لا بد لها من عامل اذ كانت معربة والمعرب لا بد له من عامل ولا يكون العامل فيها الا فعلا او ماهو جار مجرى الفعل من الاسماء او شيئا في معنى الفعل لانها كالمفعول فيها « فمثال العامل اذا كان فعلا » قولك جاء زيد ضاحكا فزيد مرتفع بانه فاعل وضاحكا حال منه والعامل فيهما الفعل المذكور الذى هو جاء لان الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها مايشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب ومضروب وشبههما فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل فى صاحب الحال الا ان عمله فى الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجري المفعول وعمله فى الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجري حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ والحال زيادة فى الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا فى لفظه ألا ترى انك اذا قلت مررت بزيد القائم فانت لا تقول ذلك الا وفى الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم وتقول مررت بالفرزدق قائما وان لم يكن احد اسمه الفرزدق غيره فضممت الى الاخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا الا أن الخبر بالمرور على سبيل اللزوم لانه به انعقدت الجملة والاخبار بالقيام زيادة يجوز الاستغناء عنها ، « ومثال ماكان جاريا مجرى الفعل » من الاسماء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد ضارب عمرا قائما فقائما حال من عمرو والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مضروب قائما فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول وهو العامل وتقول زيد حسن قائما فتكون الحال من المضمر فى الصفة وهى العاملة فى الحال لانها مشبهة باسم الفاعل على ماسيأتي بيانه « ومثال العامل فيها اذا كان معنى فعل » قولك زيد فى الدار قائما فقائما حال من المضمر فى الجار والمجرور وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار فهذا العامل معنى فعل لان لفظ الفعل ليس موجودا ؛ هذا اذا جعلته ظرفا لزيد ومستقراً له فان جعلته ظرفا للقائم قلت زيد فى الدار قائم فترفع قائما بالخبر ويكون الظرف صلة له ، واعلم انه « اذا كان العامل فيها فعلا جاز تقديم الحال عليه » فتقول جاء زيد قائما وجاء قائما زيد وقائما جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه اذا كان عاملا فيها فتقول زيد ضارب عمرا قائما وقائما زيد ضارب عمرا وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد ، « فان كان العامل فى الحال معنى فعل لم يجز تقديمها على العامل » تقول « فيها زيد مقيما » وعندك عمرو جالسا فزيد مرتفع بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم ومقيما حال من المضمر فى فيها والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذى هو استقر فقولك عندك ظرف منصوب باستقر العامل المقدر وكذلك فيها فى محل نصب باستقر المقدر وهذا الظرف والضمير الذى فيه فى محل مرفوع على الخبر وليس الظرف خبرا فى الحقيقة اذ كان مفردا وليس الاول وانما هو موضع له ومكان واذا كان كذلك فالعامل اذا معنى الفعل لا لفظه ألا ترى ان الفعل ليس موجودا فى اللفظ ولذلك لا تقول مقيما فيها زيد فتقدم الحال هنا اذ كان العامل معنى هذا مذهب سيبويه فى ان الاسم يرفع بالابتداء ، وقال الكوفيون اذا تقدم الظرف ارتفع الاسم به واذا تأخر ارتفع الاسم بضمير مرفوع فى الظرف ، وحجة سيبويه انا رأيناهم اذا أدخلوا على الظرف إنّ ونحوها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف بها كقولك

إن فى الدار زيدا فلو كان فى الدار يرفع زيداً قبل دخول ان لما غيرتها ان عن العمل كما أنا لو قلنا أن يقوم زيد لم يجز أن يبطل عمل يقوم فى زيد بل يقال أن يقوم زيد كذلك ان فى الدار زيدا ، ومما يدل على بطلان ما قالوه اجماعهم على جواز في داره زيد فلو كان ارتفاع زيد بالظرف لم تجز المسألة لان فيها اضماراً قبل الذكر اذ الظرف قد وقع فى مرتبته فلم يجز أن ينوى به التأخير وانما يجيز سيبويه وأصحابه فى داره زيد لانه خبر قدم اتساعا فجاز أن ينوى به التأخير الي موضعه فاعرفه ، فعلى هذا يكون الظرف لزيد ويتعلق باستقرار محذوف على ما شرحنا ويجوز أن ترفع قائما على الخبر ويكون الظرف له ويتعلق به لا بمحذوف ، ومن ذلك « هذا عمرو منطلقاً » فهذا مبتدأ وعمرو الخبر ومنطلقاً نصب على الحال والعامل فيه أحد شيئين إما التنبيه وإما الاشارة فالتنبيه بها والاشارة بذا فاذا أعملت التنبيه فالتقدير انظر اليه منطلقاً أو انتبه له منطلقاً واذا أعملت الاشارة فالتقدير أشير اليه منطلقاً والغرض أنك أردت أن تنبه المخاطب لعمرو فى حال انطلاقه ولا بد من ذكر منطلقاً لان الفائدة به منعقدة ولم ترد أن تعرفه اياه وأنت تقدر أنه يجهله كما تقول هذا عبدالله اذا أردت هذا المعنى ؛ ولا يستبعد لزوم الحال ههنا فانه قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا يتم الكلام الا به نحو قوله تعالى (ولم يكن له كفوًا أحد) فانه ليس باسم ولا خبر ولو حذف لفسد الكلام لانه معطوف على الخبر وهو جملة فلا بد من عائد والعائد له ولو حذف لبقيت الجملة الخبرية بلا عائد ونظائر ذلك كثيرة ، « فان قيل » فأنتم قد قررتم أن العامل فى الحال يكون العامل فى ذى الحال والحال ههنا فى قولك هذا زيد منطلقاً من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصباً فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير أشير اليه أو انتبه له على ما تقدم فى قولنا فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل اليه بحرف الجر فيكون من قبيل مررت بزيد قائماً فاعرفه ، ويجوز الرفع فى قولك منطلقاً من قولك هذا عبدالله منطلقاً قال سيبويه هو عربي جيد حكاه يونس وأبو الخطاب عن من يوثق به من العرب وارتفاعه من وجوه منها أنك حين قلت هذا عبدالله منطلق أضمرت هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق ؛ والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه قد جمع الطعمين ونحوه قوله تعالى (كلا إنها لظي نزاعة للشوى) والوجه الثالث أن تجعل عبدالله معطوفا على هذا عطف بيان كالوصف فيصير كأنه قال عبدالله منطلق ، ووجه رابع أن تجعل منطلق بدلا من عبدالله كأنك قلت هذا عبدالله رجل منطلق فيكون رجل بدلا من عبدالله بدل النكرة من المعرفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما قولهم « ما شأنك قائماً وما لك واقفاً » فما استفهام وهو فى موضع رفع بالابتداء وشأنك الخبر أو يكون شأنك مبتدأ وما الخبر قد تقدم وقائماً حالا والناصب لقائما شأنك لانه فى معنى ما تصنع أوما تلابس في هذه الحال وكأنه شيء عرفه المتكلم من المسؤل الذى هو الكاف فى شأنك فسأله عن شأنه فى هذه الحال وقد يكون فيه انكار لقيامه ويسأله عن السبب الذى أدى اليه فكأنه قال لم تمت ، وعلى هذا المعني يجوز أن يكون قوله تعالى « (فما لهم عن التذكرة معرضين) » كأنه أنكر اعراضهم فوبخهم على السبب الذى أداهم الى الاعراض فأخرجه مخرج الاستفهام فى اللفظ ؛

وتأويل ما لك قائما تأويل ما شأنك قائما كأنه قال ما تصنع ، فأما « قولهم مررت بزيد راكباً » على أن تكون الحال من زيد فان ذلك جائز لان الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب اذا كان العامل في الموضع فعلا لا خلاف في جواز ذلك فان قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك مررت راكباً بزيد وأنت تجعل راكبا لزيد فان سيبويه وأبابكر بن السراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك لان العامل وان كان الفعل لكنه لما لم يصل الى ذي الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه وقد أجازه ابن كيسان قياساً اذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة مصدراً في قولهم قم قائما وفي قوله * ولا خارجاً من فيَّ زور كلام * وذلك قتلته صبراً ولقيته فجاءة وعيانا وكفاحا وكلمته مشافهة وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً وأخذت عنه سمعاً أي مصبوراً ومفاجئا ومعاينا وكذلك البواقي وليس عند سيبويه بقياس وأنكر أتانا رجلة وسرعة وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل ﴾

قال الشارح : اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال « أتيته ركضا وقتلته صبراً ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة » والتقدير أتيته راكضا وقتلته مصبوراً اذا كان الحال من الهاء فان كان من التاء فتقديره قتلته صابراً ولقيته مفاجئا ومعاينا وكلمته مشافها فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو قم قائما والاصل قم قياما ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال انه حال لانك لا تأمر بفعل من هو فيه ومثله قوله

عَلَى حِلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلا خارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ

البيت للفرزدق وقبله

أَلَمْ تَرَنِي عاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتاجٍ قائِمًا وَمَقَامِ

الشاهد فيه نصب خارجا من فيَّ زور كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربي لا يخرج من فيَّ زور كلام خروجا ويجوز أن يكون قوله ولا خارجا حالا والمراد عاهدت ربي غير شاتم ولا خارج أي عاهدته صادقا وهو رأي عيسى بن عمرو ، والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف المحصنات وعاهدالله على ذلك بين رتاج الكعبة وهو بابها ومقام ابراهيم صلوات الله عليه ، والاول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد وانما يستعمل فيما استعملته العرب لانه شيء وضع موضع غيره كما أن باب سقيا ورعيا وحمدا لا يطرد فيه القياس فيقال فيه طعاما وشرابا ، « وكان أبوالعباس يجيز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل » فأجاز أن تقول « أتانا رجلة وأتانا سرعة » ولا يقال أتانا ضربا ولا أتانا ضحكا لان الضرب والضحك ليسا من ضروب الاتيان لان الآتي ينقسم اتيانه الى سرعة وابطاء وتوسط وينقسم الى رجلة وركوب ولا ينقسم الى الضرب والضحك وكان يقول ان نصب مشيا وشبهه انما هو بالفعل المقدر كأنه قال أتانا يمشي مشيا ، والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج لان قول القائل أتانا زيد مشيا يصح أن يكون جوابا لقائل قال كيف أتاكم زيد ومما يدل على صحة مذهب

سيبويه أنه لا يجوز أن تقول أتانا زيد المشى معرفا وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك لانه يكون تقديره أتانا زيد يمشى المشى كما قالوا أرسلها العراك والتقدير أرسلها تعترك العراك ، وقد ذهب السيرافى الى جواز أن يكون قولك أتانا زيد مشيا مصدرا مؤكدا والعامل فيه أتانا لان المشى نوع من الاتيان ويكون من المصادر التى ليست من لفظ الفعل نحو أعجبنى حبا وكرهته بغضا وتبسمت وميض البرق وهو قول الا أن كونه لم يرد الا نكرة يدل على ضعفه اذ لو كان مصدرا على ما ادعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما فى هذا الباب تقول هذا بسراً أطيب منه رطبا وجاء البر قفيزين وصاعين وكلمته فاه الى فى وبايعته يدا بيد وبعت الشاء شاة ودرهما و بينت له حسابه بابا بابا ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالا فمن ذلك قولهم « هذا بسراً أطيب منه تمراً » فهذا مبتدأ وبسراً حال وأطيب منه خبر المبتدأ وبسرا وتمرا حالان من المشار اليه لكن فى زمنين لان فيه تفضيل الشيء فى زمان من أزمانه على نفسه فى زمن آخر ويجوز أن يكون الزمان الذى يفضل فيه ماضيا ويجوز أن يكون مستقبلا ولا بد من اضمار ما يدل على المضى فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد فان كان زمانا ماضيا أضمرت اذ وان كان زمانا مستقبلا أضمرت إذا وكانت الاشارة اليه فى حال ما هو بلح ، والعامل فى الحال كان المضمرة وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كان التامة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة وكنت تقول هذا البسر أطيب منه التمر لان كان تعمل فى المعرفة عملها فى النكرة فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل فى الظرفين ما تضمنه معنى أفعل وجاز أن تعمل فى الظرفين لانها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر ألا ترى أنك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل ، وذهب أبو على الى أن العامل فى الحال الاول ما في هذا من معني الاشارة والتنبيه والعامل فى الحال الثانى أفعل قال وذلك أنه لا يخلو العامل فى قولهم بسراً من أن يكون هذا أو أطيب أو مضمراً وهو اذ كان أو اذا كان فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب وقد تقدم عليه لان أفعل هذا لا يقوي قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى أنك لا تجيز أنت ممن أفضل ولا ممن أنت أفضل فتقدم الجار والمجرور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه واذا لم يعمل فيما كان متعلقا بحرف جر اذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل فى غيره نحو هذا مار بزيد وهذا معط لزيد أمس درهما فلأن لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فما شأنه المفعول به أولى فأما قول الفرزدق

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنِي النَّحْلِ أَوْ ما زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

فضرورة واذا كان كذا لم يعمل أطيب فى بسرا لتقدمه عليه واذا لم يجز أن يكون العامل أفعل كان إما هذا واما المضمر فان أعملت فيه المضمر الذى هو اذ كان لزم أن يكون العامل فى اذ المضمرة هذا

أو ما فيه معنى الفعل غيره فاذا كان العامل كذلك ولم يكن بد من اعمال عامل فى الظرف أعملت هـذا فى نفس الحال واستغنيت عن اعمال ذلك المضمر واذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناس أنه منصوب على اضمار اذ كان على ارادتهم معنى هذا الكلام لاحقيقة لفظه ، وأما قولهم تمرا فالعامل فيه أطيب ولا يمتنع أن يعمل فيه وإن لم يعمل فى بسراً لان ما تأخر عنه لا يمتنع أن يعمل فيه كما عمل فى الظرف فى قول أوس

فإنَّا وَجَدْنا العِرْضَ أحْوَجَ ساعَةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ مُلَاءٍ مُسَهَّمِ

ألا ترى أن ساعة معمول أحوج فكما عمل فى الظرف كذلك يعمل فى الحال اذا تأخر عنه ، وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر نحو هذا عنباً أطيب منه زبيبا لان العنب يتحول زبيبا ولو قلت هذا عنبا أطيب منه تمراً لم يجز لان العنب لا يتحول تمرا واذا كان كذلك لم يجز فيـه الا الرفع فتقول هذا عنب أطيب منه تمر فيكون هـذا مبتدأ وعنب الخبر وأطيب منه مبتدأ آخر وتمر الخبر والجملة الثانية فى موضع صفة لعنب فاعرفه ، وأما قولهم « جاء البر قفيزين وصاعين » فالمراد جاء البر قفيزين بدرهم وصاعين بدرهم فقولهم قفيزين حال من البر و كذلك صاعين فهما حالان وقعا موقع المشتق فكأنه قال جاء البر مسعرا أو رخيصا والكلام جملة واحدة ، ويجوز رفعه فتقول جاء البر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ و بدرهم الخبر والجملة في موضع الحال والكلام حينئذ جملتان ، وربما قالوا جاء البر قفيزين وصاعين ولا يذكر الدرهم فيحذفون الثمن لانه قد عرف مما جرى من عادة استعمالهم في ذلك لانهـم اذا اعتادوا ابتياع شيء بثمن بعينه من درهم أو دينار تركوا ذكره لما فى نفوسهم من معرفتـه كقولك البر الكر بستين تريد بستين درهما والخبز عشرة أرطال تريد بدرهم فتركوا ذكره لغلبة المعاملة فيه ، وأما قولهم « كلمته فاه الى فىّ » فقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائبا عن مشافهة ومعناه مشافها فهـو اسم نائب عن مصدر فى معنى اسم الفاعل والناصب للحال الفعل المذكور الذى هو كلمته وتقـديره كلمته مشافها وليس ثم اضمار عامل آخر فيكون من الشاذ لانه معرفة بمنزلة الجماء الغفير ورجع عوده على بدئه هـذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيون ينصبون فاه الى فى باضمار جاعلا أو ملاصقا كانه قال كلمته جاعلا فاه الى فى أو ملاصقا فاه الي فى ، والمـذهب الاول وهو رأي سيبويه اذ لو كان باضمار جاعلا لما كان من الشاذ الذى لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عيني وأشباه ذلك وفى امتناعه دليل علي ما قلناه ، وبعض العرب تقول كلمته فوه الى في فيرفعونه بالابتـداء والخبر والجملة فى موضع الحال كأنك قلت وفوه الى فى الا أنك استغنيت باضمار العائد اليـه عن الواو ولولا الضمير المضاف اليه لم يكن بد من الواو ، وأما « بايعته يدا بيد » فهو أيضا من باب كلمته فاه الي في لانه اسم نائب عن مصـدر فى معنى الصفة كأنه قال بايعته مناقدة أى ناقدا الا أن معناهما مختلف ولذلك لا يجوز فى بايعته يدا بيد أن تقول بايعته يده بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير النصب بخلاف كلمته فوه الي في لان المراد من قولك بايعته يدا بيد التعجيل والنقد وان لم يكن بينهما قرب فى المكان والمراد بقولك كلمتـه فاه الى فى القرب فى المكان وأنه ليس بينهما واسطة فمعناهما مختلف وان كان طريقهما فى تقدير الاعراب واحدا ، وأما قولهم « بعت الشاء شاة ودرهمـا » فشاة نصب على الحال وصاحب الحال

الشاء والعامل الفعل الذى هو بعت والشاة وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة لانه وقع موقع مسعرا فاذا قلت بعت الشاء شاة ودرهما فمعناه بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم وجعلت الواو فى معنى الباء فبطل الخفض وجعل معطوفا على شاة فاقترن الدرهم والشاة فالشاة مثمن والدرهم ثمنه ، وأجاز الخليل بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد شاة بدرهم فشاة بدرهم ابتداء وخبر والجملة فى موضع الحال فأما اذا قال شاة ودرهم فتقديره شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف كما تقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته لان فى الواو معنى مع فصح معنى الكلام بذلك وكذلك بعت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان ، ومثله « بينت له حسابه بابا بابا » فبابا نصب على الحال لانه فى معنى مصنفاً ومرتباً ، وهذه الاسماء التى فى هذا الباب لا ينفرد منها شىء ولا بد من اتباعه بما بعده فلا يجوز كلمته فاه حتى تقول الى فى لانك انما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون الا من اثنين وكذلك لا يجوز بايعته يداً حتى تقول بيد لان المراد أخذ منى وأعطانى فهما من اثنين أيضاً وكذلك بينت له حسابه باباً باباً لو قلت باباً من غير تكرير لتوهم أنه رتبه بابا واحدا وليس المعنى عليه وانما المراد به جعله أصنافا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحقها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة وأما * أرسلها العراك * ومررت به وحده وجاؤا قضهم بقضيضهم وفعلته جهدك وطاقتك فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها فى موضع ما لا تعريف فيه كما وضع فاه الى فى موضع شفاها وعنى معتركة ومنفردا وقاطبة وجاهدا ومن الاسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجماء الغفير ، وتنكير ذى الحال قبيح الا اذا قدمت عليه كقوله * لعزة موحشا طلل قديم * ﴾

قال الشارح : انما « استحقت الحال أن تكون نكرة » لانها فى المعنى خبر ثان ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا قد تضمن الاخبار بمجىء زيد وركوبه فى حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لانها مستفادة وأيضا فانها تشبه التمييز فى الباب فكانت نكرة مثله وانها تقع فى جواب كيف جاء وكيف سؤال عن نكرة ، وانما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثان والخبر عن النكرة غير جائز ولانه اذا كان نكرة أمكن أن تجرى الحال صفة ولا حاجة الى مخالفتها اياه فى الاعراب اذ لا فرق بين الحال فى النكرة والصفة فى المعنى ، وقد جاءت مصادر فى موضع الحال لفظها معرفة وهى فى تأويل النكرات فمنها ما فيه الالف واللام ومنها ما هو مضاف فأما ما كان بالالف واللام فنحو قولهم « أرسلها العراك » قال لبيد

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

فنصب العراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا وجعل العراك فى موضع الحال وهو معرفة اذ كان فى تأويل معتركة وذلك شاذ لا يقاس عليه وانما جاز هذا الاتساع فى المصادر لان لفظها ليس بلفظ الحال اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال والتحقيق أن هذا نائب عن الحال

وليس بها وانما التقدير أرسلها معتركة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال أورد إبله العراك اذا أوردها جميعا الماء من قولهم اعترك القوم أى ازدحموا فى المعترك ، وأما ما جاء مضافا فنحو قولك « مررت به وحده » ومررت بهم وحدهم فوحده مصدر فى موضع الحال كأنه فى معنى ايحاد جاء على حذف الزوائد كأنك قلت أوحدته بمروري ايحادا أو ايحاد فى معنى موحد أى منفرد فاذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردا ، ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل وللمفعول وكان الزجاج يذهب الى أن وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول فاذا قلت مررت به منفردا فكأنك قلت أفردته بمروري افرادا ، وقال يونس اذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة موحدا أو منفردا وتجعله للممرور به ، وليونس فيه قول آخر أن وحده معناه على حياله وعلى حياله فى موضع الظرف واذا كان الظرف صفة أو حالا قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستقر هو الاول ، واعلم أن وحده لم يستعمل الا منصوبا الا ما ورد شاذا قالوا هو نسيج وحده وعيير وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب اذا كان رفيعا فلا ينسج على منواله معه غيره فكأنه قال نسيج افراده يقال هذا للرجل اذا أفرد بالفضل ، وأما عيير وحده وجحيش وحده فهو تصغير عير وهو الحمار يقال للوحشى والاهلى وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا فى رأى ولا يدخل فى معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه ، وأما قولهم « جاؤا قضهم بقضيضهم » أى جميعا ولما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشماخ

أَتَتْنِى سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا * تُمَسِّحُ حَوْلِى بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا

فقضها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول فى موضع الحال كقولك مررت به وحده ومنهم من يجعل قضها تابعا مؤكدا لما قبله فيجريه مجرى كلهم فيقول أتتنى سليم قضها بقضيضها ورأيت سليما قضها بقضيضها ومررت بسليم قضها بقضيضها ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القض وهو الكسر وقد يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال عقاب كاسر فكان معنى قضهم وقع بعضهم على بعض ، وأما قولهم « فعلته جهدك وطاقتك » فهو مصدر فى موضع الحال فهو وان كان معرفة فمعناه على التنكير كأنه قال فعلته مجتهدا ، « وأما قولهم مررت بهم الجماء الغفير » فهما من الاسماء التي تجيء بها مجيء المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو فى المعني بمنزلة قولك الجم الكثير لانه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الارض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء اذا غطيته ومنه المغفر الذى يوضع على الرأس لانه يغطيه ونصبه على الحال لانهما قد جعلا فى موضع المصدر كالعراك كأنك قلت الجموم الغفير على معنى مررت بهم جامين غافرين ، وذهب يونس الى أن الجماء الغفير اسم لا في موضع مصدر وأن الالف واللام فى نية الطرح وهذا غير سديد اذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القائم فتنصبه على الحال وتنوى بالالف واللام الطرح وذلك غير جائز ، « وتنكير ذي الحال قبيح » وهو جائز مع قبحه لو قلت جاء رجل ضاحكا لقبح مع جوازه وجعله وصفا لما قبله هو الوجه فان قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال وذلك لامتناع

جواز تقديم الصفة على الموصوف لان الصفة تجري مجري الصلة فى الايضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول واذا لم يجز تقديمها صفة عدل الى الحال وحمل النصب على جواز جاء رجل ضاحكا وصار حين قدم وجه الكلام ويسميه النحويون أحسن القبيحين وذلك أن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح قال الشاعر

وَتَحْتَ العَوَالى بالقَنَا مستظِلَّةً ظباء أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ

أراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبها على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجري عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل فى الحال شيء متقدم ثم تقدم الصفة لغرض يعرض فحينئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقائه صفة مع التقدم ، وأما ما أنشده من قول الشاعر

* لعزة موحشا طلل قديم * فالبيت لكثير وعجزه * عفاه كل أسحم مستديم * والشاهد فيه تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال يصف آثار الديار واندراسها وتعفية السحب اياها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والحال المؤكدة هى التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لها لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفا وهو زيد معروفا وهو الحق بينا ألا تراك كيف حققت بالعطوف الابوة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الامر حق وفى التنزيل (وهو الحق مصدقا) وكذلك أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها وتقول أنا فلان بطلا شجاعاً وكريما جوادا فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك فى نفسك ، ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت الا اذا أردت التبني والصداقة والعامل فيها أثبته أو أحقه مضمرا ﴾

قال الشارح : الحال على ضربين فالضرب الاول ما كان منتقلا كقولك جاء زيد راكبا فراكبا حال وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة انما هى صفة له فى حال مجيئه وقد ينتقل عنها الى غيرها وليس فى ذكرها تأكيد لما أخبر به وانما ذكرت زيادة فى الفائدة وفضلة فى الخبر ألا ترى ان قولك جاء زيد راكبا فيه إخبار بالمجيء والركوب الا ان الركوب وقع على سبيل الفضلة لان الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل ، وأما الضرب الثانى فهو ما كان ثابتاً غير منتقل يذكر توكيدا لمعنى الخبر وتوضيحاً له وذلك قولك « زيد أبوك عطوفا وهو الحق بيناً وأنا زيد معروفا » فقولك عطوفا حال وهى صفة لازمة للأبوة فلذلك أكدت بها معنى الأبوة وكذلك قوله وهو الحق بينا أكد به الحق لان ذلك مما يؤكد به الحق اذ الحق لايزال واضحا بينا وكذلك قوله « أنا زيد معروفا » فمعروفا حال أكدت به كونه زيدا لان معنى معروفا لاشك فيه فاذا قلت أنا زيد لاشك فيه كان ذلك تأكيدا لما أخبرت به ، قال الله تعالى (وهو الحق مصدقا) فمصدقا حال مؤكدة اذ الحق لاينفك مصدقا ، ومثله قول ابن دارة

أنَا ابنُ دارَةَ مَعْرُوفاً بها نَسبي وهَلْ بدارةَ يا لَلنَّاسِ من عار

ولا يجوز أن يقع في هذا الموضع الا ما أشبه المعروف مما يعرّف ويؤكد لو قلت « هو زيد منطلقا » لم يجز لانه لو صح انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله كما أوجب قوله معروفاً بها نسبي أنه ابنها ، ولو قلت « أنا عبدالله كريما جوادا أو هو زيد بطلا شجاعا » لجاز لان هذه الصفات وما شاكلها مما يكون

مدحا

مدحا في الانسان يعرف بها لجاز أن تجيء مؤكدة للخبر لأنها أشياء يعرف بها فذكرها مؤكدة لذاته ، وتقول « اني عبد الله » اذا صغرت نفسك لربك ثم تفسر حال العبيد بقولك « آكلا كما يأكل العبيد » فقولك آكلا كما يأكل العبيد قد حقق أنك عبد الله فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد فكل ماصح به المعنى فهو جيد وكل مافسد به المعنى فهو مردود ، وقوله « تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لاعمل لهما » يعني ان الحال المؤكدة تأتي بعد جملة ابتدائية الخبر فيها اسم صريح ولا يكون فعلا ولا راجعا الى معنى فعل لان الحال ههنا تكون تأكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له والفعل لا ثبات له ولا يوصف ، وقوله « ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت » يعني انه لايكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو وقت دون وقت فان أردت انه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث انه تبني به جاز لان ذلك مما ينتقل فيجوز أن يكون في وقت دون وقت ، وأما العامل في هذه الحال فهو عند سيبويه فعل مضمر تقديره أعرف ذلك أو أحقه ونحو ذلك مما دلت عليه الحال فيكون فيها توكيد الخبر بأحق وأعرف كتوكيده باليمين فاذا قلت أنا عبد الله معروفا فكأنك قلت لاشك فيه أو أعرفه أو أحقه وجري ذلك في التأكيد بالجملة مجرى قولك أنا عبد الله والله ، وذهب أبو اسحق الزجاج الى أن العامل في الحال الخبر لنيابته عن مسمى أو مدعو ويجعل فيه ذكر من الاول والمذهب الاول *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فان كانت إسمية فالواو الا ماشذ من قولهم كلمته فوه الى فيّ وما عسى أن يعثر عليه في الندرة وأما لقيته عليه جبةُ وَشْيٍ فمعناه مستقرة عليه جبة وشي وان كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا فان كان مضارعا لم يخل من أن يكون مثبتا أو منفيا فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنفي الامران وكذلك في الماضي ولابد معه من قد ظاهرة أو مقدرة ﴾

قال الشارح : اعلم « أن الجملة قد تقع في موضع الحال » ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية فمثال الاسمية قولك مررت بزيد على يده باز وجاء زيد وسيفه على كتفه أي جاء وهذه حاله ولا يقع بعد هذه الواو الا جملة مركبة من مبتدإ وخبر واذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيرا فالتضمين كقولك أقبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه نظيف وترك التضمين كقولك جاء زيد وعمرو ضاحك وأقبل بكر وخالد يقرأ ، وانما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها الى صاحب الحال من قبل ان الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج الى ضمير مع وجودها فان جئت بالضمير معها فجيد لان في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها وأما اذا لم تذكر هناك واوا فلا بد من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجز لانك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام الى أوله فيدل على انه معقود بأوله قال الشاعر

نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهُ ... ورَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي

يصف غائصاً غاص في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه فيقول

انتصف النهار على الغائص وهذه حاله والهاء في غامره ربطت الجملة بماقبلها حتى جرت حالا ، ومن ذلك قوله تعالى (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) والمعنى والله أعلم يغشى طائفة منكم في هذه الحال ، وأما قول امرئ القيس

وقدْ أغتدي والطَّيرُ في وُكُناتِها بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

فموضع الشاهد أنه جعل الجملة التي هي والطير في وكناتها حالا مع خلوها من عائد الى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو فهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال ، واذا قلت جاء زيد وثوبه نظيف في موضع جاء زيد نظيفا ثوبه فكما ان نظيفا نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقعه في موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل ، فأما قوله « فان كانت الجملة اسمية فالواو » فاشارة الى انه اذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الاتيان بالواو فيها وليس الامر كذلك انما يلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالاولى لان الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه فاذا وقعت الجملة حالا فلا بدفيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم انها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو واما ضمير يعود منها الى ماقبلها على ما تقدم فمثال الواو جاء زيد والامير راكب وقولنا والامير راكب جملة في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة في موضع الحال ، فأما قوله « الا ماشذ من قولهم كلمته فوه الى في » فان أراد انه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في فوه وان أراد انه قليل من جهة الاستعمال فقريب لان استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لانها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، فأما « لقيته عليه جبة وشي » فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع جبة وشي بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه ههنا لاعتماده على ذي الحال والامر الثاني أن يكون جبة وشي مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو وصاحب الكتاب خرجه على الوجه الاول لانه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو اذا وقعت حالا ، وقد يقع الفعل موقع الحال اذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول جاء زيد يضحك أي ضاحكا وضربت زيدا يركب أي راكبا قال الله تعالى (فجاءته إحداهما تمشي على استحياء) أي ماشية وقال الشاعر

متى تأتِهِ تعشو الى ضَوْءِ نارِهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقدِ

والمراد عاشيا ولا حاجة الى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة ، فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لانه لا يدل على الحال لا تقول جاء زيد سيركب ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالته عليها لا تقول جاء زيد ضحك في معنى ضاحكا فان جئت معه بقد جاز أن يقع حالا لان قد تقربه من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلاة قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه قال الشاعر

ذكرتُكِ والخطّيُّ يخطِرُ بيننا وقد نَهِلتْ مِنا المثقفةُ السُّمْرُ

فموضع قد نهلت نصب على الحال والتقدير ناهلة ، وربما حذفوا منه وقد وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وان لم تكن فى اللفظ قال الشاعر

وَطعنٍ كفَمِ الزِقِّ غذا والزِقُّ ملآنُ

والمراد قد غذا وقد تأولوا قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) على تقدير قد حصرت ويؤيد ذلك قراءة من قرأ حصرة بالنصب ، وذهب الكوفيون الى جواز وقوع الفعل الماضى حالا سواء كان معه قد أو لم تكن واليه ذهب أبو الحسن الاخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) وقول الشاعر * وطعن كفم الزق الخ * ونحو قول الآخر

وَإنّى لتعرُوني لذِكراكِ نفْضَةٌ كما انتفضَ العصفُورُ بللّهُ القطْرُ

وقوله حصرت من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ حصرة على ما تقدم وكذلك غذا من قوله غذا والزق ملآن وكذلك قوله بلله القطر فى موضع حال ، وأما المعنى فان الفعل الماضى يقع صفة للنكرة وكل ما جاز أن يكون صفة فانه يجوز أن يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيد يضحك كما تقول جاء زيد ضاحكا لانك تقول جاء رجل يضحك كما تقول جاء رجل ضاحك فيكون صفة للنكرة ، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن قد مرادة فيها ولذلك حسن الحال بالماضى ، وأما ما ذكروه من المعنى ففاسد والامر فيه بالعكس فان كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالا فضاحك ونحوه انما وقع حالا لانه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضى ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا ، واعلم أن الفعل الماضى اذا اقترن به قد والفعل المضارع اذا دخل عليه ناف ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخيراً فى الاتيان بواو الحال وتركها تقول جاء زيد قد علاه الشيب وان شئت قلت وقد علاه الشيب ومثله قوله * وقد نهلت منا المثقفة السمر * وذلك أن قد تقرب الماضى من الحال وتلحقه بحكمه وهذه واو الحال ولانه بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الاول من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعل المضارع اذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى فى قراءة ابن عامر (ولا تتبعانِ سبيل الذين لا يعلمون) بتخفيف النون وكسرها فقوله لا تتبعان فى موضع الحال فهو مرفوع والنون علامة الرفع وليس بنهى لثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيد لان نون التأكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقدير فاستقيما غير متبعين ومثله قول الشاعر

بأيدي رجال لم يَشيمُوا سيُوفَهمْ ولَمْ يَكثُرِ القتلى بها حِينَ سُلَّتِ

وقال الله تعالى (فاضرب لهم طريقاً فى البحر يبساً لا تخاف دركا ولا تخشى) فقوله لا تخاف دركا ولا تخشى فى موضع الحال فأتى بالواو فى موضع ولم يأت بها فى موضع فاذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية

لمكان حرف النفي ومن لم يأت بها فلانه فعل مضارع *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه تقول أتيتك وزيد قائم ولقيتك والجيش قادم قال

* وقد أغتدى والطير فى وكناتها * ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول أن الغرض من الضمير فى الجملة الحالية ربطها بما قبلها فاذا وجد إما الواو وإما الضمير وجد ما حصل به الغرض ، وقوله « اجراء لها مجرى الظرف » فيعني بالظرف اذ وقد شبه سيبويه واو الحال باذ وقدرها بها وذلك من حيث كانت اذ منتصبة الموضع كما أن الواو منتصبة الموضع وأن ما بعد اذ لا يكون الا جملة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يقدر بحرف الجر فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه كأنك قلت جاء زيد فى هذه الحال والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك فكما أن الجملة بعد اذ لا تفتقر الى ضمير يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معني قوله « لانعقاد الشبه بينهما » *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل راشداً مهدياً ومصاحبا معانا باضمار اذهب وللقادم مأجورا مبرورا أى رجعت وان أنشدت شعرا أو حدثت حديثا قلت صادقا باضمار قال واذا رأيت من يتعرض لامر قلت متعرضاً لعنن لم يعنه أى دنا منه متعرضاً ﴾

قال الشارح : اعلم أن الحال قد يحذف عامله اذا كان فعلا وفي الكلام دلالة عليه اما قرينة حال أو مقال فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمع سفرا أو أراد حجا فتقول « راشدا مهديا » وتقديره اذهب راشدا مهديا ، ومثله أن تقول لمن خرج الى سفر « مصاحبا معانا » وتقديره اذهب أو سافر مصاحباً معانا فدلت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به ؛ ولو رفعت هذه الاشياء وقلت راشد مهدي ومصاحب معان لكان جيدا عربياً على معنى أنت راشد مهدى ومصاحب معان فالرفع باضمار مبتدأ هو الظاهر فى المعنى والنصب باضمار فعل ؛ وكذلك لو رأيت رجلا قد قدم من سفر أو حج أو زيارة لقلت « مأجورا مبرورا » والمعنى قدمت مأجوراً مبرورا أو رجعت مأجورا مبرورا ، ومن ذلك ان حدث فلان بكذا وكذا قلت « صادقا والله » أو أنشد شعرا فتقول صادقا والله أى قاله صادقا لانه اذا أنشد فكأنه قد قال قال كذا فقلت قال صادقا فالرفع جائز على اضمار مبتدأ كما جاز فى راشد مهدي ومصاحب معان ، ومن ذلك أن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرض له فتقول « متعرضاً لعنن لم يعنه » كأنه قال فعل هذا متعرضاً لعنن أو دنا من هذا الامر متعرضاً والعنن ما عن لك أي عرض لك والمعنى أنه دخل فى شئ لا يعنيه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أخذته بدرهم فصاعدا أو بدرهم فزائدا أى فذهب الثمن صاعدا أو زائدا ومنه أتميميا مرة وقيسياً أخرى كأنك قلت أتحول ومنه قوله تعالى (بلي قادرين) أى نجمعها قادرين ﴾

قال الشارح : أما قولهم « أخذته بدرهم فصاعدا وبدرهم فزائدا » فصاعدا وزائدا نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا فالثمن صاحب الحال والفعل الذى هو ذهب العامل فى الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائدا تقديره أخذته

بدرهم

بدرهم فذهب الثمن زائدا كأنه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة فأخبر بأدنى الأثمان ثم جعل بعضها يتلو بعضا في الزيادة والصعود وصار بعضها مثلا بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ولا يحسن عطفه على الباء في قولك بدرهم لوجوه منها أن صاعدا وزائدا صفة ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف والوجه الثاني أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء لانه لا يتقدم بعضه على بعض أنما يقع دفعة واحدة فلا تقول اشتريت الثوب بدرهم فدانق انما ذاك بالواو لأنها للجمع بين الشيئين من غير ترتيب والوجه الثالث أن صاعدا صفة فلا يحسن أن تجعل ثمنا في موضع الاسم الموصوف ، ولا يقع في هذا الموضع من حروف العطف الا الفاء وثم لوقلت أخذته بدرهم وصاعدا لم يجز لان الأثمان يتلو بعضها بعضا والفاء وثم تدلان على ذلك لافادتهما الترتيب والواو لا تدل على ترتيب الفعل فلذلك لم يجز الا الفاء وثم والفاء أكثر في كلام العرب لاتصالها بما قبلها ؛ وأما قولهم « أتميميا مرة وقيسيا أخرى » فانه منصوب على الحال وان كان اسما جامدا غير مشتق من حيث كان منسوبا والنسب يخرجه من حيز الجمود الى حكم المشتقات حتى يصير وصفا والعامل فيه فعل محذوف تقديره أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى أو تنتقل كأنه رأي رجلا في حال يكون ويتحول من حال الى حال لا يثبت على شئ فقال أتميميا مرة وقيسيا أخرى والمعنى أتتخلق مرة بأخلاق تميم وتارة بأخلاق قيس ولا تعتمد على خلق واحد منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويوبخه عليها وليس يسترشده عما يجهله وان كان بلفظ الاستفهام ؛ وحكى سيبويه أن رجلا من بني أسد قال يوم جبلة وهو يوم لبني تميم وعامر على بني أسد وذبيان وقد استقبله بعير أعور فنظر الاسدي الى قومه فقال يا بني أسد أأعور وذا ناب أتى بلفظ الاستفهام ولم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره لكنه حقق ذلك حذره وانهزموا فقتل منهم والفعل الناصب لأعور وذا ناب محذوف تقديره أتستقبلون ودل عليه الحال المشاهدة ، وهذه المسألة من قبيل قولهم أقائما وقد قعد الناس الا أن الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذا من فعل فاحتيج الى تقدير فعل من غير لفظه وقياسه لو قدر من لفظه أتتمم تميميا مرة وتتقيس قيسيا أخرى كما قلت في قولك أقائما وقد قعد الناس ، ويجوز الرفع في قولك أتميميا مرة وقيسيا أخري فتقول أتميمي مرة وقيسي أخرى على معنى أأنت تميمي مرة وقيسي أخرى فيكون مبتدأ وخبرا وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر ، وأما قوله تعالى (أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوى بنانه) فانتصاب قادرين عند سيبويه بفعل مقدر تقديره نجمعها قادرين ودل على ذلك الفعل قوله تعالى (أن لن نجمع عظامه) وتسوية البنان ضم بعضها الى بعض ؛ وذهب الفراء الى أن انتصابه باضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولا وهو قوله أيحسب الانسان وتقديره بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوى بنانه فهذا جعله مفعولا ثانيا ومفعولا حسبت وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر ، وذهب بعضهم الى أن تقديره بلى نقدر قادرين وهو ضعيف أيضا لان اسم الفاعل اذا وقع حالا لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه لا تقول قمت قائما وأنت تريد الحال لان الحال لا بد فيها من فائدة اذ كانت فضلة في الخبر وليس في ذلك فائدة لانك لا تقوم الا قائما والوجه هو الاول وهو مذهب سيبويه ●

التمييز

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الابهام فى جملة أو مفرد بالنص علي أحد محتملاته فمثاله فى الجملة طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما و * أبرحت جارا * وامتلأ الاناء ماء وفي التنزيل (واشتعل الرأس شيباً . وفجرنا الارض عيونا) ومثاله فى المفرد عندى راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً وقفيزان براً وعشرون درهماً وثلاثون ثوباً وملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبداً وما فى السماء موضع كف سحاباً ، وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كوقعه فى ضرب زيد عمراً وفى ضارب زيداً وضاربان زيدا وضاربون زيدا وضرب زيد عمراً ﴾

قال الشارح : اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الابهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص علي أحد محتملاته تبيينا للغرض ولذلك سمى تمييزاً وتفسيراً ، « وهذا الابهام يكون فى جملة ومفرد فالجملة قولك طاب زيد نفساً وتصبب عرقا وتفقأ شحما » ألا تري ان الطيبة فى قولك طاب زيد مسندة اليه والمراد شيء من أشيائه ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك وكذلك التصبب والتفقؤ يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما ان إبانة العشرين بنكرة جنس كذلك إبانة هذه الجمل بنكرة جنس ، « وأما المفرد فنحو قولك عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمنا » فالتمييز فى هذه الاشياء لم يأت لرفع إبهام فى الجملة وانما لبيان نوع الراقود اذ الابهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعى والراقود وعاء كالحب ، وكذلك قولك عندى رطل زيتا التمييز فيه لابهام الرطل اذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطل ورطل بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس والفتح أفصح وكذلك المنوان تثنية مناً وهو مقدار يوزن به وكذلك باقى الأمثلة وهذا معنى قوله « رفع الابهام فى جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته » وشرط التمييز أن يكون نكرة جنسا مقدراً بمن وانما كان نكرة لانه واحد في معنى الجمع ألا تراك اذا قلت عندى عشرون درهما معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة ، ووجه ثان أن التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الابهام ألا تري انك اذا قلت عندى عشرون احتمل أنواعا من المعدودات فاذا قلت درهما أو دينارا فقد أزلت ذلك الابهام واتضح بذكره ما كان مترددا مبهما كما انك اذا قلت جاء زيد احتمل أن يكون على صفات فلما قلت راكبا فقد أوضحت وأزلت ذلك الابهام فلما استويا فى الايضاح والبيان استويا فى لفظ التنكير ، ووجه ثالث أن المراد مابين النوع فبين بالنكرة لانها أخف الاسماء كما تختار الفتحة اذا أريد تحريك حرف لمعنى لان الفتحة أخف الحركات الا أن يعرض ما يوجب العدول عنها الى غيرها ، وكانت جنسا لان الغرض تخليص الاجناس بعضها من بعض وقدرت بمن لانها لبيان الجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفا وهى مرادة ، واعلم ان المميز يكون واحدا ويكون جمعا فاذا وقع بعد عدد نحو

عشرين

عشرين وثلاثين ونحوهما لم يكن المميز الا واحدا نحو قولك عندي عشرون ثوبا وثلاثون عمامة لان العدد قد دل على الكمية ولم يبق بنا حاجة الا الى بيان نوع ذلك المبلغ وكان ذلك مما يحصل بالواحد وهو أخف ، وأما اذا وقع مفسراً لغير عدد نحو هذا أفره منك عبداً وخير منك عملا جاز الافراد والجمع لاحتمال أن يكون له عبد واحد وعبيد فاذا قلت هو أفره منك عبيدا أو خير منك أعمالا دللت بلفظ الجمع على معنيين النوع وأنهم جماعة قال الله تعالى (قل هل ننبئكم بالاخسرين أعمالا) فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة واذا أفردت فهم منه النوع لاغير ، وقوله «وشبه التمييز بالمفعول» يعني ان موقعه في هذه الامثلة كوقعه يعني ان التمييز يشبه المفعول من حيث ان موقعه آخراً نحو طاب زيد نفسا وهذا راقود خلا كما ان المفعول كذلك فانه يأتي فضلة بعد تمام الكلام ونعني بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوبا كما ان المفعول كذلك « فان قيل » لم زعمت ان التمييز مشبه بالمفعول ولم تقل انه مفعول في الحقيقة قيل أما ما كان من نحو عشرين درهما وراقود خلا وشبهه فان العامل فيه معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به وأما ما كان من نحو طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما فانه وان كان العامل فيه فعلا فان الفعل فيه غير متعد فطاب فعل غير متعد لانه اذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئا وأما تصبب وتفقأ ففعلان لازمان لانهما للمطاوعة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صببته فتصبب وفقأته فتفقأ كما تقول صببته فانصب وفقأته فانفقأ ولذلك لاتقول تصببته ولا تفقأته ويثبت بذلك انه مشبه بالمفعول وليس مفعولا فقولك طاب زيد نفسا بمنزلة ضرب زيد عمراً في وقوعه طرفاً بعد التمام كوقوع المفعول ورطل زيتا ونحوه بمنزلة ضارب زيدا ونحوه من أسماء الفاعلين وذلك من حيث انه مفرد فاذا نونته نصبت ما بعده واذا أزلت التنوين خفضت ما بعده وهو يقتضي مابعده من النوع المميز كما ان اسم الفاعل اذا نونته نصبت به نحو ضارب زيدا واذا حذفت التنوين خفضت نحو ضارب زيد وهو يقتضي مابعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقود والرطل وان كانا من الاسماء الجامدة ومنوان وقفيزان بمنزلة ضاربان من الجهة المذكورة وعشرون وثلاثون ونحوهما بمنزلة ضاربون من حيث انه مجموع بالواو والنون كما ان ضاربون كذلك وتسقط نونه للاضافة ويقتضي المفسر بعدها على ماتقدم ، وقولك « ملء الاناء ماء ومثلها زبداً وموضع كف سحاباً » بمنزلة المصدر المضاف الى الفاعل نحو أعجبني ضرب زيد عمرا فالمضاف اليه حال بينه وبين المميز فامتنع من الاضافة كما حال التنوين في رطل زيتا والنون في عشرون درهما فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تام والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن واللازم التمام بنون الجمع والاضافة لانك لا تقول ملء عسل ولا مثل زبد ولا عشرو درهم ﴾

قال الشارح : يريد ان المميز اذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفي ذلك المفرد جميع مايتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح اضافته الى ما بعده اذ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فاذا

لم يكن هناك ما يمنع الاضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه الا بما بعده من المضاف اليه ، « والذي يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة » لان هذه الاشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه ، وجملة الامر أنك اذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيتاً فلا يحسن أن يجري وصفا على ما قبله فتقول راقود خل ورطل زيت لانه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا يكون وصفا كالمشتقات وكانت الاضافة غير ممتنعة بحكم الاسمية فقلت عندي راقود خل ورطل زيت وتكون اضافته من قبيل اضافة النوع الى الجنس والبعض الى الكل نحو هذا ثوب خز وجبة صوف والمعنى من خز ومن صوف فاذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل وراقود أو نون التثنية نحو قولك رطلان ومنوان أو نون الجمع نحو عشرين وثلاثين ونحوها من الاعداد آذن ذلك باكتفاء الاسم وتمامه وحال بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافة في نحو ملء الاناء عسلا ومثلها زبدا وموضع كف سحابا حالت بين المميز والمميز ومنعته من الاضافة منع التنوين والنون فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها فعمل النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هو له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو ، وأما قوله « وذلك على ضربين زائل ولازم » يريد أن هذه الاشياء التي يتم بها الاسم المميز حتي ينصب ما بعده منها ما يزول وأنت فيه مخير إن شئت أثبته ونصبت ما بعده وان شئت حذفته وخفضت ما بعده وذلك التنوين ونون التثنية تقول هذا راقود خلا ورطل سمنا وأوقية ذهبا تثبت التنوين وتنصب المميز وان شئت حذفت التنوين وخفضت فقلت راقود خل ورطل سمن وأوقية ذهب لان التنوين معاقب للاضافة ، وكذلك نون التثنية أنت في حذفها واثباتها مخير تقول عندي منوان سمنا ورطلان عسلا تنصب سمنا وعسلا بعد النون ولك حذفها والخفض نحو منوا سمن ورطلا عسل ، « وأما اللازم فنحو نون الجمع » في نحو عشرين وثلاثين الى التسعين النون فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون منه واضافته الي المميز لان نصبه ما بعده بالحمل والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك ضاربون وحسنون ولم يقو قوتهما فيتصرف تصرفهما وانما لضعف شبهه ألزم طريقة واحدة في التفسير والبيان فان أضفته الى مالك نحو عشروك وعشرو زيد جاز حذف النون كما جاز اضافة المركب وان كان مبنياً نحو قولك ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ، « وكذلك التمييز بعد الاضافة يقع لازما » نحو ملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا لان المضاف والمضاف اليه معا هو المقدار المبهم الذي وقع التفسير له فلم يجز أن تقول ملء عسل ولا مثل زبد فاعرفه ●

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان أو وزنا كمنوان أو مساحة كموضع كف أو عددا كعشرون أو مقياسا كملؤه ومثلها ، وقد يقع فيما ليس اياها نحو قولهم ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصراً ﴾

قال الشارح : « تمييز المفرد أكثر ما يجيء بعد المقادير » والمقدار هو المقابل للشيء بعدله من غير زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أضرب مكيل وموزون وممسوح ومعدود فالمكيل نحو قولك مكوكان

دقيقا وقفيزان براً والموزون منوان سمنا ورطلان عسلا والممسوح بلغت أرضنا خمسين جريبا وما في السماء موضع كف سحابا والمعدود نحو عشرين درهما وكلها محتاجة الى ابانتها بالانواع لانها تقع على أشياء كثيرة فاذا قلت مكوكان احتمل أن يكون حنطة أو شعيراً أو غيرهما مما يكال واذا قلت منوان احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو السمن والعسل واذا قلت بلغت أرضنا وأردت المساحة احتمل أشياء من المقادير المماسح بها نحو الجريب والذراع والمدي ونحو ذلك وكذلك اذا قلت عندي عشرون احتمل دنانير ودراهم وثياباً وعبيداً وغيرهما من المعدودات فوجب لذلك ابانتها بالنوع ، وحق النوع المفسر أن يكون جمعاً معرفا بالالف واللام نحو عشرين من الدراهم أما كونه جمعاً فلأنه واقع على كل واحد من ذلك النوع فكان واقعاً على جماعة وأما كونه معرفا باللام فلتعريف الجنس فاذا قلت عشرون من الدراهم كنت قد أتيت بالكلام على وجهه ومقتضى القياس فيه وان أردت التخفيف قلت عشرون درهما فتحذف لفظ الجمع وحرف التعريف واكتفيت بواحد من ذلك منكور لان الواحد المنكور شائع في الجنس فلشياعه جرى مجرى الجمع ، وأما قوله « أو مقياسا » فالمقياس المقدار يقال قست الشئ بالشئ اذا قدرته به وقوله « ماؤه ومثلها » فاشارة الى قولهم ملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا والفرق بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أن تلك المقادير المذكورة أشياء محققة محدودة والمقياس مقدار على سبيل التقريب لا التحديد ألا ترى أن ملء الاناء ومثل التمرة ليسا بكيل معروف ولا ميزان ولا مساحة وانما هو تقريب لمقداره ، وأما قوله « وقد يقع فيما ليس اياها » يريد أن التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحو قولهم « ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا » فويحه من المصادر التي لم ينطق لها بفعل ومعناه الترحم ولله دره فارسا جملة اسمية ومعناها المدح والمراد لله عمله ومثله حسبك به ناصرا فهذه الاشياء مبهمة لانه لا يعلم المدح من أي جهة فالنكرة فيها منصوبة على التمييز وهي الممدوحة في المعنى ونحوه هو أشجع الناس فارسا اذا أردت أنه هو الممدوح بالشجاعة والمضاف اليه المجرور ههنا بمنزلة النون في عشرين والتنوين في رطل في منعه الاضافة الى المميز كما منعت النون في عشرين والتنوين في رطل من ذلك والتقدير ويحه من رجل ولله درّه من فارس وحسبك به من ناصر ، « فان قيل » كيف جاز دخول من ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها فقلت من رجل ومن فارس ومن ناصر وحسن ذلك وأنت لا تقول هو أفره منك من عبد ولا عندي عشرون من درهم بل ترده عند ظهور من الى الجمع نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك اذا قلت ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا جاز أن تعني في هذه الحال فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول من *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واقد أبى سيبويه تقدم المميز على عامله وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسا طاب زيد ولم يجز لي سمنا منوان وزعم أنه رأى المازني وأنشد قول الشاعر

* وما كاد نفسا بالفراق تطيب * ﴾

قال الشارح : اعلم أن « سيبويه لا يرى تقدم المميز على عامله » فلما كان العامل أو معنى لا يجوز أن

تقول عرقا تصبب زيد ولا نفساً طبت وكذلك لا يجوز سمنا عندى منوان ولا براً عنـدى قفيزان على تقدير عندى منوان سمنا وقفيزان براً ، أما اذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله وكذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوى فلا تقول قائما فى الدار زيد على ارادة فى الدار زيد قائما ، وأما اذا كان العامل فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليـه لتصرف عامله الا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا فى المعنى من حيث كان الفعل مسنداً اليه فى المعنى والحقيقـة ألا ترى أن التصبب في قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما فى الحقيقة للعرق والتفقؤ للشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قدمناهما لاوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج من أن يكون فاعلا وكذلك اذا قدمناه لا يصح أن يكون فى تقدير فاعل نقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل ، « فان قيل » فأنت اذا قلت جاء زيد راكباً نصبت راكباً على الحال وجاز لك تقديمه فتقول راكباً جاء زيد والمنصوب هنا هو المرفوع فى المعنى فما الفرق بينهما قيـل نحن اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفي الفعل فاعله لفظا ومعني وبقى المنصوب فضلة فجاز تقديمه وأما اذا قلنا طاب زيد نفساً فقد استوفي الفعل فاعله لفظا ولم يستوفه من جهة المعني فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع ، وقد ذهب أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين الى جوازه واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه وهو

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِراقِ حَبِيبَها ... وَما كادَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطِيبُ

أراد وما كاد تطيب نفساً بالفراق ولا حجة فى ذلك لقلته وشذوذه مع أن الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو اسحق الزجاج ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واعلم أن هـذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بما هى منتصبة عنه ومنادية على أن الاصل عندى زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الاناء وزبد مثل تمرة وسحاب موضع كف وكذلك الاصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشيب بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصبب عرقه واشتعل شيب رأسى لان الفعل فى الحقيقة وصف فى الفاعل والسبب فى هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيد ﴾

قال الشارح : اعلم أنك اذا أردت أن تخبر أن عندك جنساً من الاجناس وله مقدار معلوم إما كيل وإما وزن وإما غيرهما من المقادير جعلت المقدار وصفا لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لان الاوصاف توضح الموصوفين وتزيل ابهامها فتقول عندي خل راقود وثوب ذراع ودراهم عشرون ومن ذلك قول العرب أخذ بنو فلان من بنى فلان ابلا مائة قال الاعشى

لَئِنْ كُنْتَ فى جُبٍّ ثَمانِينَ قامَةً ... وَرُقِّيتَ أَسْبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

وساغ ذلك لان المقادير اذا انفردت كانت نعتا لما قبلها لمـا تضمن لفظها من الطول والقصر والقـلة والكثرة فاذا قال رأيت ثوبا ذراعا فكأنه قال قصيراً واذا قال رأيت ثوبا خمسين ذراعا فكأنه قال طويلا واذا قال مررت بابل مائة فكأنه قال كثيرة وكذلك تقول مررت ببر قفيز وبعسل رطل فيكون جميع ما

مررت

مررت به من البر قفيزا واحداً وجميع ما مررت به من العسل رطلا واحدا الا أنهم قد يقدمون الوصف الذى هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيد العناية به فيقولون عندي راقود خلا ورطل عسلا ولم يحسن أن يجعل وصفا لما قبله من المقدار اذ كان جوهراً ليس فيه معنى فعل وكانت اضافة الاول اليه سائغة اذ ن منه فتقول راقود خل ورطل عسل والمعنى من خل ومن عسل كما تقول ثوب خز وخاتم ذهب والمراد ثوب من خز وخاتم من ذهب وان شئت نونت ونصبت علي التمييز على ما تقدم واذا قلت عندى عسل رطل وخل راقود فقد أتيت به على الاصل واذا قدمت وقلت عندي رطل عسلا وراقود خلا فقد غيرتهما عن أصلهما لما ذكرناه من ارادة المبالغة والتأكيد في الاخبار عن مقدار ذلك النوع فهذا المراد من قوله « ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بما هى منتصبة عنه » يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدم وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة على ما بينا أن الاصل فى قولك عندى راقود خلا ورطل زيتا عندي خل راقود وزيت رطل ؛ وقوله « ومنادية على أن الاصل كذا » يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وان لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك القول فى قولك طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما المعنى علي وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشحم بالتفقؤ والشيب بالاشتعال فاذا قلت طاب زيد نفسا فتقديره طابت نفس زيد واذا قلت تصبب عرقا فتقديره تصبب عرقه واذا قلت تفقأ شحما زيد فتقديره تفقأ شحم زيد وانما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثانى الى الاول فارتفع بالفعل المنقول اليه وصار فاعلا فى اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول اذ كان له به تعلق والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل ، وقوله «لان الفعل فى الحقيقة وصف فى الفاعل» يريد الفعل الحقيقى وهو الحدث وذلك وصف فى الفاعل فاذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا نحو قولك تكلم الحجر وطار الفرس فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران الا أن تريد المجاز كذلك قولك طاب زيد وتصبب وتفقأ لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه فى الحقيقة لشيء من سببه وانما أسند اليه مبالغة وتأكيداً ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا الى جزء منه فصار مسندا الى الجميع وهو أبلغ فى المعنى ؛ والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الاسناد الى ما هو منتصب به ثم أسند فى اللفظ الى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انحلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التى هى فاعل فى المعنى فقيل طاب زيد نفسا وكذلك الباقى فهذا معنى قوله « والسبب فى هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيد » فاعرفه *

المنصوب على الاستثناء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ المستثنى فى اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استثني بالاّ من كلام موجب وذلك جاءنى القوم الا زيدا ﴾

قال الشارح : اعلم ان الاستثناء استفعال من ثناه عن الامر يثنيه اذا صرفه عنه فالاستثناء صرف

اللفظ عن عمومه باخراج المستثني من أن يتناوله الاول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فاذا قلت قام القوم الا زيدا تبين بقولك الا زيدا أنه لم يكن داخلا تحت الصدر انما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا وهذا معنى قول النحويين الاستثناء اخراج بعض من كل أى اخراجه من أن يتناوله الصدر فإلا تخرج الثانى مما دخل فى الاول فهى شبه حرف النفى فقولنا قام القوم الا زيدا بمنزلة قام القوم لا زيد الا ان الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لايكون الا بعضاً من كل والمعطوف يكون غير الاول ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك قام زيد لا عمرو ولا يجوز فى الاستثناء أن تقول قام زيد الا عمرا والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف فاذا قلت جاءنى قومك الا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك جاءنى أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لايتم الا بالاضافة ، وأصل المستثنى أن يكون منصوبا لانه كالمفعول وانما يعدل عنه لغرض يذكر بعد ، ولنقدم الكلام على العامل فى المستثني ثم على أقسامه ، وفى « العامل فى المستثني » أقوال منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معني الفعل بواسطة إلا « فان قيل » الفعل المتقدم لازم غير متعد فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه الا قوّته وذلك أنها أحدثت فيه معني الاستثناء كما يقوى بحرف الجر فى مررت بزيد ، « فان قيل » فهلا أعملوا الا فيما بعدها كما أعملوا حروف الجر لما أوصلت الفعل الى مابعدها فالجواب ان إلا انما لم تعمل جرا ولا غيره من قبل انها لم تخلص للاسماء دون الافعال والحروف ألا تراك تقول ماجاءنى زيد قط الا يقرأ ولا مررت بمحمد قط الا يصلى ولا لقيت بكرا الا فى المسجد ولا رأيت خالدا الا على الفرس فلما لم تخلص للاسماء بل باشرت بها الافعال والحروف كما باشرت بها الاسماء لم يجز لها أن تعمل جرا ولا غيره وذلك لان العامل ينبغى أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن لإلاَّ اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه ، واذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ فاذا أتيت بالاستثناء بينت ان مدلول الاول وعمومه ليس مرادا فاقتضى البيان فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء العشرين ما بعدها اذا قلت عندى عشرون درهما ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى ان الناصب للمستثنى الا نيابة عن أستثني فاذا قال أتاني القوم الا زيدا فكأنه قال أتانى القوم أستثني زيدا وهو ضعيف لانك تقول أتانى القوم غير زيد فتنصب غيرا ولا يجوز أن تقدر بأستثني غير زيد لانه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولان فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معانى الحروف لايجوز ألا ترى انك لاتقول مازيدا قائما على معنى نفيت زيدا قائما وانما لم يجز ذلك لانهم انما أتوا بالحروف نائبات عن الافعال إيجازا واختصارا فاذا أخذت تعمل معانى هذه الحروف كان فيه تطلع الى الافعال وفيه نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه فلم يجز ذلك كما لم يجز الادغام في مثل جلبب ومهدد لان فيه إبطال غرضهم وهو الالحاق ، وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين الى أن الا مركبة من حرفين إن التى تنصب الاسماء وترفع الاخبار ولا التي للعطف فصار إنّ لا نخففت النون وادغمت فى اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها فى الايجاب اعتبارا بان وعطفوا بها فى النفى

اعتبارا بلا فاذا رفعوا فى النفى فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة واذا نصبوا بها فى الايجاب فقد أعملوها عمل ان وزيدا اسمها وقد كفت لا من الخبر والتأويل ان زيدا لم يقم وهو قول فاسد أيضا لانا نقول ماأتانى الا زيد فترفع زيدا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معاً ، وحكى عن الكسائى انه قال انما نصبنا المستثنى لان تأويله قام القوم الا أن زيدا لم يقم وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا فى قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائى يرجع الى قول سيبويه وانما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء لالتحقيق نفس العامل ، وأما قول صاحب الكتاب « المستثنى فى اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالا من كلام موجب وذلك جاءنى القوم الا زيدا » فانه على ماذكر وذلك أن المستثنى فى اعرابه على خمسة أضرب منها ماهو منصوب أبدا فلا يجوز غيره من الاعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بالا من كلام موجب وإلا أم حروف الاستثناء وهى المستولية على هذا الباب ، وقوله من كلام موجب فالموجب من الكلام ماليس معه حرف نفى والمثبت من الافعال ما وقع وحدث فقولك قام زيد موجب مثبت موجب لانه ليس بمنفى ولا جار مجرى المنفى بأن يكون معه حرف نفى أو استفهام ومثبت من حيث انه قد وقع وكان فكل مثبت موجب وليس كل موجب مثبتا فقولك يقوم زيد موجب لعدم النافى أو مايجري مجراه وليس بمثبت والعبرة فى الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتا أو غير مثبت فالمستثنى من الموجب منصوب أبدا نحو قولك أتانى القوم الا زيدا ورأيت القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا ليس فيه الا النصب وانما كان منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتى بعد الكلام التام فضلة وموقعه من الجملة الآخر كوقعه وانما قلنا أنه مشبه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول لان المستثنى أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا فى خبر كان أنه مشبه بالمفعول ويؤيد ماقلناه أنه يعمل فى المستثنى المعانى نحو قولك القوم في الدار الا زيدا والمفعول الحقيقى لايعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهرا واما مضمرا فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبعدا وخلا بعد كل كلام وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « المستثنى بخلا وعدا » فان المستثنى بهما لا يكون الا نصباً سواء كان الاستثناء من موجب أو منفى تقول قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا وما قام أحد خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مخرج مما قبلهما فهو بعد الموجب منفى وبعد المنفى موجب مثبت وانما كان المستثنى بهما منصوبا لانهما فعلان ماضيان وفاعلهما مضمر مستتر فيهما لا يظهر فى تثنية ولا جمع فتقول قام القوم خلا زيدا وخلا الزيدين وخلا الزيدين وكذلك عدا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم الزيدين وعدا بعضهم الزيدين وكذلك فى الجمع والفاعل المضمر المقدر بالبعض موحد أبدا وان كان المستثنى منه مثنى أو مجموعاً لان البعض يقع على الاثنين والجمع على حسب المستثنى منه فانتصاب ما بعدهما بأنه مفعول فأما خلا فانه فعل لازم فى أصله لا يتعدى الا فى الاستثناء خاصة وأما عدا فهو متعد

في أصله من عداه الامر يعـدوه اذا جاوزه وانّما استثنى بهما وان لم يكن لفظهما جحداً لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء فجريا في هذا المكان مجرى ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون ، « وبعض العرب يجعل خلا حرف خفض » فيخفض المستثنى على كل حال كما أن حاشى كذلك فيكون لفظها مشتركا بين الحرف والفعل فان اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وان اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظ على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه ، وأما عدا فهي فعل ولم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفية وانما حكاها أبو الحسن الاخفش فعدها مع خلا مما يجر *

قال صاحب الكتاب ﴿ فأما ما عدا وما خلا فلانصب ليس الا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جاءني القوم أو ما جاؤني عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال لبيد

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وليس زيداً ولا يكون زيداً وهذه أفعال مضمر فاعلوها ﴾

قال الشارح : أما « ما خلا وما عدا » فلا يقع بعدهما الا منصوب لان ما فيهما مصدرية فلا تكون صلتها الافعلا وفاعلها مضمر مقدر بالبعض على ما تقدم وما وما بعدها في موضع مصدر منصوب فاذا قلت قام القوم ما خلا زيداً وما عدا بكراً كأنك قلت خلو زيد وعدو بكر كأنك قلت قام القوم مجاوزتهم زيداً وذلك المصدر في موضع الحال كما قالوا رجع عوده على بدئه ونظائره كثيرة ، فأما قول لبيد

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدمناه ومعنى البيت ظاهر ، وكذلك « الاستثناء بليس ولا يكون » لا يكون المستثنى بهما الا منصوبا منفيا كان المستثنى منه أو موجبا وذلك قولك في الموجب قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول في المنفي ما قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وانتصاب المستثني هنا بأنه خبر ليس ولا يكون واسمهما مضمر والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ولا يظهر هذا الاسم المقدر على ما تقدم في خلا وعدا لان هذه الافعال أنيبت في الاستثناء عن الا فكما لا يكون بعد الا في الاستثناء الا اسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الافعال الا اسم واحد لانها في معناها ، والكوفيون يقولون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أضمرت الفعل وهو المضمر المجهول ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل ، وما ذهب اليه البصريون أمثل لانه أقل اضمارا فكان أولى ، وقد يكون ليس ولا يكون وصفين لما قبلهما من النكرات تقول اتتني امرأة لا تكون هندا فموضع لا تكون رفع بأنه وصف لامرأة وكذلك تقول في النصب والجر رأيت امرأة ليست هندا ولا تكون هندا ومررت بامرأة ليست هندا ولا تكون هندا ، ولا يوصف بخلا وعدا كما وصف بليس ولا يكون لا تقول أتتني امرأة خلت هندا وعدت جملا وذلك أن ليس ولا يكون لفظهما جحد تخالف ما بعدهما ما قبلهما فجريا في ذلك مجري غير فوصف بهما كما يوصف بغير وأما خلا وعدا فليسا كذلك وانما يستثنى بهما على التأويل لا لانهما جحد ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الاول فاستثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصف بهما لان لفظهما ليس جحدا فيجريا مجرى غير ، « فان قيل » فما موضع ليس

ولا يكون من الاعراب في الاستثناء قيل يحتمل وجهين أحدهما أن لا يكون لواحد منهما موضع من الاعراب بل يكون كلاماً مستأنفاً خصص به ذلك العام كما يقول القائل جاءني الناس وما جاءني زيد عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الاول بين بها خصوص الجملة الاولى ومثله قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث) ثم قال (فان كان له اخوة فلأمه السدس) فجري ذلك مجرى الا أن يكون له اخوة، والوجه الثاني أن يكونا في موضع الحال فاذا قلت جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديره جاءني القوم وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا كما تقول جاءني زيد وليس معه عمرو ويجوز اسقاط الواو فتقول جاءني زيد ليس معه عمرو فيلزم اسقاط الواو في الاستثناء لان ليس ولا يكون نائبان عن إلا ولا يكون مع الا الواو فكذلك في ليس ولا يكون ويكون التقدير جاءني القوم خالين من زيد وعادين عن زيد وتكون الجملتان كلاماً واحدا فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما قدم من المستثنى كقولك ما جاءني الا أخاك أحد قال

وَما لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَما لِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ ﴾

قال الشارح : هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها الا منصوبا وذلك المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني الا زيدا أحد وما رأيت الا زيدا أحدا ومامررت الا زيدا بأحد وانما لزم النصب في المستثني اذا تقدم لانه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البدل والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لان البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين ونظير هذه المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز في قائم الا النصب لانك اذا أخرته فقلت فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال الا أن الحال ضعيف لان نعت النكرة أجود من الحال منها فاذا قدم بطل النعت واذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزا مرجوحا مختارا ، فأما « قول الشاعر الذي أنشده » فان البيت للكميت ومشعب الحق طريقه والشيعة الاعوان والاحزاب والاصل فما لي شيعة الا آل أحمد وما لي مشعب الا مشعب الحق : وقال الآخر وهو كعب بن مالك

وَالنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنا فِيكَ لَيْسَ لَنَا ... إلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ

يخاطب النبي ﷺ والالب المتألبون المجتمعون والوزر الملجأ وأصله الجبل *

قال صاحب الكتاب ﴿ وماكان استثناؤه منقطعاً كقولك ماجاءني أحد الا حمارا وهي اللغة الحجازية ومنه قوله عز وجل (لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) وقولهم مازاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر ﴾

قال الشارح : هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه الا منصوبا وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الاول ويسمى « المنقطع » لانقطاعه منه اذ كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لان استثناء الشيء من جنسه اخراج بعض ما لولاه لتناوله

الاول ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق ، فأما اذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ واذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج الى مايخرجه منه اذ اللفظ اذا كان موضوعا بازاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه واذا كان كذلك فانما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن فى الاستدراك ولذلك قدرها سيبويه بلكن وذلك من قبل ان لكن لا يكون ما بعدها الا مخالفا لما قبلها كما ان إلا فى الاستثناء كذلك الا ان لكن لايشترط أن يكون مابعدها بعضا لما قبلها بخلاف الا فانه لايستثنى بها الا بعض من كل فعلى هذا تقول « ماجاءنى أحد الا حماراً » وما بالدار أحد الا وتداً فهذا المستثني وما كان مثله منصوب أبداً وذلك لتعذر البدل اذ لايبدل فى الاستثناء الا ما كان بعضاً للاول واذا امتنع البدل تعين النصب على ماذكرنا فى الاستثناء المقدم ، وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالاول نحو قولك ماجاءنى أحد الا حمارا وما بالدار أحد الا دابة فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل الحجاز وهى اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهب بني تميم وهو أن يجيزوا فيه البدل والنصب فالنصب على أصل الباب والبدل على تأويلين أحدهما انك اذا قلت ماجاءنى أحد الا حمار فكأنك قلت ماجاءنى الا حمار ثم ذكرت أحدا توكيدا فيكون الاستثناء من القدر الذى وقعت الشركة فيه بين الاحدين والحمار وهى الحيوانية مثلا أو الشيئية ويكون تقديره ماجاءنى حيوان أو شيء أحد أو غيره الا حمار ، الثانى من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحيتك الضرب كما قال

وخَيْلٍ قدْ دلفتُ لها بخيلٍ   تحيَّةُ بَينِهم ضَربٌ وَجيعُ

وقال الآخر   ليس بيني وَبينَ قَيسٍ عِتابٌ   غيرَ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

أى هذا الذى أقامه مقام التحية والعتاب ، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) وقوله تعالى (وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى) وبنو تميم يقرؤنها بالرفع يجعلون اتباع الظن علمهم وابتغاء وجه سبحانه نعمة لهم عنده ، ومنه قول الشاعر

وبَلْدَةٍ ليس لهـا أنِيسٌ   إلاَّ اليعافِيرُ وإلاَّ العِيسُ (١)

جعل اليعافير أنيس ذلك المكان ومثله قول النابغة

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائِلُها   عَيَّتْ جوَاباً وما بالربْعِ مِن أحَدِ

إلاَّ الأوارِيَّ لأْياً ما أُبيِّنُها   والنُّؤْيُ كالحَوضِ بالمَظْلومةِ الجَلَدِ (٢)

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه • وقد استشهد به فى كتابه مرتين الاولى لجواز اضمار حرف الجر فان التقدير (ورب بلدة) وليست الواو عنده عوضاً من رب كما هى عند غيره بل هى حرف عطف الا أنها دالة على رب • والثانية لرفع اليعافير والعيس بدلا من الانيس على الاتساع والمجاز اذ جعلها أنيساً . ويجوز فيهما النصب . والرفع والنصب لغتان أما بنو تميم فيرفعون وأما أهل الحجاز فينصبون . واليعافير أولاد الظباء واحدها يعفور والعيس بقر الوحش . وأصل العيس البياض سميت به البقر لبياضها • وأصله فى الابل فستعير للبقر . وهذا البيت من أرجوزة لجران العود فيما ذكره العيني ولم ينسبه الاعلم (٢) وهذا البيت من شواهد سيبويه أيضاً وقد استشهد به للنصب على الاستثناء المنقطع لانها من غير جنس الاحدين • وقد علمت أنه يجوز الرفع على البدل والتقدير وما بالربع أحد الا الاواري على أن تجعلها من

ينشد

ينشد برفع الأوارى ونصبها فمن رفع جعلها من أحدى ذلك المكان والوجه النصب وعليه أكثر الناس ، وأما الضرب الثانى وهو مالايجوز فيه الا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى (لاعاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) فمن فى موضع نصب لانه من غير الجنس لان عاصم فاعل ومن رحم معصوم أى من رحمه الله والفاعل ليس من جنس المفعول ، ومنهم من يجعله استثناء متصلا فيكون عاصم فاعلا بمعنى مفعول أى ذو عصمة نحو قوله تعالى (من ماء دافق) أى مدفوق وقوله تعالى (فى عيشة راضية) أى مرضية ومنه قول الشاعر ❊ أناشر لازالت يمينك آشره ❊ [1] بمعنى مأشورة أى مقطوعة وهو ضعيف لانه خلاف الظاهر وانما يصار الى مثله مالم يوجد عنه مندوحة ، ويجوز أن يكون متصلا من وجه آخر وذلك أن يكون من رحم هو الله تعالى لانه هو الراحم والمعنى لايعصم من أمر الله الا الله ، ومن ذلك ماحكاه سيبويه عن أبى الخطاب « مازاد الا مانقص وما نفع الا ماضر » فما الاولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها فى موضع مصدر منصوب وفى زاد ضمير يعود الى مذكور وكذلك فى نفع والمعنى مازاد النهر الا النقصان وما نفع زيد الا الضر أقام النقصان مقام الزيادة والضر مقام النفع كما يقال الجوع زاد من لا زاد له ، فهذا وأشباهه لايجوز فى المستثنى فيه الا النصب على لغة بنى تميم وغيرهم لتعذر البدل اذ لايمكن فيه تقدير حذف الاسم الاول وايقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك اذا قلت مافيها أحد الا حمار فلا يقال لا اليوم من أمر الله الا من رحم ، وكذلك اذا رددت المحذوف الذى هو خبر عاصم لم يجز أيضاً لو قلت فى لاعاصم لهم اليوم من أمر الله الا من رحم لا لهم اليوم من أمر الله الا من رحم لم يجز البدل وذلك لانه يبقى الجار والمجرور الذى هو الخبر بلا مخبر عنه وذلك لايجوز ولا معنى لذلك ، والنكتة فيه أن الاستثناء من الجنس تخصيص وفى هذا الباب استدراك فاعرفه ❊

قال صاحب الكتاب ﴿ والثانى جائز فيه النصب والبدل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ماجاءنى أحد الا زيدا والا زيد وكذلك اذا كان المستثنى منه منصوبا أو مجروراً والاختيار البدل قال الله تعالى (مافعلوه الا قليل) وأما قوله عز وجل (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله (فأسر بأهلك) ﴾

قال الشارح : قوله الثانى يريد النوع الثانى من القسمة الاولى وهى الانواع الخمسة وهذا هو المستثنى

جنس الاحدين توسعاً ومجازاً ❊ ويروى فى البيت الاول (وقفت فيها أصيلا كى أسائلها) ويروى بدل أصيلا (طويلا) ويروى (وقفت فيها أصيلا لا أسائلها) ويروى أصيلانا كما هنا فأما من روى أصيلا أو طويلا فروايته ظاهرة وأما من روى أصيلانا — بالنون — فتحتمل هذه وجهين أحدهما أن يكون الاصيلان تصغير أصلان — بضم الهمزة — وهو جمع أصيل كرغيف ورغفان وليس يخفى أن تصغير الجمع انما يجوز اذا كان من أوزان جموع القلة والوجه الثانى أن يكون أصيلان تصغير أصلان — بضم الهمزة كرمان — وهو مفرد بمنزلة غفران وتكلان والاوارى — ومثله الاواخى — محابس الخيل واحدها آرى ❊ واللأى البطء ❊ والنؤى حاجز من تراب يعمل حول الخباء ليدفع عنه الماء ويبعده . والمظلومة أرض حفر فيها الحوض لغير اقامة . والجلد الارض الغليظة الصلبة من غير حجارة وانما ذكر الجلد لان الحفر يصعب فيها فيكون ذلك أشبه شىء بالنؤى والبيتان من معلقة النابغة الذبيانى وقبلهما

يا دار مية بالعلياء فالسند ... أقوت وطال عليها سالف الامد

(١) استشهد بهذا على أن فاعلا يأتى بمعنى مفعول وقال فى القاموس: وأشر الخشب بالمنشار شقه والآشرة المأشورة اه

من كل كلام غير موجب تام ، وغير الموجب ما كان فيه حرف ناف أو استفهام أو نهى نحو قولك ماجاءنى من أحد الا زيدا وهل فى الدار أحد الا زيداً ولا يقم أحد الا زيد فهذا يجوز فى المستثني فيه النصب والبدل أما النصب فعلى أصل الاستثناء على ماتقدم وأما البدل ، وهو الوجه فعلى أن تجعل زيداً بدلا من أحد فيصير التقدير ماجاءنى الا زيد لان البدل يحل محل المبدل منه ألا ترى ان قولك مررت بأخيك زيد انما هو بمنزلة مررت بزيد لانك لما نحيت الاخ قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ماجاءنى أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ، وانما كان البدل هو الوجه لان البدل والنصب فى الاستثناء من حيث هو اخراج واحد فى المعنى وفى البدل فضل مشاكلة ما بعد الا لما قبلها فكان أولى ، وكان الكسائى والفراء يجعلان ماجعله سيبويه ههنا بدلا من قبيل العطف ، وقال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وأحد منفى وما بعد الا موجب والجواب انه بدل منه فى عمل العامل فيه وذلك أنا اذا قلنا ماجاءني أحد فالرافع لاحد هو جاءنى واذا لم نذكر أحدا وقلنا ما جاءنى الا زيد فالرافع لزيد هو جاءنى أيضاً فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاءنى اذا أفردته فذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع الاول منهما بالفعل لانه يتصل به ويكون الثانى تابعاً له كما يتبعه اذا قلت جاءنى أخوك زيد اذ الفعل لايكون له فاعلان ، وأما اختلافهما فى النفي والايجاب فلا يخرجهما عن البدل لانه ليس من شرط البدل أن يعد فى موضع الاول اذا قدرزواله بل من شرط البدل أن يعمل فيه مايعمل فى الاول فى موضعه الذي رتب فيه وقد يقع فى العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الاول موجباً والثانى منفياً فالعطف نحو جاءنى زيد لاعمرو ومررت بزيد لاعمرو ورأيت زيداً لاعمراً فالثانى معطوف على الاول وهما مختلفان فى المعنى من حيث النفى والاثبات وكذلك تقول فى الصفة مررت برجل لا كريم ولاعالم فكريم مخفوض لانه نعت لرجل وأحدهما موجب والآخر منفى واذا جاز ذلك فى العطف والنعت جاز مثله فى البدل لانه مثلهما من حيث هو تابع ، « فان قيل » فلم لا جاز البدل فى الايجاب كما جاز فى النفى فقلت جاءني القوم الا زيد كما قلت فى طرف النفى والا فما الفرق بينهما قيل لان عبرة البدل أن يحل محل المبدل منه وفى المنفى يصح حذف الاسم المبدل منه قبل الا ولا يصح ذلك فى الموجب لايقال أتانى الا زيد وانما كان كذلك من قبل ان النفي الذي قبل الا قد وقع على مالا يجوز اثباته من الاشياء المتضادة ألا ترى أنا اذا قلنا ماأتانى أحدكنا قد نفينا اتيان كل واحد على سبيل الاجتماع والافتراق ولو أخذنا نثبت اتيانهم على هذا الحد لكان محالا لانك توجب لهم الاتيان على هذه الاحوال المتضادة والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول ما زيد الا قائم نفيت عنه القعود والاضطجاع وأثبت له القيام ولا تقول زيد الا قائم فتوجب له كل حال الا القيام اذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع فلذلك ساغ البدل في المنفى ولم يسغ فى الموجب ، فأما قوله تعالى (مافعلوه الا قليل منهم) فشاهد على اختيار البدل فى النفى وذلك لاجماع القراء على رفع قليل الا أهل الشام فانهم نصبوه على أصل الباب ، وأما قوله تعالى (الا امرأتك) فان الجماعة قرؤا بالنصب الا أبا عمرو وابن كثير فانهما قرءا امرأتك بالرفع وانما كان الاكثر النصب ههنا لانه استثناء من موجب وهو قوله (فأسر بأهلك) ولم يجعلوه من أحد لانها لم يكن مباحا لها الالتفات ولو كانت مستثناة من المنهى لم

تكن داخلة فى جملة من نهى عن الالتفات ويدل على انه لم يكن مباحا لها الالتفات قوله تعالى (مصيبها ما أصابهم) فلما كان حالها فى العذاب كحالهم دل على انها كانت داخلة تحت النهي دخولهم ، وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لما ذكرناه من المعني ومجازها على أن يكون اللفظ نهياً والمعنى على الخبر كما جاء الامر بمعنى الخبر كقوله تعالى (فليمدد له الرحمن مداً) ألا ترى انه لا معنى للامر ههنا وانما المراد مده الرحمن مداً ومنه (أسمع بهم وأبصر) وهو كثير فى كلامهم •

قال صاحب الكتاب ﴿ والثالث مجرور أبداً وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء والمبرد يجيز النصب بحاشا ﴾

قال الشارح : أصل الاستثناء أن يكون بإلا وانما كانت الا هى الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حد الى حد بالحروف كما نقلت ما فى قولك ماقام زيد من الايجاب الى النفى وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر الى الاستخبار في قولك أقام زيد وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون الا هى الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص وتكتفى من ذكر المستثني منه اذا قلت ماقام الا زيد ، وماعداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما فمن ذلك غير وسوى وحاشا « فأما غير » فمحمولة على الا ومشبهة بها لان غيرا يلزمها أن يكون مابعدها على خلاف ماقبلها فى النفى والاثبات ألا ترى انك اذا قلت مررت بغير زيد فالذي وقع به المرور ليس زيدا وزيد لم يقع به المرور ولو قلت ما مررت بغير زيد لكان الذى نفى عنه المرور ليس بزيد ولم ينف المرور عن زيد فلما كان فى غير من مخالفة الاسم الذى بعدها مثل مخالفة ما قبل الا لما بعدها حملت عليها وجعلت هى وما أضيفت اليه بمنزلة الا وما بعدها الا ان ما بعد غير لايكون الا مخفوضاً لانها تلزم الاضافة لفرط ابهامها ، وأما سوى فظرف من ظروف الامكنة ومعناه اذا أضيف كمعنى مكانك فاذا قلت جاءنى رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أى فى موضعك وبدل منك فتنصب سواك على كل حال لانه ظرف ، وفى سوى ثلاث لغات فتح السين وكسرها وضمها فاذا فتحت مددت واذا ضممت قصرت واذا كسرت جاز فيه الامران واذا مددت تبين فيه الاعراب وظهر النصب واذا قصرت كان النصب منويا كما يكون فى عصا ورحى ، والذى يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة فتقول جاءنى الذى سواك ورأيت الذى سواك ومررت بالذى سواك كما تقول جاءنى الذى عندك ، ومما يدل على ظرفيتها أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك فى شيء من الاسماء الا ما كان ظرفا قال لبيد

وابذلْ سَوامَ المَـالِ إِ نَّ سَواءها دُهْماً وَجونا (١)

فنصب سواءها على الظرف ودهماً وجوناً اسم ان وتخطاه العامل الى ما بعده كما تقول ان عندك زيداً

---

(١) لبيد هو ابن ربيعة العامرى من عامر بن صعصعة بن معاوية وقد استشهد بالبيت على أن سواء تكون ظرفا وهو مذهب سيبويه والجمهور فهى عندهم لا تخرج عن النصب على أنها ظرف مكان . وابن مالك والزجاجى على أنها بمعنى غير فتقع صفة واستثناء . وسوام المال — بتشديد الميم على فواعل — ومثله السائمة الابل الراعية . والدهم جمع الادهم وهو من البعير الشديد الورقة حتى يذهب البياض وهو من أطيب الابل لحماً لا سيراً وعملا • والجون - بضم الجيم - جمع الجون بفتحها وهو من الابل والخيل الادهم •

قال الله تعالى (ان لدينا أنكالا وجحيما) الا ان فيه معنى الاستثناء كما كان في غير ألا ترى ان الذى هو مكانه وبدل منه غيره وليس اياه فلذلك تقول مررت بالقوم سواك وجاؤنى سواك ورأيتهم سواك فما بعد سوي مجرور وليس داخلا فيما قبلها كما كان فى غير كذلك الا ان بين غير وسوي فرقا وذلك ان سوى لاتضاف الى معرفة وهي باقيـة علي تنكيرها وكما كانت غير كذلك لان سوى ظرف فاضافته كإضافة خلفك وقدامك فوجب لذلك أن يكون معرفة ، « فان قيل » فأنتم تصفون النكرة بسوى كما تصفونها بغير فتقولون مررت برجل سواك كما تقولون بغيرك فما بالكم فرقتم بينهما قيل الوصف بسوى لا على حد الوصف بغير لانه لا يجري عليه في اعرابه انما هو منصوب على الظرف والعامل فيه الاستقرار وذلك الاستقرار هو الصفة كما تقول مررت برجل عندى ، وذهب الكوفيون الى أنها اذا استثني بها خرجت عن حكم الظرفية الى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير فى الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجر عليها كما تدخل على غير نحو قول الشاعر

تَجانَفُ عن جَوِّ اليَمامَةِ ناقَتِي ... وما قصدتْ من أهْلِها لِسوائِكا (١)

وقال أبو دؤاد

وكُـلُّ مَن ظَنَّ أنَّ المَوْتَ مُخطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بسواء الحَقِّ مَكذُوبُ (٢)

ولا دليل فى ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة ، « وأما حاشا » فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو ومابعده فى موضع نصب بمـاقبله وفيه معني الاستثناء كما ان حتي حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتاني القوم حاشا زيد وما أتانى القوم حاشا زيد والمعنى سوى زيد قال الشاعر

حَاشَا أبِي ثَوْبانَ إنَّ بِه ... ضِنًّا عن المَلْحاة والشَّتْمِ (٣)

---

(١) هذا البيت للاعشى ميمون وقد استشهد به سيبويه مرتين الاولى (ج ١ ص ١٣) على أن دخول اللام على سواه ضرورة سهلها وقوعها فى موقع غير لان من حق سواء ألا تستعمل فى الكلام الا ظرفاً . والثانية فى باب ماينتصب من الاماكن والوقت لانها ظروف و(ج ١ ص ٢٠٣) قال ومن ذلك أيضاً هذا سواءك وهذا رجل سواءك فهذا بمنزلة مكانك اذا جعلته فى معنى بدلك ولا يكون اسما الا فى الشعر اه ويقصد أنه لا يخرج عن الظرفية الا للضرورة فيـنزل منزلة غير . والتجانف الانحراف . يريد أنه انما عول فى قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله وجعل الفعل للناقة مجازاً

(٢) أبو دؤاد هو حارثة بن الحجاج بن أياد بن نزار : وقد استشهد به الشارح لمذهب الكوفيين من أن سواء اذا استثنى بها خرجت عن الظرفية وصارت اسما بدليل أن حرف الجر يدخل عليها . ومحل الاستشهاد قوله (بسواء) وقد علمت أن سيبويه يجعل ذلك وأمثاله ضرورة تجوز للشاعر ولا تجوز لغيره وهذا عنده وقول المرار العجلى

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

مثل قول خطام المجاشعى :

وصاليات ككما يؤثفين

حيث أدخل حرف الجر على الحرف حين اضطر لجعل الثانى بمعنى مثل

(٣) هذا البيت من قصيدة للجميح وهو منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف . ونسبه صاحب تاج العروس لسبرة ابن عمرو الأسدي وذلك خطأ . واعلم أن النحاة هكذا ينشدونه كما ذكره الشارح وهو خطأ فانهم لفقوا بيتاً واحداً من بيتين وهما كما ورد فى رواية المفضليات :

حاشا أبي ثوبان ان أبا ... ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبدالله ان به ... ضنا عن الملحاة والشتم

والبكمة الابكم : والفدم الغبي العيى . والضن ـ بكسر الضاد ـ البخل . والملحاة ـ بفتح الميم ـ مصدر ميمى بمعنى الملاحاة وهى المنازعة. وأبو ثوبان : كنية رجل يؤخذ من البيتين أن اسمه عمرو بن عبدالله

وزعم

وزعم الفراء ان حاشا فعل ولا فاعل له وأن الاصل في قولك حاشا زيد حاشا لزيد فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسد لان الفعل لا يخلو من فاعل ، وذهب أبو العباس المبرد الى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلا ينصب ما بعده واحتج لذلك بأشياء منها أنه يتصرف فتقول حاشيت أحاشي قال النابغة

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ (١)

والتصرف من خصائص الافعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد قال الله تعالى (حاشا لله) ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت القراء الا أباعمرو حاش لله وليس القياس في الحروف الحذف انما ذلك في الاسماء نحو أخ ويد وفي الافعال نحو لم يك ولا أدر وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبوعمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب ، وحكي أبوعثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابياً يقول اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ فنصب بحاشا فاذاً يكون حالها كحال خلا ، وقال أبواسحق حاشا لله في معنى براءة الله مأخوذ من قولهم كنت في حشا فلان أي في ناحيته من قول الشاعر * بأي الحشا أمسي الخليط المباين (٢) *

فاذا قال حاشا لزيد فمعناه تباعد فعلهم وصار في حشا منه أي في ناحيته كما أنك اذا قلت قد تنحى معناه قد صار في ناحية منه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما وقول امرئ القيس * ولا سيما يوم بدارة جلجل * ويروى مجروراً ومرفوعا وقد روى فيه النصب ﴾

قال الشارح : « لا سيما » كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض فمن خفض جعل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها باضافة السي اليه كأنه قال ولا سي زيد أي ولا مثل زيد ومن رفع جعل ما بمعني الذي ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعني سي الذي هو زيد وهو العائد الى الذي ومثله قوله تعالى (تماماً على الذي أحسن) برفع أحسن على تقدير الذي هو أحسن وكقراءة من قرأ مثلا ما بعوضة وهو قبيح جداً لحذف ما ليس بفضلة ، والسي منصوب بلا وليس بمبني لانه مضاف الى ما بعده ولا يبنى ما هو مضاف لان المبني مشابه للحروف ولا يصح اضافة الحروف مع أن فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك اجحاف والسي المثل قال الحطيئة

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ ... هَمُوزَ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ (٣)

---

(١) استشهد بهذا البيت لمذهب المبرد من أن حاشا كما تكون حرفاً تكون فعلا بدليل تصرفها في مثل هذا البيت ولهذا المعنى بعينه استشهد الرضى بهذا البيت : والضمير البارز المتصل في قوله يشبهه راجع الى النعمان بن المنذر ممدوح النابغة والبيت من قصيدة له يمدحه ويعتذر له

(٢) استشهد به على أن الحشا في اللغة الناحية • وقال في القاموس (وأنا في حشاه كنفه وناحيته)

(٣) الحطيئة هو جرول بن أوس : والبيت من قصيدة له يمدح بها بني عدي بن فزارة وقبله

فأبلغ عامراً عني رسولا * رسالة ناصح بكم حفي ... وعامر هو ابن الطفيل والرسول الرسالة بعينها وهموز الناب مأخوذ من همزه اذا دفعه • قال أبو الحسن السكري (السي العدل يقال فلان سي فلان اذا كان مثله) ولهذا المعنى استشهد الشارح بالبيت

والتثنية سيان قال أبوذؤيب

وَكَانَ سِيانِ أَنْ لا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِها وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ (١)

ولا يستثني بسيما الا ومعه جحد لو قلت جاءني القوم سيما زيد لم يجز حتى تأتي بلا ولا يستثنى بلا سيما الا فيما يراد تعظيمه فأما بيت امرىء القيس

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ كانَ مِنْهُنَّ صالِحٌ وَلاَ سِيَّما يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ (٢)

فانه روى بجر يوم ورفعه على ما ذكرناه وقد روي منصوبا على الظرف وهو قليل شاذ *

قال صاحب الكتاب ﴿ والخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد ﴾

قال الشارح : اذا استثنيت بالا من كلام منفي غير تام وذلك بأن يكون ما قبل الا محتاجاً الى ما بعدها ومثال ذلك « ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد » وما ذهب الا عمرو فهذا لا يكون فيه الا الرفع لان للفعل المفرغ لما بعد الا أن يعمل فيه والاصل أن تقول ما جاءني أحد وما ذهب أحد أو شيء ليصح معنى الاستثناء لان الاستثناء تخصيص صفة عامة على ما ذكرنا الا أنك حذفت الفاعل استغناء عنه لعموم النفي وأنت تريده ولسنا نعني أنه مضمر وأن المذكور بعد الا بدل منه وانما نعني أن المعنى على ذلك ولما حذفت ما كان يجب أن يشغل به الفعل المنفي لم يجز ترك الفعل بلا فاعل أو ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بد من اسناد هذا الحديث الى محدث عنه وشغل هذا الفعل بشيء يرتفع به كما لم يكن بد من شغل الفعل بالمفعول اذا لم يسم الفاعل فرفعت به ما بعد الا وأقمته مقام من لم يذكر اذ كان بعضه ، ولم يكن ذلك بأبعد من اقامة المفعول مقام الفاعل وليس منه وانما أقمته مقام الفاعل وشغلت الفعل به لفظاً دل الاستثناء على المحذوف من جهة المعنى كما دل تغيير بنية الفعل في ما لم يسم فاعله بعد اقامة المفعول مقام الفاعل على أن ثم فاعلا لهذا الفعل غير المذكور ، والذي يدل على أن الفعل عامل فيما بعد الا ومسند اليه أمران أحدهما أن هنا فعلا لا بد له من فاعل وليس هنا فاعل سوى الموجود ولا يقال الفاعل محذوف اذ الفاعل لا يجوز حذفه والثاني أنه قد يؤنث الفعل لتأنيث المستثني فيقال ما قامت الا هند قال ذو الرمة

(١) استشهد بالبيت على أن تثنية سي سيان . قال ابن هشام (وتثنيته سيان ويستغنى حينئذ عن الاضافة كما استغنت عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان . واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان الا شاذاً كقوله :

فيارب ان لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلداً اه . وسرح نعمه من باب منع أسامها . والنعم الابل والسوح ومثله الساح جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين دور الحي

(٢) امرؤ القيس هو حندج بن حجر حامل لواء الشعراء وسابقهم . وقد ذكر الرواة أنه يروى بالحركات الثلاث في يوم . قال ابن هشام (يجوز في الاسم الذي يقع بعد لاسيما الجر والرفع مطلقاً ويجوز النصب أيضاً اذا كان نكرة وقد روي بهن ولاسيما يوم الخ) اه . وقال التبريزي (ويروى ولاسيما يوم ويوم بالجر والرفع فمن جره جعل ما زائدة للتوكيد وهو الجيد ومن رفعه جعل ما بمعنى الذي وأضمر مبتدأ والمعنى ولا سيما هو يوم وهذا أقبح جداً لانه حذف اسماً منفصلا من الصلة وليس هذا بمنزلة قولك الذي أكلت خبز لان الهاء متصلة فحسن حذفها) اه . ولم يذكر التبريزي رواية النصب وجعلها ابن هشام تمييزاً قال (والنصب يقع على وجه التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو قوله تعالى (ولو جئنا بمثله مدداً) اه . ودارة جلجل - بضمتين بينهما سكون - موضع

بَرَى النَّحزُ وَالأَجْرَازُ ما في غُرُوضِـها فما بَقِيَتْ إلاَّ الصُّدُورُ الجَرَاشِمُ (١)

ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة من القراء غير السبعة فأصبحوا لا ترى لا مساكنهم فأنث وان كان القياس التذكير لانه من مواضع العموم والتذكير اذ التقدير فما بقي شيء ولا يرى شيء فاذا قلت ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فهو بمنزلة قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد في أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول بعد الا كما عمل اذا لم يكن الا مذكورا وهذا معنى قوله « جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء » وفائدة الاستثناء في قولك ما قام الا زيد اثبات القيام له ونفيه عمن سواه ولو قلت قام زيد لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والمشبه بالمفعول منها هو الاول والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لمجيئه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف *

قال الشارح : قوله « والمشبه بالمفعول منها هو الاول » يريد المستثني من الموجب نحو قولك قام القوم الا زيدا لان الاستثناء جاء بعد ما تم الكلام بالفاعل كما يأتي المفعول كذلك نحو قولك ضرب زيد عمرا قوله « والثاني في أحد وجهيه » يريد به ما يجوز من النصب والبدل في المستثنى من المنفي التام نحو قولك ما جاءني أحد الا زيد فانه يجوز فيه النصب على أصل الباب وهو المشبه بالمفعول والبدل ، والفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام أحد الا زيد أنك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول به واذا أبدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع المعتمد في نحو زيد في الدار قائماً ، وقوله « وله شبه خاص بالمفعول معه » يريد أن الفعل كما لم يتعد الى المفعول معه الا بواسطة الواو وتقويته كذلك الا تقوية للفعل قبلها لا يتعدى الى المستثني الا بواسطتها وليس واحد منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه *

* فصل * قال صاحب الكتاب * وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب، وقولوا انما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لابهامه *

قال الشارح : لما كانت الا حرفا لا يعمل شيئاً ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها تخطى عمل ما قبلها الى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام الا زيد وما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد « وغير » اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لان اضافتها اليه لازمة فصار الاعراب

(١) ذو الرمة هو غيلان بن عقبة بن مسعود ويكنى أبا الحارث وهو من بني عدي بن عبدمناة بن أد . وذو الرمة لقب لقبته به صاحبته مية وتقول براه السفر والاين أي هزله وأضعفه . والنحز مأخوذ من قولهم بعير ناحز ونحيز وناقة نحزة أي أصابها النحاز ـ بوزن غراب ـ وهو داء للابل في رئتها تسعل به شديداً . والاجراز يحتمل أن يكون بكسر الهمزة مصدراً من قولهم أجرزت الناقة فهي مجرز أي هزلت ويحتمل أن يكون بفتح الهمزة جمعاً لقولهم أرض جرز ـ بضمتين أو بضم فسكون ـ وأجرز اذا كانت لا تنبت أو أكل نباتها أو لم يصبها مطر . والغروض جمع للغرض ـ بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة ـ وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج والمراد به مكانه الذي يشد عليه . والجراشم جمع جرشم ـ بوزان قنفذ ـ وهو العظيم من الابل والخيل والمعنى أن هذه الناقة قد هزلها المرض وأضعفها حتى لم يبق منها الا صدرها العظيم

الواجب الاسم الواقع بعد الا حاصلا فى نفس غير فاذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد إلا نحو قام القوم الا زيدا وكذلك اذا كان الثانى منقطعاً ليس من جنس الاول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول الا حمارا وكذلك اذا قدمته على المستثنى منه نحو قولك ما جاءنى غير زيد أحد كما قلت ما جاءنى الا زيدا أحد وتقول ما جاءنى أحد غير زيد فيجوز فى غير الرفع والنصب كما كان ذلك جائزا مع الا ، « فان قيل » كيف جاز أن تقول قام القوم غير زيد فتنصب غيرا بالفعل قبله وهو لازم غير متعد فالجواب أن غيرا ههنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الابهام ألا ترى أنك اذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما أن سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم الى سوي بنفسه كذلك يتعدى الى غير لانه فى معناه وهذا معني قوله « وقالوا انما عمل فيه الفعل غير المتعدي لشبهه بالظرف » يريد سوى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واعلم أن إلا وغيرا يتقارضان ما لكل واحد منهما ، فالذي لغير فى أصله أن يكون وصفاً يمسه اعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة ، ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قاصدا الى أن مرورك كان بانسان آخر أو بمن ليست صفته صفته ، وفى قوله عز وجل (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون فى سبيل الله) الرفع صفة للقاعدون والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء، ثم دخل على إلا فى الاستثناء ﴾

قال الشارح : قوله « يتقارضان ما لكل واحد منهما » يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به فحكم غير الذى هو مختص به الوصفية أن يكون جاريا على ما قبله تحلية له بالمغايرة فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معار من إلا ويوضح ذلك ويؤكده أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قولك عندي مائة غير درهم اذا نصبت كانت استثناء وكنت مخبرا ان عندك تسعة وتسعين درهما واذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها وكذلك اذا قلت عندى درهم غير دانق وغير دانق اذا استثنيت نصبت واذا وصفت رفعت وتقول عندي درهم غير زائف ورجل غير عاقل فهذا لا يكون فيه غير الا وصفاً لا غير لان الزائف ليس بعضاً للدرهم ولا العاقل بعض الرجل وحقيقة الاستثناء اخراج بعض من كل والفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء أنها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذى وصفته بها شيئاً ولم تنف عنه شيئاً لانه مذكور على سبيل التعريف فاذا قلت جاءنى رجل غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاءنى رجل ليس بزيد وأما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفى واذا كان قبلها نفى فما بعدها ايجاب لانها ههنا محمولة على الا فكان حكمها كحكمه ، وقوله « يمسه اعراب ما قبله » يشير الى أنه وصف يتبع ما قبله فى اعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول هذا رجل غيرك فترفعه لان موصوفه مرفوع تقول رأيت رجلا غيرك ومررت برجل غيرك كما تقول هذا رجل عالم ورأيت رجلا عالماً ومررت برجل عالم فيكون اعراب عالم كاعراب الرجل من حيث هو نعت له ، وقوله « ودلالته عليها من وجهين من جهة

الذات ومن جهة الصفة » يريد أنه قد دل على شيئين على الذات الموصوفة وهو الانسان مثلا وعلى الوصف الذى استحق به أن يكون غيرا وهو المغايرة كما أنك اذا قلت أسود فقد دل على شيئين على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسود فهما شيئان حامل ومحمول فالحامل الذات والمحمول السواد وكذلك ضارب دل على الضرب وذات الضارب ، وأما « قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر) الخ » فقد قرىء بالرفع والجر والنصب فالرفع على النعت للقاعدون ولا يكون ارتفاعه على البدل فى الاستثناء لانه يصير التقدير فيه لا يستوي الا أولو الضرر وليس المعنى على ذلك انما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء والمجاهدون والجر على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد والنصب على الاستثناء ، وقوله « ثم دخل على إلا فى الاستثناء » يريد أن أصل غير أن يكون صفة لما ذكرناه ثم دخل على الا المضارعة بينهما فاستثني به كما يستثنى بالا •

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد دخل عليه الا في الوصفية وفى التنزيل (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) اى غير الله ومنه قوله

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ

ولا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا لو قلت لو كان فيهما الا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز وشبهه سيبويه (١) بأجمعون ﴾

قال الشارح : « وقد حملوا الا على غير فى الوصفية » فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس اياه او من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثانى مما دخل فى الاول فتقول جاءنى القوم الا زيدا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم واذا قلت ما أتاني احد الا زيد جاز ان يكون الا وما بعدها بدلا من احد وجاز ان يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى « (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) والمراد غير الله فهذا لايكون الا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء لانه يصير فى تقدير لو كان فيهما الا الله لفسدتا وذلك فاسد لان لو شرط فيما مضى فهى بمنزلة إن في المستقبل وأنت لو قلت ان أتانى الا زيد لم يصح لان الشرط فى حكم الموجب فكما لايصح أتانى الا زيد كذلك لايصح ان أتانى الا زيد فلو نصبت علي الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة الا الله لجاز ، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معدى كرب • وكل أخ مفارقه أخوه الخ • (٢) فالا وما بعدها بمعنى غير صفة لكل ولوجعله وصفاً لأخ لخفض وقال الا الفرقدين لان ما بعد الا فى الوصف يكون اعرابه تابعاً لاعراب

(١) حيث قال (ج ١ ص ٣٧١) ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون لا يجرى فى الكلام الا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار اه

(٢) ذكر المصنف تكملته ونسبه الى عمرو بن معديكرب قال الاعلم (ويروى لسوار بن المضرب) اه وهذا البيت من شواهد سيبويه استشهد به لوقوع الا صفة لكل كما تقع غير . ولهذا استشهد به المؤلف هنا وتقدير الكلام وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه . قال الاعلم (وهذا على مذهب الجاهلية كأنه قال هذا قبل الاسلام ، ويحتمل أن يريد فى مدة الدنيا) اه • والفرقدان تثنية فرقد ـ بوزان جعفر ـ وهو النجم الذى يهتدى به ومثله فرقود ـ بوزن عصفور ـ

ماقبلها والمراد كل أخ مفارقه أخوه غير الفرقدين فانهما لا يفترقان فى الدنيا كافتراق الاخوين ، واعلم انه لا يجوز أن تكون الاصفة الا فى الموضع الذى يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد فى معني الجمع إما نكرة منفية واما فيـه الالف واللام لتعريف الجنس لان هذا هو الموضع الذى تجتمع فيه هى وغير فتقارضا ولم تكن بمنزلتها فى غير هذا الموضع لانهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجل الا زيد على معني غير زيد لم يجز لان الا موضوعة لان يكون ما بعدها بعضا لما قبلها وليس زيد بعضا لرجل فامتنع لذلك ، وقوله « لايجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعاً » يريد ان الا وما بعدها انما تكون صفة اذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حـذف الموصوف فيه واقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لان غيرا اسم متمكن تعمل فيه العوامل فيجوز أن يقام مقام الموصوف فاذا قلت مررت بمثلك وان كان تقديره برجل مثلك فليس خفضه هنا بحكم التبعية بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرك فارتفاعه بالفعل قبله كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنه صفة تابع فالا انمـا وصف بها حملا على غير واذا كانت غير نفسها اذا حذف موصوفها لاتبقى نعتا اذ النعت يقتضي منعوتاً متقدماً عليه كان ماحمل عليه وهو حرف لايعمل فيه عامل لارافع ولا ناصب ولا خافض أشد امتناعا فلم يجز لذلك حـذف الموصوف وإقامته مقامه فلا تقول ما قام الا زيد وأنت تريد الصفة كما جاز ماقام غيرزيد « وقدشبهه سيبويه بأجمعون » فى التأكيد من حيث انه لايكون الا تأكيداً كالنعت ولا يجوز حذف المؤكد واقامته مقام المؤكد فلا يكون الا بعد مذكور كما ان الا فى الصفة كذلك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ماجاءنى من أحد الا عبد الله وما رأيت من أحد الا زيدا ولا أحد فيها الا عمرو فتحمل البـدل على محل الجار والمجرور لاعلى اللفظ وتقول ليس زيد بشيء الا شيئا لايعبأ به قال طرفة

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إلاَّ يدًا ليْستْ لها عضُدُ (١)

وما زيد بشيء الا شيء لايعبأ به بالرفع لاغير ﴾

قال الشارح : اعلم أن من الحروف ماقد تزاد فى الكلام لضرب من التأكيد وتختص زيادتها بموضع دون موضع فمن ذلك من قد تزاد مؤكدة وتختص بالنفي والدخول على النكرة لاستغراق الجنس فتارة تفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وتارة تؤكده فمثل الاول قولك ماجاءنى من رجـل فمن أفادت العموم واستغراق الجنس لانك لو قلت ماجاءنى رجل جاز أن يكون نافياً لمجيء رجل واحد وقد جاءك أكثر

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه استشهد به فى باب ما حمل على موضع العامل فى الاسم والاسم لا على ما عمل فى الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه فى موضع اسم مرفوع أو منصوب {ج ١ ص ٣٦٣} ولم ينسبه الأعلم لأحد ونسبه المصنف هنا لطرفة وكذلك نسبه الشارح فيما يأتى قريباً . ورواية سيبويه والأعلم (يابنى لبينى لستما بيد) الخ . والشاهد فيه نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه والتقدير لستما يدا الا يدا لا عضد لها ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لأن ما بعد ألا موجب والباء مؤكدة للنفى. ويروى: (ألا يدا مخبولة العضد) والخبل الفساد والمعنى انتما أو أنتم فى الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها فلا غناء بها ولا منفعة

ومثال

ومثال الثاني قولك ما أتاني من أحد والمعنى ما أتاني أحد لان أحداً عام من غير دخول من كطوري وعريب وانما أكدت ، فاذا قلت « ما أتاني من أحد الا زيد » جاز في اعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء والرفع على البدل من الموضع لان موضعه لو لم يكن الخافض رفع لان من لو لم تدخل لقلت ما أتاني أحد الا زيد ولا يجوز خفض زيد على البدل من اللفظ لان خفضه بمن ولا يجوز دخول من هذه على موجب وما بعد الا ههنا موجب لانه استثناء من منفي والمستثني من المنفي موجب فامتنع البدل من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذت من أحد الا زيد لجاز الخفض فيما بعد الا على البدل من المخفوض لان من هذه من صلة أحد فهي تدخل على المنفي والموجب بخلاف الاولى ، وتقول « لا أحد فيها الا زيد » ولا إله الا الله بالرفع على البدل من موضع لا أحد لانه في موضع اسم مبتدأ ولا يجوز حمل ما بعد الا على النصب الذي توجبه لا النافية لان لا انما تعمل في منفي وما بعد الا هنا موجب ولان المنفي ههنا مقدر بمن والمعنى لا من أحد ولذلك وجب بناؤه فلم يصح البدل منه لانه لا يصح تقدير من هذه بعد الا ، ومن ذلك قولك « ليس زيد بشيء الا شيئاً لا يعبأ به » ولا يجوز فيه الا النصب على البدل من المحل لان محله نصب والتقدير ليس زيد شيئا الا شيئاً لا يعبأ به ولا يجوز الخفض على البدل من اللفظ لان خفضه بتقدير الباء وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفي ولا تكون مع الموجب وما بعد الا هنا موجب فلذلك لم يجز الخفض ، قال الشاعر * أبني لبيني الخ * البيت لطرفة بن العبد والشاهد انه نصب يداً الثانية لوقوعها بعد الا بدلا من محل الجار والمجرور لتعذر حمله على لفظ المخفوض لان ما بعد الا موجب والباء مؤكدة للنفي ويروى مخبولة العضد والخبل الفساد والمعنى أنتم في الضعف وقلة الانتفاع كيد لا عضد لها ، وتقول « ما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به » بالرفع لا غير وذلك لان الجار والمجرور عند بني تميم في موضع رفع لانهم لا يعملون ما لعدم اختصاصها واذا كان في موضع رفع تعذر حمله على اللفظ الذي هو الجر لما ذكرناه من ان هذه الباء لا تزاد مع الموجب وما بعد الا هنا موجب فحمل على الموضع وهو الرفع ، وعند أهل الحجاز أن الجار والمجرور في موضع نصب لانهم يحملون ما على ليس لشبهها بها من جهة النفي فاذا دخلت الا بطل عملها لانتقاض النفي وصاروا الى أقيس اللغتين وهي لغة بني تميم فلذلك رفعت ، ومثله ما كان زيد بغلام الا غلاماً صالحا بنصب الغلام لانه بدل من محل الغلام الاول ومحله نصب بأنه خبر كان ويدل على ذلك انك لو حذفت الاسم المستثني منه لقلت ما أنت الا شيء لا يعبأ به بالرفع وما كان زيد الا غلاماً صالحا بالنصب ، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد الا الخفض اذا كان نكرة ولا يجوز في المعرفة فتقول على هذا ما أتاني من أحد الا رجل وما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به ولو قلت الا زيد وما أنت بشيء الا الشيء التافه لم يجز والصواب المذهب الاول وهو رأي سيبويه لما ذكرناه من أن حرف الخفض في هذا الموضع انما دخل لتأكيد النفي ولا يتعلق بموجب وما بعد الا موجب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وان قدمت المستثني على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحدهما وهو اختيار سيبويه أن لا تكترث للصفة وتحمله على البدل والثاني أن تنزل تقديمه على الصفة

منزلة تقديمه على الموصوف فتنصبه وذلك قولك ما أتاني أحد الا ابوك خير من زيد وما مررت بأحد الا عمرو خير من زيد أو تقول الا أباك والا عمراً ﴾

قال الشارح : « اذا تقدم المستثني على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان » أحدهما مذهب سيبويه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله لان الاعتبار بتقديم المبدل منـه وهو الاسم ولا تكترث للصفة لانها فضلة والثانى أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازنى وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد واذا كانا كالشيء الواحد كان تقـديمه على الصفة بمنزلة تقـديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثني منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة ، ومما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل ان الموت الذى تفرون منـه فانه ملاقيكم) ألا ترى أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا لوصفك اياه بالذي كما تدخل اذا كان المخبر عنه الذى وكان موصولا بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جار ومجرور ، مثال ذلك قولك « ما أتانى أحد الا أبوك خير من زيد » فقولك خير من زيد وصف لاحد المستثنى منه والاب هو المستثنى وقد تقدم على الصفة وأبدلته منه وان شئت نصبت وقلت الا أباك ، وتقول « ما مررت بأحد الا عمرو خير من زيد » فقولك خير من زيد نعت أحد وعمرو مخفوض لانه بدل منه وان شئت نصبت على الاستثناء ٭

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول فى تثنية المستثنى ما أتاني الا زيد الا عمراً والا زيداً الا عمرو ترفع الذى أسندت اليـه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعـه لانك لا تقول تركونى الا عمرو ؛ وتقول ما أتانى الا عمراً الا بشراً أحد منصوبين لان التقدير ما أتانى الا عمرا أحد الا بشر على ابدال بشر من أحد فلما قدمته نصبته ﴾

قال الشارح : اذا قلت « ما أتانى الا زيد الا عمرا أو الا زيدا الا عمـرو » فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه وذلك أن المستثني منه محذوف والتقدير ما أتانى أحد الا زيدا الا عمرا لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل ولـما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجز رفع الآخر لان المرفوع بعد الا انما يرفع على أحد وجهين اما أن يرفع بالفعل الذى قبله اذا فرغ الفعل واما أن يرفع لانه بدل من مرفوع قبله ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين لان أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ولا يكون بدلا لان الثانى ليس الاول ولا بعضاله ولا مشتملا عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفى من الاول فيبدل منه وانما المعنى على أنهما لم يدخلا فى نفى الاتيان ، وقوله « لانك لا تقول تركونى الا عمرو » اشارة الى أن الثـاني مستثني من الاول والاول موجب والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعاً ، « فان قيل » كيف استثنيته منه وليس بعضاً له قيـل لان زيدا بعض القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض والبعض يقع على القليل والكثير ، ولم يجز نصبهما جميعاً لان الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل فلما امتنع رفعهما معاً ونصبهما معاً تعين رفع أحدهما ونصب الآخر ؛ والاسمان جميعاً مستثنيان فمعناهما في ذلك واحد وان اختلف اعرابهما ومما يدل على أنهمـا

مستثنيان

مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكنت تنصبهما نحو قولك « ما أتاني الا زيدا الا عمرا أحد » والذى يوضح ذلك قول الكميت

فَمَا لِيَ إلاَّ اللهُ لاَ ربَّ غَيْرَهُ ... وَما لِيَ الا اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ(١)

نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب وهذا واضح *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا قلت ما مررت بأحد الا زيد خير منه كان ما بعد الا جملة ابتدائية واقعة صفة لاحد والا لغو فى اللفظ معطية فى المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم ﴾

قال الشارح : اعلم أن الا تدخل بين المبتدأ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فمثال دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيد الا قائم فقائم خبر زيد فكأنك قلت زيد قائم لكن فائدة دخول الا اثبات الخبر للاول ونفى خبر غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدر والتقدير ما زيد شىء الا قائم فشىء هنا في معني جماعة لان المعنى ما زيد شىء من الاشياء الا قائم ، ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك ما مررت بأحد الا كريم وما رأيت فيها أحدا الا عالماً أفدت بالا اثبات مرورك بقوم كرام وانتفاء المرور بغير من هذه صفتهم وكذلك أثبت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم ؛ وتقول فى الحال ما جاء زيد الا ضاحكا فتنفى مجيئه الا على هذه الصفة ، وقد تقع الجمل موقع هذه الاشياء بعد الا كما تقع موقعها فى غير الاستثناء فتقول ما زيد الا أبوه منطلق فأبوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر فى موضع خبر المبتدأ الاول الذي هو زيد وتقول فى الصفة « ما مررت بأحد الا زيد خير منه » فقولك زيد خير منه جملة من مبتدأ وخبر فى موضع مخفوض نعت لاحد كأنك قلت مررت بقوم زيد خير منهم وأفادت الا انتفاء مرورك بغير من هذه صفتهم ، وتقول فى الجملة اذا وقعت حالا ما مررت بزيد الا أبوه قائم وما مررت بالقوم الا زيد خير منهم فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة وقد يجوز فى قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه أن تكون الجملة فى موضع الحال أيضاً لان الحال من النكرة جائز وان كان ضعيفاً ويجوز أن تدخل عليه الواو فتقول ما مررت بأحد الا وزيد خير منه وما كلمت أحدا الا وزيد حاضر فزيد حاضر فى موضع الحال ولا يجوز حذف الواو من ههنا كما جاز حذفها من الاول لخلو الجملة من العائد الرابط وأما الواو هى الرابطة وليس الاول كذلك لان فيه ضميرا رابطا فان أتيت بالواو كان تأكيدا للارتباط وان لم تأت بها فالضمير كاف ، ولا تقع الجملة فى هذه المواضع الا أن تكون اسمية من مبتدأ وخبر ولا تكون فعلية لان الا موضوعة لاخراج بعض من كل فاذا تقدم الا الاسم فلا يكون بعدها الا الاسم لانهما جنس واحد فيصح أن يكون بعضاً له فلو قلت ما زيد الا قام على أن تجعل قام خبرا وما أتانى أحد الا قام أخوه ونحو ذلك لم يجز لما ذكرت لك ، ولو قلت ما زيد الا يقوم أو ما أتانى

---

(١) الكميت هو ابن زيد بن خنيس الأسدى من ثعلبة بن دودان بن أسد وهو شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبير بأيامها من شعراء مضر وألسنتها والمتعصبين على القحطانية المقارنين المقارعين لشعرائهم العلماء بالمثالب والأيام المفاخرين بها. والبيت من شواهد سيبويه فى باب تثنية المستثنى أى تكراره {ج١ص٣٧٣} والشاهد فيه تكرير المستثنى بالا وغير والتقدير ومالى ناصر الا الله غيرك فالله بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما تقدما على المستثنى منه وهو ناصر لزما النصب من جهة أن البدل لا يتقدم على المبدل منه

أحد الا يضحك لكان جيداً لان الفعل المضارع مشابه للاسم فكان له حكمه ، وقوله « والا لغو فى اللفظ معطية فى المعنى فائدتها جاعلة زيدا خبرا من جميع من مررت بهم » يعني أنه ليس فى اللفظ مستثنى منه وانما عمل فى ما زيد الا قائم مبتدأ وخبر وفى قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه صفة وموصوف أو حال وذو حال فجري مجرى العامل المفرغ للعمل من نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا من حيث أن ما قبل الا يقتضى ما بعدها اقتضاء لا يتم المعنى الا به الا أنها من جهة المعني تفيد الاستثناء من حيث جعلت زيدا خيرا من جميع ما مررت به فى قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه ونفيت زيدا أن يكون شيئاً الا قائماً فى قولك ما زيد الا قائم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى فى قولهم نشدتك بالله الا فعلت والمعني ماأطلب منك الا فعلك وكذلك أقسمت عليك الا فعلت وعن ابن عباس بالايواء والنصر الا جلستم وفي حديث عمر عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا بمعني الا ضربت ﴾

قال الشارح : « قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى » لدلالة الفعل علي المصدر فقالوا « نشدتك الله الا فعلت » والمراد فعلك وذلك أن نشد فعل قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعديا الى مفعول واحد والآخر أن يكون متعديا الي مفعولين فالمتعدي الى مفعول واحد قولهم نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدوا لنصيب

ظَلِلْتُ بِذِي دَوْرَانَ أَنْشُدُ نَاقَتِي وَمالى عليها من قَلُوصٍ ولاَ بَكْرِ (١)

والناشد الطالب وأنشد الاصمعي عن أبي عمرو

يُصِيخُ للنَّبْأَةِ أَسْمَاعَهُ إِصاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ (٢)

الاصاخة الاستماع والناشد الطالب والمنشد المعرف

الضرب الآخر أن يتعدى الى مفعولين من باب نشدت وذلك قولهم « نشدتك الله الا فعلت » هكذا حكاه سيبويه وهو كلام محمول على المعنى كأنه قال ما أنشد الا فعلك (٣) أى ما أسألك الا فعلك ومثل ذلك شر أهر ذا ناب وشيء ماجاء بك ، وجاز وقوع فعلت ههنا بعد الا من حيث كان دالا على

(١) نصيب هو ابن رباح مولى عبد العزيز بن مروان ، كان شاعرا فحلا فصيحا مقدما فى النسب والمديح ولم يكن له حظ فى الهجاء وكان عفيفا وكان يقال أنه لم ينسب قط الا بامرأته وقد استدل الشارح بهذا البيت على ان نشد — من باب نصر — يتعدى الى مفعول واحد ، وقال فى القاموس: « نشد الضالة نشدا ونشدة ونشدانا بكسرهما — طلبها وعرفها » اه ورواية غير هذا الكتاب « وقفت بذي دوران أنشد ناقتي وما لى لديها من قلوص ولا بكر » وبعده « وما أنشد الرعيان الا تعلة بواضحة الأنياب طيبة النشر » وذو دوران — بفتح فسكون — موضع بين قديد والجحفة والقلوص — بفتح القاف من الابل الشابة او الباقية على السير أو أول ما يركب من أناثها الى ان تثنى ثم هى ناقة والبكر — بالفتح — الفتية من الابل والجمع بكار — بكسر الباء — .

(٢) استشهد بهذا البيت لبيان معنى كلة كالذي مضى قبله وقد عرفت ان الناشد يأتى بمعنى الطالب والمعرف ، فأما المنشد فهو مأخوذ من قولهم أنشد فلان الضالة اذا عرفها أو استرشد عنها فهو يقع على الضدين كما ان الناشد كذلك

(٣) ونقول ذكر ابن الانبارى عن الفراء ان نشدتك الله وكذا أقسمت وأحلف أفعال يصلح معها تقدير الجحد لانها جواب وفيها معنى تحريج والتحريج يدل على الجحد المنوى

مصدره

مصدره كأنهم قالوا ما أسألك الا فعلك ونحوه ماأنشده أبو زيد

قالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو الى الإِصباح آثِرَ ذِي أَثِيرِ (١)

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال فى جواب ما تشاء اللهوَ ، واذا ساغ أن تحمل شر أهر ذا ناب على معنى المنفى كان معني النفى في نشدتك الله الا فعلت أظهر لقوة الدلالة علي النفى لدخول الا لدلالتها عليه ألا ترى انهم قالوا ليس الطيب الا المسك فجاز دخول الا فى قول أبى الحسن بين المبتدأ والخبر وان لم يجز زيد الا منطلق لما كان عاريا من معنى النفى ، ومثله من الحمل على المعني قول الآخر * وانما * يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلى * (٢) والمراد مايدافع عن أعراضهم الا أنا ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى مايدافع الا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقم لانك لاتقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لانه فى معنى مايدافع الا أنا كذلك جاز أسألك الا فعلت لانه فى معنى لا أسألك الا فعلك ، وأما « أقسمت عليك الا فعلت » فقياسه لو أجري على ظاهره أن يقال لتفعلن لانه جواب القسم في طرف الايجاب بالفعل فتلزمه اللام والنون لكنهم حملوه على نشدتك الله الافعلت لان المعنى فيهما واحد ، قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم أقسمت عليك لما فعلت والا فعلت لم جاز هذا وانما أقسمت ههنا كقولك والله فقال وجه الكلام لتفعلن ولكنهم أجازوا هذا لانهم شبهوه بقولهم نشدتك الله الا فعلت اذ كان المعنى فيهما الطلب ، وأما « قول ابن عباس بالايواء والنصر الا جلستم » فهو حديث مشهور ذكره التوحيدى في كتاب البصائر وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الانصار فى وليمة فقاموا فقال بالايواء والنصر الا جلستم وأراد بالايواء والنصر قوله تعالى (والذين آووا ونصروا) فاستعطفهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم ، وأما حديث عمر « عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا » ففي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيي بن أبى كثير أن كاتبا لابي موسى كتب الى عمر بن الخطاب من أبو موسى فكتب اليه عمر اذا أتاك كتابى هذا فاضربه سوطا واعزله عن عملك ، فقوله لما ضربت كاتبك بمعنى الا ضربت أى لاأطلب الا ضربه وقوله عزمت عليك من قسم الملوك وكانوا يعظمون عزائم الامراء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمستثنى يحذف تخفيفا وذاك قولهم ليس الا وليس غير ﴾

قال الشارح : قد حذفوا المستثني بعد الا وغير وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد لعلم المخاطب بمراد المتكلم وذلك قولك « ليس غير وليس الا » والمراد ليس الا ذاك وليس غير ذاك ولو قلت بدل ليس لا يكون الا أو لم يكن غير لم يجز فاذا قالوا ليس الا وليس غير فانهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المخاطب نحو ماجاءنى الا زيد والمراد ماجاء أحد الا زيد ومثل

---

(١) يقال فعل فلان هذا الامر آثر ذى أثير — بكسر الثاء المثلثة — وأثيرة ذى أثير وأثرة ذى أثير بضم الهمز — بوزان غرفة والكل بمعنى فعله أول كل شيء

(٢) هذا من بيت للفرزدق وكان قد نذر ألا يهاجي أحدا ووضع نفسه فى قيد فلج جرير فى هجائه والنيل منه وقذف نسائه فقال قصيدة يهجو بها جريرا منها

فان يك قيدي كان نذراً نذرته فمالي عن احساب قومي من شغل

أنا الذائد الحامى الذمار وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى

والذائد : الطارد المدافع والذمار : ما يلزمك حفظه وحمايته وهو بوزان كتاب

ذلك ما منهم الا قد قال ذاك يريد ما منهم أحد الا قد قال ذاك واذا قلت ليس غير فاسم ليس مستتر فيها على ماتقدم وغير الخبر وهى منتصبة وانما لما حذف منها ما أضيفت اليه وقطعت عن الاضافة بنيت على الضم تشبيها بالغايات ، وقال أبو الحسن الاخفش اذا أضفت غيرا فقلت غيرك أو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول جاءنى زيد ليس غيره وليس غيره فاذا رفع فعلى انه اسم ليس وأضمر الخبر كأنه قال ليس غيره صحيحا واذا نصب فعلى انه الخبر وأضمر الاسم كأنه قال ليس الجاءي أو ليس الامر غيره واذا لم يضفها أجاز فى غير الفتح والضم وشبهها بباب تيم تيم عدى وزعم ان تيم الاول قد حذف منه المضاف اليه وبقى على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين اذ كانت الاضافة منوية فيه ، وقد أجاز بعضهم تنوين غير اذا حذفت منها المضاف اليه نظراً الى اللفظ كما ينون كل وبعض اذا لم يضافا وان كانت الاضافة فيهما منوية مرادة من نحو قوله تعالى (وكل أتوه داخرين) ونحو ذلك *

الخبر والاسم فى بابى كان وان

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ لما شبه العامل فى البابين بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول ﴾

قال الشارح : لما حضر المنصوبات وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها وان وأخواتها ههنا لان لكل واحد منهما منصوباً كما أن له مرفوعا نخبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شبه كل واحد من كان وان بالفعل المتعدي لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدم بيان مشابهة ان الفعل فى المرفوعات بما أغني عن اعادته ، وأما كان وأخواتها فهى من أفعال العبارة واللفظ لانه تدخلها علامات الافعال من نحو قد والسين وسوف وتتصرف تصرف الافعال نحو كان يكون فهو كائن وكن ولا تكن وليست أفعالا حقيقة لان الفعل فى الحقيقة مادل على حدث وزمان ذلك الحدث وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهى بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقولك كان زيد قائما بمنزلة قولك زيد قائم أمس وقولك يكون زيد قائما بمنزلة زيد قائم غدا فثبت بما قلناه أنها ليست أفعالا حقيقة اذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقى الذى هو المصدر وانما هى مشبهة بالافعال لفظا واذا كانت أفعالا من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل وأن منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو ضرب زيد عمراً فزيد غير عمرو والمرفوع فى باب كان لا يكون الا المنصوب فى المعنى نحو كان زيد قائما فالقائم ليس غير زيد فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويضمر العامل فى خبر كان فى مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان خنجرا فخنجر وان سيفا فسيف أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان شرا فجزاؤه شر ، ومنهم من ينصبهما أي ان كان خيرا كان خيرا والرفع أحسن فى الآخر ، ومنهم من يرفعهما ويضمر الرافع أى ان كان معه خنجر فالذى يقتل به خنجر قال النعمان ابن المنذر * قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا * ﴾

قال الشارح : اعلم أن كان قد تحذف كثيرا وهي مرادة وذلك لكثرتها في الكلام فمن ذلك قولهم « الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر » فلك في هذه المسألة أربعة أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعاً وأن ترفعهما جميعاً وأن تنصب الاول وترفع الثاني وأن ترفع الاول وتنصب الثاني فاذا نصبتهما جميعاً قلت الناس مجزيون بأعمالهم « إن خيرا فخيرا » وانتصابهما بفعلين مضمرين أحدهما شرط والآخر جزاء حذفا لدلالة إن عليهما اذ لا يقع بعدها الا فعل والتقدير إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا أو فهو يجزى خيرا فالاول خبر كان المحذوفة والثاني خبر كان الثانية إن قدرت كان أو مفعول ثان إن قدرت يجزى ، واذا رفعتهما وقلت « إن خير فخير » وان شر فشر فالاول مرفوع بفعل محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ولا يرتفع الا على هذا التقدير لوقوعه بعد ان الشرطية وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ لان الشرط لا يكون بالاسماء فيكون ارتفاع خير الاول على أنه اسم كان والخبر محذوف وهو الجار والمجرور وهو عربي جيد ويجوز أن يكون المضمر كان التامة فلا يحتاج الى خبر وأما خير الثاني فمرتفع لانه خبر مبتدأ محذوف لان الجزاء قد يكون بالجمل الاسمية اذا كان معها الفاء نحو قولك ان أتاني زيد فله درهم ، واذا نصبت الاول ورفعت الثاني وقلت « ان خيرا فخير » وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الاول بتقدير فعل كأنك قلت ان كان عمله خيرا على ما ذكرنا في الوجه الاول ويكون ارتفاع خير الثاني على أنه خبر مبتدأ وتقديره فجزاؤه خير على ما ذكرنا في الوجه الثاني وانما كان هذا الوجه المختار لان ان من حيث هي شرط تقتضي الفعل لان الشرط بالاسم لا يصح فلم يكن بد من تقدير فعل إما كان أو نحوها فاذا نصبنا كنا قد أضمرنا كان والفعل لا بد له من فاعل وهما كالشيء الواحد واذا رفعنا أضمرنا كان وخبرا لها أو شيئاً في موضع الخبر والخبر بمنزلة المفعول والمفعول منفصل من الفعل أجنبي منه فهما شيئان وكلما كثر الاضمار كان أضعف واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب والفاء انما أتى بها في الجواب اذا كان مبتدأ وخبرا فأما اذا كان فعلا لم يحتج الى الفاء نحو قولك ان أكرمتني أكرمتك وان تكرمني أكرمك ولو قلت ان أكرمتني لك درهم أو ان أتيتني زيد مقيم عندي لم يجز حتى تأتي بالفاء فتقول ان أكرمتني فلك درهم وان أتيتني فزيد مقيم عندي ، واذا رفعت الاول ونصبت الثاني فقلت « ان خير فخيرا » وان شر فشرا فترفع الاول بأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا ويكون التقدير فهو يجزي خيرا ، واعلم أن هذا الحذف والاضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده الا الفعل وانما ذلك مسموع منهم تضمر حيث أضمروا وتظهر حيث أظهروا تقف في ذلك حيث وقفوا فأما قوله

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقاً وإنْ كَذِباً ... وَما اعْتِذارُكَ مِنْ شَيْءٍ إذَا قِيلاَ (1)

(1) البيت من شواهد سيبويه في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف {ج ١ ص ١٣١} والشاهد فيه نصب حق وكذب باضمار فعل يقتضي النصب ويطلبه حرف الشرط والتقدير ان كان ذلك حقاً وان كان كذبا والرفع جائز على تقدير ان وقع فيه حق أو كذب ومثله قول هدبة بن خشرم

فان تك في أموالنا لا نضق بها ... ذراعا وان صبر فنصبر للصبر

غير أن الرواية فيما زعم يونس في بيت هدبة بالرفع .قال سيبويه: « والنصب فيه جيد بالغ والرفع على قوله وان وقع صبر أو ان كان فينا صبر فانا نصبر » اه وللبيت المذكور في الشرح قصة نوجها باختصار وذلك ان الربيع بن زياد العبسي

فانه يجوز فيه الوجوه الاربعة فالنصب على ما ذكرناه أولا والرفع على تقدير ان وقع حق وان وقع كذب أو على ان كان فيه حق وان كان فيه كذب ، والبيت للنعمان بن المنذر قاله للربيع بن زياد العبسي حين دخل عليه لبيد بن ربيعة والربيع يؤاكله فقال

مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تأْكُلْ مَعَهْ ... إِنَّ اسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ

فأمسك النعمان عن الاكل فقال الربيع أبيت اللعن ان لبيدا كاذب فقال النعمان

* قد قيل ذلك ان حقاً وان كذبا * البيت فقال قوم هو له وقيل هو لغيره وانما تمثل به *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ألا طعام ولو تمرا وائتني بدابة ولو حمارا وان شئت رفعته بمعنى ولو يكون تمر وحمار وادفع الشر ولو اصبعا ومنه أما أنت منطلقا انطلقت والمعنى لأن كنت منطلقا وما مزيدة معوضة من الفعل المضمر ومنه قول الهذلي * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * وروي قوله

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً ... فَاللهُ يَكْلَأُ ما تأْتِي وَما تَذَرُ

بكسر الاول وفتح الثاني ﴾

قال الشارح : قوله « ومنه » أي ومن المنصوب باضمار فعل ، وقوله « ولو تمرا » يريد ولو كان تمرا فتمرا منصوب لانه خبر كان واسمها مضمر فيها والتقدير ولو كان الطعام تمرا لكن حذفت الفعل للعلم بموضعه اذ كانت لولا يقع بعدها الا فعل لانها شرط فيما مضى كما أن إن شرط فيما يستقبل فلا يقع بعدها الا فعل ، ولو رفعت التمر فقلت ولو تمر لجاز أيضاً على تقدير فعل رافع كأنك قلت ولو كان عندنا أو ولو سقط الينا تمر ، ومثله « ائتني بدابة ولو حمارا » على ذلك أي ولو كان حمارا ولو رفعت وقلت ولو حمار لكان جائزا حسنا على تقدير ولو وقع حمار ولو خفضت الحمار لجاز أيضا على تقدير الباء كأنك قلت ولو أتيتني بحمار وهو ضعيف لانك تضمر فعلا والباء وكلما كثر الاضمار كان أضعف ، ومثله « ادفع الشر ولو اصبعاً » نصبت اصبعا على معنى ولو كان الدفع اصبعا أي قدر اصبع يعني يسيرا ، وأما قولهم « أما أنت منطلقا انطلقت معك » فمنطلقا منصوب بفعل مضمر وأصل أما ههنا أن وهي المصدرية ضمت اليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزيادة ههنا عوضا من الفعل المحذوف والمعنى لان

كان نديما للنعمان بن المنذر وكان النعمان يقدمه على من سواه وكان بين قومه بنى عبس وبين بنى عامر قوم لبيد جفاء فكان الربيع اذا خلا بالنعمان يطعن في بني عامر ويذكر معايبهم فدخلوا عليه يوما فرأوا منه جفاء وقد كان قبل ذلك يكرمهم ويقدم مجلسهم فخرجوا من عنده غضابا وهموا بالانصراف ولبيد يومئذ صغير . وكان مقيما في رحالهم يحفظ أمتعتهم ويرعى ابلهم . فعلم الأمر فقال لهم هل تقدرون أن تجمعوا بيني وبينه غداً حين يقعد الملك فارجز به رجزاً ممضاً مؤلما لايلتفت اليه النعمان بعده أبدا فاحتقروا شأنه وما زال بهم حتى حلقوا رأسه وتركوا له ذؤابتين وألبسوه حلة وغدوا به معهم فدخلوا على النعمان فوجدوه يتغدى مع الربيع فلما فرغ اذن لهم فدخلوا عليه والربيع الى جانبه فقام لبيد وقد دهن أحد شق رأسه وأرخى مئزره وانتعل نعلا واحدة وكذلك كانت تفعل الشعراء في الجاهلية اذا أرادت الهجاء فمثل بين يديه فقال رجزاً منه

مهلا أبيت اللعن لا تأكل معه ... ان استه من برص ملمعه

وأنه يدخل فيها أصبعه ... يدخله حتى يواري أشجعه

كأنما يطلب شيئا ضيعه

فحاول الربيع بعد ذلك أن تعود له مكانته وأن يمحو آثار مقالة لبيد فيه فاستعصى ذلك عليه . وقال له النعمان

قد قيل ما قيل ان صدقاً وان كذباً ... فما اعتذارك من قول اذا قيلا

كنت

كنت منطلقا انطلقت معك أي لانطلاقك في الماضي انطلقت معك وانما قدرناها في الماضي لانك أوليتها الماضي ولو أوليتها المستقبل لقدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لاحاطة العلم بأن أن هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ وصار لذلك بمنزلة ان الشرطية في دلالتها على الفعل وأنت مرتفع بالفعل الذي صار ما عوضا عنه وهو كان وأن من أما في موضع نصب بانطلقت والمعنى انطلقت لان كنت منطلقا فلما أسقطت اللام وصل الفعل فنصب وليست أما هذه جزاء ، قال سيبويه وسألته يعني الخليل أما أنت منطلقا أنطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو ويونس ولو كان جزاء لجزمه ، والكوفيون يذهبون الى ان أن المفتوحة هنا في معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا حكي ذلك أبو عمر الجرمي عن الاصمعي ويحملون قوله تعالى (أن تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى) على ذلك وتؤيده قراءة حمزة ان تضل احداهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحد ، وأما قوله

أَبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ (١)

فان البيت لعباس بن مرداس والشاهد فيه نصب ذا نفر على أن كان ذا نفر فحذفت كان وجعلت زيادة ما لازمة عوضا من الفعل المحذوف ولأجل أن الثاني مستحق بالأول دخلت الفاء في الجواب، والضبع ههنا السنة أي لأن كنت كثير القوم عزيزا فان قومي موفورون لم تهلكهم السنون فأما أن في البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع تقديره بقيت أو سلمت ونحوهما مما يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع ولا يكون منصوبا بنفس لم تأكلهم الضبع لأنه في خبر ان وما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ، واعلم ان البيت يقوي مذهب الجزاء في أما لأنه ليس معك ما يتعلق به أن كما كان معك في قولهم أما انت منطلقا انطلقت معك ، ولا يجوز اظهار الفعل بعد أما هنا لما ذكرناه من كون ما نائبة عنه وان أظهرت الفعل لم تكن اما الا مكسورة نحو قولك اما كنت منطلقا انطلقت معك فيكون شرطا محضا ولا يجوز حذف الفعل بعد إما المكسورة كما لم يجز اظهاره بعد أما المفتوحة وذلك أن أما المفتوحة كثر استعمالها حتي صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره ، فأما قول الشاعر * إما أقمت وأما أنت مرتحلا الخ *
فالشاهد فيه إما أقمت بكسر الهمزة وقد روى في اما أقمت وأما أنت مرتحلا واما كنت فمن رواه كنت كسر اما في الاول والثاني لظهور الفعل معهما ومن رواه وأما أنت كسر أما الاولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذف الفعل ، ولا يمتنع عند المبرد وغيره اذا حذفت ما وأتيت بالفعل أن تفتح وتكسر والاول أجود *

(١) البيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمي يخاطب بها أبا خراشة خفاف بن ندبة السلمي في ملاحاة وقعت بينهما قال العيني « وأصله لان كنت فحذفت اللام من لان فبقي اذ كنت ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ثم جيء بالضمير المنفصل خلفا عن المتصل ثم عوض عن كان ما الزائدة قبل الضمير والتزم حذفها (كان) لئلا يجتمع العوض والمعوض ثم أدغم نونها في الميم فصار أما أنت ... وقال ابن يسعون أم ههنا مركبة من ان وما التي تدخل للتأكيد وقال أبو علي وأبو الفتح ما في أما هي الرافعة الناصبة لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب يعني كان فعملت عمله في الرفع والنصب » اه وروي « أما كنت ذا نفر » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .. والبيت من شواهد سيبويه في باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهي {ج ١ ص ١٤٨} قال الاعلم « ومعنى الكلام على الشرط ولذلك دخلت الفاء جوابا لاما » اه

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي كما ذكرت محمولة على ان فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر وذلك اذا كان المنفي مضافا كقولك لا غلام رجل أفضل منه ولا صاحب صدق موجود أو مضارعا له كقولك لاخيراً منه قائم هنا ولا حافظا القرآن عندك ولا ضاربا زيداً في الدار ولا عشرين درهماً لك ﴾

قال الشارح : اعلم أن لا من الحروف الداخلة على الاسماء و الافعال فحكمها أن لاتعمل في واحد منهما غير انها عملت في النكرات خاصة لعلة عارضة وهي مضارعتها ان كما أعملت ما في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل أن لاتعمل وقد تقدم الكلام عليها و بيان مضارعتها لان وذكرنا أن حكم النكرة المفردة بعد لا البناء على الفتح نحو لا رجل عندك ولا غلام لك وهي حركة بناء نائبة عن حركة الاعراب وأوضحنا الخلاف فيه في فصل المرفوعات بما أغنى عن اعادته ، فان كانت النكرة بعد لا مضافة أو مشابهة للمضاف تبين النصب فظهر الاعراب فالنكرة المضافة قولك « لا غلام رجل لك ولا صاحب صدق موجود » من قبل ان الاضافة تبطل البناء لانك لو بنيت نحو لاغلام رجل لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معدوم ألا ترى انك لاتجد اسمين جعلا اسما واحداً وأحدهما مضاف انما يكونان مفردين كحضرموت وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد ألا تري ان قولهم ياابن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذفت ياء الاضافة ، والنكرة المشابهة للمضاف قولك « لا خيرا من زيد ولا ضاربا زيداً ولا حافظا للقرآن ولا عشرين درهما » فهذه الاسماء مشابهة للمضاف وجارية مجراه لانها عاملة فيما بعدها كما ان المضاف عامل فيما بعده والمعمول من تمام المضاف فقولك من زيد من تمام خير لانه موصول به وزيداً من تمام ضاربا لانه مفعوله والقرآن في موضع مفعول حافظا ودرهما من تمام عشرين لانه منتصب به ، فانتصاب النكرة المضافة بعد لا انتصاب صريح كانتصابها بعد أن ويدل على ذلك قولهم لاخيرا من زيد فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته في المعرب كذلك تكون الفتحة في لا غلام رجل فتحة اعراب لا فتحة بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعلهما كالشيء الواحد فعلى هذا تقول لا مرور بزيد أن جعلت الجار والمجرور خبرا وعلقته بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تنوينه وكان تقديره لا مرور ثابت أو واقع بزيد وان علقت الجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينه وأضمرت الخبر ويكون تقديره لا مروراً بزيد واقع أو موجود وان شئت أظهرته ، وقوله تعالى (لاعاصم اليوم من أمر الله) من قبيل لا رجل في الدار فالجار والمجرور الذي هو من أمر الله في موضع رفع بأنه الخبر ويتعلق بمحذوف والظرف يتعلق به وقد تقدم عليه وتقديره لاعاصم كائن من أمر الله اليوم ، ومثله قوله تعالى (لا تثريب عليكم اليوم) فقوله عليكم في موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور ، وأما قوله (لا بشري يومئذ المجرمين) فيحتمل أن يكون من قبيل لارجل في الدار ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور في موضع الخبر ويكون بشرى مبنياً مع لا ويحتمل أن يكون من قبيل لا خيرا من زيد ويكون الظرف متعلقا ببشري

ويكون

ويكون بشرى منصوباً في تقدير المنون الا انه لاينصرف لمكان ألف التأنيث المقصورة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ فاذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ويقول المستفتح ولا إله غيرك ﴾

قال الشارح : اذا قلت « لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ولا إله غيرك » كان مبنياً مفتوحا لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذى هو من على ما تقدم اذ المراد العموم واستغراق الجنس ولم يوجد مايمنع من البناء ، فأما المضاف والمشابه له نحو لا غلام رجل عندك ولا خيراً من زيد فى الدار فانه وان كانت العلة المقتضية للبناء موجودة وهو تضمنه معنى من فانه وجد مانع من البناء وهو الاضافة وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما قوله « لا نسب اليوم ولا خلة » فعلى اضمار فعل كأنه قال ولا أرى خلة كما قال الخليل فى قوله « ألا رجلا جزاه الله خيراً » كأنه قال ألا تروني رجلا وزعم يونس انه نون مضطراً ﴾

قال الشارح : أما قوله

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً   إتَّسَعَ الْخرقُ على الراقِعِ (١)

البيت لانس بن العباس والكلام في نصب الخلة وتنوينها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة لتأكيد النفي دخولها كخروجها فنصبت الثاني ونونته بالعطف على الاول بالواو وحدها واعتمد بلا الاولى على النفي وجعل الثانية مؤكدة للجحد كما يكون كذلك فى ليس اذا قلت ليس لك غلام ولا جارية فيكون فى الحكم كقوله

ولا أبَ وابناً مِثْلُ مَرْوانَ وابنِهِ   اذا هو بالمَجْدِ ارْتَدَى وتأزَّرَا (٢)

الثانى أن تكون نافية عاملة كالاولى كأنه استأنف بها النفي فيكون حينئذ فى تنوين الخلة إشكال فذهب سيبويه والخليل الى انها معربة منتصبة باضمار فعل محذوف كأنه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلة ومثله قوله

ألا رَجُلاً جزاهُ اللهُ خيرًا   يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ (٣)

---

(١) البيت من شواهد سيبويه فى باب ترجمته هذا باب النصب بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين { ج ١ ص ٣٤٩ } واستشهد به لنصب المعطوف وتنوينه على الغاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفى والتقدير لا نسب وخلة اليوم كالذى ذكره الشارح فى الوجه الاول وانما نون المعطوف لان المعطوف عليه والمعطوف لا يجعلان شيئاً واحداً كيف وهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء . ولو رفعت الخلة عطفاً على محل اسم لا لجاز .. والبيت لانس بن العباس السلمى يصف حاله ويذكر أنه لشدة ما أصابه قد تبرأ منه الولى والحميم وضرب اتساع الخرق مثلا لتفاقم الامر واشتداد الخطب وفداحته . وقطع الهمزة من اتسع وانما هى همزة وصل للضرورة وساغ له ذلك لان الشطر الاول من البيت يوقف عند انتهائه فهو بسبيل أن يستأنف فى الشطر الثانى فيبتدىء به

(٢) البيت لرجل يمدح به مروان بن الحكم وابنه عبدالملك وقد جعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له المترديين به ، وانما جعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً لعلم السامع ... وهو من شواهد سيبويه فى باب النصب بلا { ج ١ ص ٣٤٩ } والشاهد فيه عطف ابن على المنصوب بلا وتنوينه للعلة التى ذكرناها فى البيت السابق

(٣) البيت من شواهد سيبويه في باب ما اذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التى كان عليها قبل أن تلحق { ج ١ ص ٣٥٩ } والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه لانه حمله على اضمار فعل فهو مفعول له وجعل الا حرف تحضيض والتقدير الا ترونى رجلا اذ لو كانت الا هذه هى التى للتمنى لكان الاسم بعدها منصوبا بغير تنوين فلما نون دل على أنها ليست للتمنى .

وانتصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديره ألا ترونى رجلا ، وذهب يونس الى ان انتصابه من قبيل الضرورة والذى دعاه الي ذلك أن ألف الاستفهام اذا دخلت على لا فلها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر التمني واذا كانت استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول ألا رجل في الدار وألا غلام أفضل منك كما كنت تقول لارجل فى الدار ولا غلام أفضل منك تفتح الاسم المنكور بعدها وترفع الخبر لافرق بينهما فى ذلك قال الشاعر * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم *[(1)] واذا كانت تمنياً فلا خلاف فى الاسم أنه مبنى مع لا كما كان انما الخلاف فى الخبر فأكثر النحويين لا يجيزون رفع الخبر وهو رأى سيبويه والخليل والجرمى وانما ينصبونه لانه قد دخله معنى التمنى وصار مستغنيا كما استغني اللهم غلاماً ومعناه اللهم هب لى غلاماً ولا يحتاج الى خبر ومعناه معنى المفعول ، وذهب أبو عثمان المازنى الى انه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وان كان معناه التمني كما ان قولك غفر الله له ورحمه الله اللفظ خبر ومعناه الدعاء ، واذا كان ما بعد ألا فى كلا وجهيها لايكون الا مبنياً على الفتح أشكل الامر فى قول الشاعر * ألا رجلا جزاه الله خيرا * فحمله الخليل على تقدير فعل كأنه قال أرونى رجلا جعله من قبيل هلا خيرا من زيد و * لولا الكمى المقنعا *[(2)] وحمله يونس على ان تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لانه لا ضرورة ههنا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحقه أن يكون نكرة قال سيبويه واعلم ان كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لك أن تعمل فيه لا وأما قول الشاعر * لاهيثم الليلة للمطى * وقول ابن الزبير الاسدى

أرى الحاجات عند أبى خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبِلَادِ

هذا تقدير الخليل وسيبويه . ورأى يونس أن الا هى التى للتمنى وانما نون للضرورة قال الاعلم « وتقدير سيبويه والخليل أولى لانه لا ضرورة فيه وحروف التحضيض مما يحسن اضمار الفعل بعدها » اه بتصرف . والمحصلة المرأة التى تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصها

(1) هذا صدر بيت لحسان بن ثابت الانصارى رضى الله عنه وعجزه : * عنى وأنتم من الجوف الجماخير *
وبعده :   لا بأس بالقوم من طول ومن قصر   جسم البغال وأحلام العصافير
من كلمة يهجو بها بنى الحارث بن كعب وهم رهط النجاشى ـ وكانت بينهما مهاجاة وملاحاة ـ والجوف جمع أجوف وهو العظيم الجوف . والجماخير جمع جمخور وهو الضعيف . وأفرد الجسم وهو يريد الجمع كقوله فى حلقكم عظم وقدشجينا يريد فى حلوقكم . وهذا البيت من شواهد سيبويه فى بابما يجرى من الشتم مجرى التعظيم { ج ١ ص ٢٥٤ } والشاهد عنده فى قوله جسم البغال حيث رفع على اضمار مبتدأ وتقدير الكلام أجسامهم أجسام البغال وأحلامهم أحلام العصافير ـ والاحلام العقول . واستشهد به الشارح لفتح أحلام بعد الا لكونها دالة على الاستفهام كما ذهب اليه يونس

(2) هذه قطعة من بيت لجرير وهو :   تعدون عقر النيب أفضل مجدكم   بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا
والنيب جمع ناب وهى الناقة المسنة والضوطرى الحمق ، والكمى الشجاع الذى يكمى شجاعته أى يخفيها ، والمقنع الذى يلبس المغفر والبيضة ـ وهما من أدوات الحرب ، وكان غالب أبوالفرزدق قد فاخر سحيم بن وثيل الرياحى فى نحر الابل والاطعام حتى نحر مائة ناقة فنحر سحيم ثلثمائة وقال للناس شأنكم بها فقال على بن أبى طالب هذه مما أهل به لغير الله فلا يأكل منها أحد شيئاً فأكلتها السباع والطيور والكلاب فكان الفرزدق يفتخر بذلك فى شعره فذلك قول جرير تعدون عقر النيب الخ يريد أن الفخر انما هو بقتل الشجعان ومنازلة الابطال لا بعقر الجمال . ولولا هنا للتوبيخ والتنديم وهى المختصة بالفعل الماضي *

وقولهم

وقولهم لابصرة لكم وقضية ولا أبا حسن لها فعلى تقدير التنكير ، وأما لاسيما زيد فمثل لامثل زيد ﴾

قال الشارح : وقوله « وحقه أن يكون نكرة » يعنى الاسم الذي تعمل فيه لا فانه لا يكون الا نكرة من حيث كانت تنفى نفياً عاماً مستغرقا فلا يكون بعدها معين فلا في هذا المعنى نظيرة رب وكم فى الاختصاص بالنكرة لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذا الابهام أولى بها ، وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير فمن ذلك قول الشاعر ❊ لا هيثم الليلة للمطى ❊ (١) أنشده سيبويه والشاهد فيه نصب هيثم بلا وهو اسم علم وهى لا تعمل الا فى نكرة وجاز ذلك لانه أراد أمثال هيثم ممن يقوم مقامه فى جودة الحداء للمطى ، ونحوه قول ذى الرمة

هِيَ الدَّارُ اذْ مَيٌّ لأَهْلِكِ جِيرَةٌ لَيالِيَ لا أَمْثالَهُنَّ لَيالِيا (٢)

فلما قدر بمثل تنكر لان مثلا نكرة وان أضيفت الى معرفة ، وقد يطلق مثل ويكون المراد به ما أضيف اليه كما يقول القائل لمن يخاطبه مثلك لا يتكلم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح وعليه قوله تعالى (فجزاء مثل ماقتل من النعم) فى قراءة الجماعة غير أهل الكوفة بخفض مثل والاضافة ألا ترى انه انما يلزمه جزاء المقتول لاجزاء مثله ، وأما قوله « ولا أمية فى البلاد » فهو لعبد الله بن زبير بن فضالة بن شريك الوالى من أسد بن خزيمة والزبير بفتح الزاى (٣) وكسر الباء والشاهد فيه نصب أمية بلا وهو علم على ارادة ولا أمثال أمية كالذى قبله ، يقول هذا لعبد الله بن الزبير حين أتاه مستمنحاً فلما مثل بين يديه قال له انه نفدت نفقتى و نقبت راحلتى فقال أحضرها فأحضرها فقال أقبل بها فأقبل ثم قل أدبر بها فأدبر فقال ارقعها بسِبْتٍ واخصفها بهُلْبٍ وأنجد بها يَبْرُدْ خفها ، السبت جلود البقر تدبغ بالقرظ تحذى منه النعال والهلب شعر الخنزير الذي يخرز به . فقال له ابن فضالة انى أتيتك مستحملا لا مستوصفا فلعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها وانصرف عنه وكان مبخَّلا فذمه ومدح بنى أمية فقال

---

(١) أنشده سيبويه فى باب ما لا تغير فيه لا الاسماء عن حالها التى كانت عليها قبل أن تدخل لا { ج ١ ص ٣٥٤ } وقال « واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة فى هذا الباب لان لا لا تعمل فى معرفة أبداً فاما قول الشاعر

❊ لا هيثم الليلة للمطى ❊ فانه جعله نكرة كأنه قال لا هيثم من الهيثمين ومثل ذلك لا بصرة لكم ... وتقول قضية ولا أبا حسن لها تجعله نكرة . قلت فكيف يكون هذا وانما أراد علياً عليه السلام . فقال لانه لا يجوز لك أن تعمل لا فى معرفة وانما تعملها فى النكرة فاذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لها وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين على فان قلت انه لم يرد أن ينفى كل من اسمه على فانما أراد أن ينفى منكورين كلهم فى قضيته مثل على كأنه قال لا أمثال على لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها » اه

(٢) هو من شواهد سيبويه فى باب ماجرى على موضع المنفى لاعلى الحرف الذى عمل فى المنفى { ج ١ ص ٣٥٢ } والشاهد فيه قوله لا أمثالهن لياليا فنصب أمثالهن بلا لان المثل نكرة وان كان مضافا الى معرفة وانما نصب ليالى على التبيين لامثالهن على مثال قولك لا مثلك رجلا فرجل تبيين للمثل على اللفظ . ويجوز نصب ليالى على التمييز كما تقول لا مثلك رجلا بتقدير من رجل وفى نصبه على التمييز قبح . والمعنى ان هذه الدار كانت لمية دارا زمن المرتبع وتجاور الاحياء وفضل تلك الليالى لما نال فيها من التنعم بالوصال واجتماع الشمل

(٣) الزبير ــ بوزان أمير وبالزاى المعجمة ــ قال صاحب القاموس الزبير كأمير ــ ابن عبد الله الشاعر وجده الزبير وعبد الله هو القائل لعبد الله بن الزبير ــ بضم الزاى لمحرومه : لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له : أن وراكبها » اه

أقولُ لِلِمْتي شُدُّوا رِكابي ... أُجاوِزْ بطْنَ مَكَّةَ في سَوَادِ

فَمَالي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ ... الي ابن الكاهليةِ من مَعادِ

أرَى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ (١)

قوله ابن الكاهلية يعني أمه وكانت من كاهل وهو حي من هذيل ولما بلغ عبد الله هذا الشعر قال علم انها شر أمهاتي فعيرني بها وهي خير عماته ، وأبو خبيب عبد الله بن الزبير وخبيب ابنه وهو أكبر أولاده وكان يكنى به (٢) قال الراعي

ما إنْ أتيْتُ أبا خُبَيْبٍ وَافِدًا ... إلا أُريدُ لبيْعَتي تبْدِيلا

وقوله نكدن أي ضقن وبعدن والنكد ضيق العيش وأراد بالبلاد ما كان من بلاد عبد الله وفي طاعته زمن خلافته ، وأما قوله « لا بصرة لكم » فالمراد لامثل بصرة لكم والبصرة هنا أحد العراقين ، وقولهم « قضية ولا أبا حسن لها » فالمراد على بن أبي طالب رضوان الله عليه أي مثل أبي الحسن كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي أي لافاضل ولا قاضي مثل أبي الحسن فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لانفي هؤلاء المعرّفين وعلم المخاطب انه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المعني على نفي كل من اسمه هيثم أو أمية أوعلي وانما المراد نفي منكورين كلهم في صفة هؤلاء فاعلم اذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعني فالمعني الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوغ التنكير وذلك أنه انما يقال لانسان يقوم بأمر من الامور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الامر ولم يحضر ذلك الانسان ولا من كفى فيه كفايته فاعرفه ، وأما « لاسيما زيد » فالسي المثل فكأنه لامثل زيد فهو نكرة من جهة المعنى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول لا أب لك قال نهار بن توسعة اليشكري

أَبِي الإِسلامُ لا أبَ لي سِواهُ ... اذا افتخروا بِقَيْسٍ أو تَميمِ

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك ، وأما قولهم لا أبا لك ولا غلامي لك ولا ناصري لك فمشبه في الشذوذ بالملامح والمذاكير ولدن غدوة وقصدهم فيه الى الاضافة واثبات الالف وحذف النون لذلك وانما أقحمت اللام المضيفة توكيداً للاضافة ألا تراهم لا يقولون لاأبا فيها ولا رقيبي عليها ولا مجيري منها وقضاه من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال ﴾

قال الشارح : اذا كان بعد الاسم المنفي لام الاضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فلك في الاسم المنفي وجهان أحدهما أن يبني مع لا ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه وتكون

---

(١) تقول : نكد زيد حاجة عمرو — بزنة فرح — اذا منعه اياها كما تقول نكد فلان فلانا اذا منعه الذى سأله أولم يعطه الا أقله

(٢) أقول وكان يلقب خبيبا كذلك قال في القاموس : « والخبيبان أبو خبيب عبد الله بن الزبير وابنه أو وأخوه مصعب » اه وقال حميد بن الارقط :

قدني من نصر الخبيبين قدي ... ليس الامام بالشحيح الملحد

فمن رواه على التثنية فقد أراد ما ذكره صاحب القاموس ومن رواه على صورة الجمع فقد أراد الثلاثة جميعا

اللام فى موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفا وهذا الوجه هو الاصل والقياس والوجه الثانى أن يكون مضافا الى ما بعد اللام وتكون اللام زائدة مقحمة ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك لاغلام رجل عندك ويكون المنفى معربا غير مبني منفصلا من لا النافى وليسا كالشيء الواحد ، فعلى هذا تقول « لاأب لك » ولا أخ لعمرو فيكون الاسم المنفى مبنياً مع النافى ويكون الجار والمجرور فى موضع الخبر أو فى موضع الصفة والخبر محذوف فاذا كان صفة جاز أن يكون محله نصباً على اللفظ وجاز أن يكون محله رفعاً على الموضع ويجوز أن يكون الجار والمجرور بياناً لاصفة ولا خبراً على تقدير أعني قال الشاعر * أبى الاسلام لا أب لى سواه الخ * (١) الشاهد فيه قوله لا أب على البناء وتركيب النافي والمنفي وجعلهما شيئاً واحداً ومعناه ظاهر يقول انى لاأفتخر بآبائى وانتمائى الى قبائل العرب من قيس وتميم ونحوهما كما يفعل غيرى وانما افتخاري بالاسلام وكفى به فخراً ، ويجوز أن تقول لاأبا لزيد ولا أخا لعمرو قال الشاعر

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ (٢)

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا عاملة فيه غير مبنية معه كأنك أضفت الاسم المنفى الى المجرور فقلت لاأباك ولا أخاك وهذا تمثيل ولا يتكلم به وربما جاء فى الشعر قال الشاعر

وقد ماتَ شَمَّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ وأيُّ كريمٍ لا أباكَ مُخَلَّدُ (٣)

وقال الآخر أَبِالمَوْتِ الذى لا بُدَّ أَنِّى مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِينى

ثم دخلت اللام لتأكيد الاضافة كما كانت كذلك فى قوله * يابؤس للحرب * (٤) الا ان النية فى

---

(١) هو من شواهد سيبويه فى باب المنفى المضاف بلام الاضافة {ج ١ ص ٣٤٨} والمعنى اذا اعتزى غيرى الى قومه وانتمى فى الشرف اليهم فأنا معتز للاسلام منتسب له منتم فى الشرف اليه وانما قال ذلك لان يشكر من قبائل بكر بن وائل وهى فى غير البيت وموضع الشرف

(٢) البيت لجرير بن عطية يخاطب تيم بن عبد مناة وهم رهط عمر بن لجأ التيمى الخارجى وعدي هذا هو عدي ابن عبد مناة فأضاف تيما اليه خوف التباسه وكانت بين جرير وبين عمر هذا مهاجاة فلما توعد جرير قومه أتوه به موثقا وحكموه فيه فأعرض عن هجوهم ومعنى لا يلقينكم فى سوأة لا تمالئوه ولا تناصروه على فأقارضكم بالهجو فتقعوا منه فى سوأة وشين والسوأة : الفعلة القبيحة ومعنى لا أبالكم : الغلظة فى الخطاب والحط • وأصله أن ينسب الرجل مخاطبه الى غير أب معلوم شتما له واحتقاراً لشأنه ثم كثرت في الاستعمال حتى جعلت فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب • والبيت من شواهد سيبويه وقد استشهد به مرتين احداهما فى باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول {ج ١ ص ٢٦} والثانية فى باب يكرر فيه الاسم فى حال الاضافة ويكون الاول بمنزلة الآخر {ج ١ ص ٣١٤} والشاهد فيه اقحام تيم الثانى بين الاول وما اضيف اليه والتقدير ياتيم عدى تيمها فحذف الضمير من تيمها اختصاراً وقدم تيماً فاتصل بعدى فوجب له النصب وقد كان تيم الاول مضافا فبقى على نصبه وجاز هذا لان النداء كثير الاستعمال فاحتمل التغيير • ومحل الشاهد عند الشارح هنا قوله لا أبالكم حيث نصب المنفى بلا وحذف تنوينه للاضافة كما يحذف فى لا غلام رجل عندك

(٣) البيت لمسكين الدارمي ورواه سيبويه «واى كريم لا أباك يمتع» ثم قال ويروى مخلد اه وقال أبو سعيد السيرافى «فان قيل ذكرتم ان قول القائل لا أخالك تقديره لا أخاك واللام زائدة فاذا قال لاأخالى واللام زائدة بقى لاأخاى وليس فى الكلام رأيت أخاى فالجواب أن الاصل ان يقال رأيت أخى لكنهم استثقلوا تشديد الياء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لامه نحو يدى ودمى فاذا فصلوا بينهما باللام رجع الحرف الى أصله ونطق به على قياسه فى لا أخالك ونحوه» اه

(٤) هى قطعة من بيت للنابغة وهو : قالت بنو عامر خالوا بنى أسد يابؤس للحرب ضرارا لاقوام والشاهد فيه

هذه الاضافة التنوين والانفصال ولا يتعرف المنفي بالاضافة كما كان كذلك في قولك لا مثل زيد عندك وكل شاة وسخلتها بدرهم ولذلك عملت لا فيه ، وتقول « لاغلامين لك ولا ناصرين لزيد » فالاسم المنفي مبني مع لا بناء خمسة عشر كما كان كذلك في قولك لا أب لك لان الموضع موضع بناء لامانع من ذلك وتثبت النون فيه كما تثبت مع الالف واللام وتثنية مالا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب أبو العباس المبرد الى انهما معربان وليسا مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحداً فلم يجز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد وهذا اشارة الى عدم النظير واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير أما اذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا ، ومن قال لا أبا لك فجعل المنفي مضافا وجعل اللام مقحمة قال لا غلامي لزيد ولا ناصري لك بحذف النون لانه أراد الاضافة ثم أقحم اللام لتأكيد الاضافة ، وقوله « فشبه بالملامح والمذاكير ولدن غدوة » يريد ان هذا الاقحام ورد شاذاً على غير قياس كما أن الملامح والمذاكير كذلك ألا تري أن الواحد من الملامح لمحة والواحد من المذاكير ذكر ولا يجمع واحد من هذين البناءين على مفاعل ومفاعيل وانما جاء في هذين الاسمين شاذاً كأنه جمع ملمحة وجمع مذكار جاء الجمع على ما لم يستعمل كما جاء لا أبا لك ولا غلامي لك على ارادة الاضافة وان لم يكن الاضافة مستعملة الا على ندرة وضرورة ؛ وكذلك لدن غدوة نصبت غدوة بلدن على التشبيه باسم الفاعل شبهت نونها بتنوين اسم الفاعل والحركة قبلها بحركة الاعراب واختص هذا الشبه والنصب بغدوة فلا ينصب غيرها ، وقوله « وقصدهم الى الاضافة واثبات الالف وحذف النون لذلك » يريد ان الغرض بقولهم لا أبا لك ولا غلامي لزيد الاضافة وأن التقدير لا أباك ولا غلاميك وان كانت اللام فاصلة في اللفظ يدل على ذلك ثبوت الالف في الاب في قولك لا أبا لك وحذف النون في التثنية من قولك لا غلامي لك ولو كان الاب منفصلا غير مضاف لكان ناقصا محذوف اللام كما تقول هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب ولا يستعمل تاماً الا في حال الاضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك وكذلك النون في التثنية لا تسقط في حال الافراد انما تسقط للاضافة فحذفها هنا دليل على ارادة الاضافة لفظا ؛ وقوله « وانما أقحمت اللام المضيفة لتأكيد الاضافة » يريد انما خصت هذه اللام بالاقحام دون غيرها من حروف الاضافة لما فيها من تأكيد الاضافة اذ الاضافة هنا بمعنى اللام وان لم تكن موجودة فاذا قلت أبو زيد فتقديره أب لزيد فاذا أتيت بها كانت مؤكدة لذلك المعني غير مغيرة له ألا تري ان معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام كما يفهم عند وجودها فلا فرق بين قولك غلام زيد وغلام لزيد فلذلك « لم يقولوا لا أبا فيها ولا مجيري منها ولا رقيبي » عليها ولم يقحموا

اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه في قوله يابؤس للحرب توكيداً للاضافة حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت يا بؤس الجهل وانما فعل هذا في المنفي تخفيفا لان النفي في موضع تخفيف وكذلك النداء موضع تخفيف .. وقول النابغة خالوا معناه قاطعوا وتاركوا ويقال للمرأة المطلقة خلية من ذلك ومنه خليت النبت اذا قطعته . ونصب ضراراً على الحال من الجهل : والمعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له

غير اللام لانها لا تؤكد الاضافة كما تؤكدها اللام (١) ، وقوله « وقضـاء من حق المنفى فى التنكير » يريد ان زيادة اللام فى لا أبالك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الاضافة والآخر لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف اليه فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الالف في الاب ومن جهة تهيئة الاسم لعمل لا فيه يعتد بها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شبهت فى أنها مزيدة ومؤكدة بتيم الثانى فى * ياتيم تيم عدي * والفرق بين المنفى فى هذه اللغة وبينه في الاولى أنه فى هذه معرب وفى تلك مبنى ؛ واذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه وأجازهما يونس ، واذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون فى الصفة والموصوف ﴾

قال الشارح : قد شبهت اللام هنا فى أنها مزيدة للتأكيد بتيم الثانى من قوله « ياتيم تيم عدى (٢) » فعدى مخفوض باضافة تيم الاول اليه وتيم الثانى مقحم زائد للتأكيد ومثله اقحام التاء فى قولهم ياطلحة أقبل بفتح التاء قال الشاعر

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ ۞ وَلَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ (٣)

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها كما يفتح ما قبل التاء فى الترخيم ، قال « والفرق بين المنفى فى هذه اللغة وبينه فى الاولى أنه فى هذه معرب وفى تلك مبني » يعني أنك اذا قلت لا أب لك من غير لام كان الاسم مبنيا معها ويكون الجار والمجرور في موضع الصفة والخبر محذوف أو يكون فى موضع الخبر واذا قلت لا أبا لك كان معربا منصوبا لانه مضاف الى ما بعد اللام فالاسم بعد اللام مخفوض باضافة المنفى اليه لا باللام ولا يتعلق اللام ههنا بشيء وفى الاول تتعلق بمحذوف ، « فان فصلت بين المنفى وما أضيف اليه » بظرف أو جار ومجرور « مع اللام المقحمة » قبح عند الخليل وسيبويه لان اللام بمنزلة ما لم يذكر فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه حاجز نحو لا مثل زيد فكما يقبح لا مثل بها لك زيد قبح لا أبا فيها لك ألا ترى أنك اذا فصلت بين كم ومفسرها في الخبر بشيء فقلت كم بها رجلا مصابا عدل الى لغة من ينصب وان كان لغة من يخفض بها

---

(١) قال سيبويه « وتقول لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك اثبات النون أحسن وهو الوجه وذلك أنك اذا قلت لا يدى لك ولا أباك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه شيء نحو لا مثل زيد فكما قبح ان تقول لا مثل بها زيد فتفصل قبح أن تقول لا يدى بها لك ولكن تقول لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك كأنك قلت لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ثم جعلت لك خبرا فرارا من القبح . . . . فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف اليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفى الذى قبله . . لان اللام كأنها ههنا لم تذكر » اه

(٢) ذكرنا البيت الذى فيه هذه القطعة وما فيه من الشواهد فى الفصل الذى قبل هذا فانظره

(٣) البيت مطلع قصيدة للنابغة الذبيانى والشاهد فيه أن الهاء موجودة فى قوله يا أميمة وهى مع ذلك مفتوحة مع ان من حقها ان تكون مضمومة ووجه الفتح انه قدر الكلمة المناداة مرخمة ثم أقحم التاء فزادها ولم ينظر اليها وجاز الحذف والاقحام لان النداء كثير الاستعمال محتمل للتغيير . وناصب نعت لهم وفعله أنصب وكان القياس أن يقول منصب فجاء على معنى ذى نصب ولم يجر على فعله وكلينى معناه اتركينى وهو من وكلتك الى كذا اذا تركتك . يقول اتركينى وما أنا فيه من الهم ومقاساة طول الليل بالسهر ولا تزيدينى باللوم والعذل وجعل بطء الكواكب دليلا على طول الليل كانها لا تغرب فينقضى

مع غير الفصل أكثر لقبح الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وهو مع قبحه جائز فى الشعر نحو قوله * لله در اليوم من لامها (١) * وقوله

كأنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أوَاخِرِ المَيْسِ أصْوَاتُ الفَرَارِيجِ (٢)

واذا قبح الفصل مع اعتقاد الاضافة كان الاختيار الوجه الاول وهو البناء واثبات النون فى التثنية وحذف الالف من الاب فتقول « لا يدين بها لك ولا أب فيها لك » وهذا معنى قوله « امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه » يريد حذف النون من التثنية واثبات الالف فى الاب فلا تقول لا يدى بها لك ولا أبا فيها لك لان حذف النون من التثنية واثبات الالف فى الاب يؤذنان بالاضافة والفصل يبطل ذلك ، « وكان يونس يذهب الى جواز الفصل » بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح اذا كان الظرف ناقصاً لا يتم به الكلام نحو لا يدى بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائز عنده لان بها في هذا المكان لا يتم به الكلام لانه ليس خبرا وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح سواء كان مما يتم به الكلام أو لا ، فان وصفت المنفى فقلت « لا غلامين ظريفين لك » لم يجز حذف النون من المنفى ولا من صفته أما امتناع الحذف من المنفى فلانك وصفته وأنت تنوي اضافته الى ما بعد اللام والمضاف اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم الا بعد تمامه ولان الفصل فى الشعر انما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف أو الجار والمجرور لا بغيره ولا يجوز اسقاط النون من الصفة لان ذلك انما جاء فى المنفى لا فى صفته *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفى صفة المفرد وجهان أحدهما أن تبنى معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها والثانى أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفا فيها أو ظريف فان فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة الزائدة عليها الا الاعراب ، فان كررت المنفى جاز فى الثانى الاعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماء بارداً وان شئت لم تنون ﴾

قال الشارح : انما قال « المفرد » تحرزاً من المضاف نحو لا غلام رجل فان وصفت المضاف لم يجز فيه البناء البتة « فاذا وصفت المنفى المفرد » جازلك فى الصفة وجهان أحدهما أن تبني الصفة والموصوف وتجعلهما اسما واحدا على خمسة عشر وذلك لان الموضع موضع بناء وتركيب وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جارى بيت بيت ونحوه فكأن الثانى دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبه معهما أيضا لانه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا ، « والوجه الثانى

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن قميئة وصدره * لما رأت ساتيدما استعبرت * والشاهد فيه اضافة در الى من مع الفصل بالظرف ضرورة اذ لم يمكنه اضافة الدر الى الظرف ونصب من به لانه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فيعمل عمل الفعل وساتيدما جبل بعينه واستعبرت بكت وأجرت عبرتها وهى الدمعة يصف امرأة نظرت ساتيدما فذكرت به بلادها النازحة البعيدة فبكت شوقا اليها ثم قال لله در اليوم من لامها على استعبارها وبكائها وشوقها انكارا على لائمها لانها انما بكت بحق فلا ينبغى ان تلام

(٢) البيت لذى الرمة والشاهد فيه اضافة الاصوات الى أواخر الميس مع فصله بالجار والمجرور ضرورة والتقدير كأن أصوات أواخر الميس من شدة سير الابل بنا واضطراب رحالها عليها أصوات الفراريج • والميس شجر يعمل منه الرحال ويقال هو الشم والايغال شدة السير •

ان

أن تعربه » ولك في إعرابه وجهان أحدهما أن تتبعه اللفظ فتنصبه وتنونه فتقول « لا رجل ظريفا عندك »
فان قلت كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والاول مبني والثاني معرب قيل لما اطرد البناء ههنا في كل
نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويعطف عليه وان كان مبنياً
ومثله الحمل على حركة البناء في المنادى العلم نحو قولك يازيد الظريف بالرفع حملا على اللفظ وان كان مبنياً
وليس لك حركة بناء تشبه حركة الاعراب مشابهة تامة الا الفتحة في قولك لا رجل في الدار والضمة في
المنادى نحو قولك يازيد ، ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على محل المنفي لان محله
نصب بالنافي الذي هو لا لمضارعتها ان على ما تقدم وانما بني للتركيب مع لا فالفتحة فيه فتحة بناء نائبة
عن فتحة اعراب ويجوز في الصفة أيضاً الرفع حملا على موضع النافي والمنفي لان لا وما عملت فيه بمعنى
اسم واحد مرفوع بالابتداء يدل على ذلك أنا اذا قلنا لا فيها رجل ففصلنا بين لا واسمها بظرف أو جار
ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة الجحد بها وبقاء معنى المنصوب ومنه قوله تعالى (لا
فيها غول) فلذلك جاز في النعت فيما بعد لا والعطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على
الاسم الذي بعد لا وقد شبهه سيبويه بقوله * فلسنا بالجبال ولا الحديدا [1] * في اجرائه على موضع الباء
اذ كان موضعها نصباً على خبر ليس ولو أجراه على اللفظ لقال ولا الحديد ، واعلم أنه « اذا فصل بين
المنفي وصفته » بظرف أو جار ومجرور نحو لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيك راغباً امتنع البناء لانه لا
يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر
وخمسة في خمسة عشر ، ووجه الاعراب والتنوين إما بالنصب واما بالرفع نحو قولك لا رجل ظريفا عندك
ولا رجل ظريف عندك فالنصب على اللفظ والرفع على المحل ، « فان أتيت بصفة زائدة » نحو لا غلام
ظريف عاقلا عندك كنت في الوصف الاول بالخيار ان شئت بنيته ومنعته التنوين وان شئت أعربته ونونته
ولا يكون الثاني الا منونا معربا اما بالنصب واما بالرفع ولا يجوز فيه البناء لانك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئا
واحدا ، فان كررت الاسم المنفي نحو قولك لا ماء ماء باردا فانت في الاسم الثاني بالخيار ان شئت نونته وان
شئت لم تنونه لانك جعلته وصفا كما قالوا مررت بحائط آجر وبباب ساج فكما وصفوا بآجر وساج وهما اسمان
جامدان غير مشتقين فكذلك وصف بالاسم الثاني وان كان اسما غير مشتق فقالوا لا ماء ماء باردا فاذا
نونت جاز رفعه ونصبه كما قلت لا رجل ظريفا وظريف واذا لم تنون بنيت وركبت الاول والثاني وجعلتهما

(١) هذا عجز بيت لعقيبة الاسدي وصدره * معاوي أننا بشر فاسجح * وبعده * أديروها بني حرب عليكم *
ولا ترموا بها الغرض البعيدا يخاطب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه يشكو اليه جور العمال وأسجح معناه ارفق وكن سهلا
ومنه خد أسجح أي طويل سهل وناقة سجح سهلة السيرة لينة المر • والشاهد فيه نصب الحديد وهو معطوف الجبال المجرور
في اللفظ وذلك لان الباء دخلت على شيء اولم تدخل عليه لم يختلف المعنى ولم يحتل ولم يحتج اليها ولكان الكلام نصبا الست
تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى وجرى هذا مجراه قال الاعلم « وقد رد سيبويه رواية البيت بالنصب
لان البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده مايدل على ذلك وهو قوله

أكلتم أرضنا فجرزتموها   فهل من قائم أو من حصيد

وسيبويه رحمه الله غير متهم فيما نقله رواية عن العرب ويجوز ان يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة
او يكون الذي أنشده رده الى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر » اه

اسما واحدا وأما باردا فلا يكون فيه الا الاعراب والتنوين لانه وصف ثان وقد تقدم علته *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحكم المعطوف حكم الصفة الا في البناء قال

* لا أب وابنا مثل مروان وابنه * وقال * لا أم لي ان كان ذاك ولا أب * وان تعرف فالحمل على المحل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس ﴾

قال الشارح : « حكم المعطوف كحكم الصفة » لانهما من التوابع الا في البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف وجعله مع ما عطف عليه شيئا واحدا لانه قد تخلل بينهما حرف العطف فمنع ذلك من البناء والتركيب كما منع الفصل بين الصفة والموصوف اذا قلت لا رجل عندك ظريفا ولأنه يؤدي الى جعل ثلاثة أشياء الاسم المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئا واحدا وذلك اجحاف ؛ وما عدا البناء مما كان جائزاً في الصفة فهو جائز ههنا من الاعراب والتنوين وهما شيئان النصب والرفع فالنصب بالحمل على لفظ المنفي لان الفتحة مشبهة بحركة الاعراب على ماذكرنا والثاني بالحمل على موضع المنفي لان موضعه نصب بلا ولولا البناء كان منونا ؛ والامر الثاني الرفع بالحمل على موضع المنفي والنافي وموضعهما رفع على ما ذكر في الصفة ومثله قوله تعالى (فأصدق وأكن من الصالحين) جزمت أكن حملا على موضع فأصدق لان موضعه جزم كأنك قلت أصدق وأكن من الصالحين ، وأما قول الشاعر

فَلاَ أبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأزَّرَا [1]

فالشاهد فيه أنه عطف ابنا على المنصوب بلا ونونه لتعذر البناء على ما ذكرنا ونصب مثلا على أنه وصف للمنفي وما عطف عليه ومثل يكون وصفا للاثنين والجمع وان كان لفظها مفردا لما فيها من الابهام قال الله تعالى (أنؤمن لبشرين مثلنا) والخبر محذوف وقد روى رفع الابن ههنا بالعطف على الموضع ورفع مثل على النعت أو الخبر ، يمدح مروان بن الحكم وابنه عبدالملك ، وأما قول الآخر

« * لا أم لي ان كان ذاك ولا أب [2] * » وقبله

هَلْ فِي القَضِيَّةِ أنْ إذَا اسْتَغْنَيْتُمُوا ... وَأمِنْتُمُ فَأنَا البَعِيـدُ الأجْنَبُ

وَإذَا تَـكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَـا ... وَإذَا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ * البيت

فالشعر لرجل من مذحج والشاهد فيه عطف الأب على موضع النافي والمنفي على ما تقدم وصفه «فان كان المعطوف معرفة » نحو لا غلام لك وزيد « ولا غلام لك والعباس » لم يجز نصبه بالحمل على عمل لا لان لا لا تعمل الا في النكرة وانما ترفعه على موضع لا وما عملت فيه لان موضعهما ابتداء وقد تقدم بيانه *

---

(1) قد سبق القول على هذا البيت قريبا فانظره

(2) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت فقال سيبويه هو لرجل من مذحج وهو هني - بضم أوله وفتح النون وياء مشددة - ابن أحمر الكناني وقال ابن الاعرابي هو لرجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة والصغار - بفتح الصاد الذل وقوله بعينه توكيد له والباء زائدة وكان هذا الشاعر ممن يبر أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه اخا له يقال له جندب وبعد الابيات

عجب لتلك قضية وأقامتي ... فيكم على تلك القضية أعجب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز رفعه اذا كرر قال الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق) وقال (لا بيع فيه ولا خلة) فان جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان لا تعمل في النكرة النصب وتبني معها على الفتح بناء خمسة عشر وذلك نحو لا رجل في الدار فرجل ههنا في موضع منصوب منون وانما حذف منه التنوين للبناء والتركيب وهو في تقدير جواب هل من رجل فان كررتها وأردت اعمالها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة ، فان كررت لا على انها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذاك قولك لا غلام عندك ولا جارية كأن السؤال أغلام عندك اوجارية وهذا سؤال من قد علم ان احدهما عنده ولا يعرفه نفسه فسأل ليعرف عينه فان كان عند المسؤل واحد منهما قال غلام ان كان غلاما او امرأة ان كان امرأة فان لم يكن عنده واحد منهما قال لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن ان يقول لا غلام عندي من غير تكرير لا من قبل ان هذا جواب من قال أغلام عندك وجواب مثل هذا أن يقول المسؤل نعم ان كان عنده او لا ان لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئا كما لا يزيد على نعم شيئا فلذلك خالف حال التكرير حال الافراد ولم يجز الرفع في الافراد وجاز مع التكرير ، « وقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة » شاهد لجواز الرفع مع التكرير ومثله قول الراعي

وما هَجَرْتُكِ حتى قلتِ معلنةً لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَمَلُ (١)

« فان فصلت بين المنفي والنافي » نحو لا لك غلام ولا في بيتك جارية لم يجز أن تجعلها معاً اسماً واحداً لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل لان لا لا تعمل لضعفها الا فيما يليها واذا لم يجز اعمالها مع الفصل تعين أن يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها لما ذكرناه قال الله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) وكذلك « اذا كان المنفي معرفة » لم يجز فيه الا الرفع لان لا لا تعمل في معرفة فلزم التكرير نحو قولك لا زيد عندي ولا عمرو فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم لا نولك أن تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك أن تفعل كذا وقوله * حياتك لا نفع * وقوله * أن لا الينا رجوعها * ضعيف لا يجيء الا في الشعر وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا ﴾

قال الشارح : لما قرر أن المنفي اذا كان معرفة لم يجز فيه الا الرفع ويلزمه التكرير أورد هذه الالفاظ

---

(١) الراعي هو عبيد بن حصين النميري أحد شعراء دولة بني أمية والشاهد في البيت رفع ما بعد لا على أنه مبتدأ وخبر لتكريرها على ما يجب فيها مع التكرير ، ولو نصب على أعمالها لجاز والرفع أكثر لان ذلك جواب لمن قال لك ألك في هذا ناقة اوجمل فقلت له : لا ناقة لي في هذا ولا جمل فجري ما بعد لا في الجواب مجراه في السؤال ويروى بدل هجرتك « صرمتك » وهما بمعنى واحد يقول انه ما هجرها ولا ترك مودتها وشغل عما كان بينهما ألا بعد ان تبرأت منه وصرمته وأعلنت ذلك بالقول وضرب قوله لا ناقة لي في هذا ولا جمل مثلا لبراءتها منه وتخليها عنه وقطعها له وهذا مثل سائر في هذا المعنى

التي وردت ناقضة للقاعدة وذلك أنها معارف مرفوعة ولم تكرر وخرجها فأما قولهم « لا نولك أن تفعل كذا» فهي كلمة تقال في معنى لاينبغي لك وهي معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر ولم يكرروا لامن حيث أنها جرت مجرى الفعل اذ كانت بمعناه والفعل اذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكرير فأجروا لانولك مجري لاينبغي لك لانه في معناه كما قالوا لاسلام عليك فلم يكرروا لانه في معنى لاسلم الله عليك كما أجروا يذر مجرى يدع في حذف الواو التي هي فاء لانها مثلها في المعنى وان لم يكن في يذر حرف حلق ، فأما قول الشاعر

وأنتَ امرُؤٌ منّا خلِقْتَ لغيرنا « حياتُكَ لا نفعٌ » وموتكَ فاجِعُ (١)

البيت لرجل من بني سلول والشاهد فيه رفع مابعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبحه والذي سوغه ان ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لان قوله حياتك لا نفع وموتك فاجع بمعنى لانفع ولا ضرر يقول أنه منا في النسب الا أن نفعه لغيرنا فحياته لاتنفعنا وموته يحزننا ، وأما قول الآخر

قضَتْ وطَراً واسترجعتْ ثمَّ آذنتْ ركائبها « أنْ لا إلينا رجوعها (٢)

فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرير ضرورة وسوغه شبه لا بليس من حيث النفي ، وصف انها فارقته فبكت واسترجعت ومعنى آذنت أشعرت والركائب جمع ركوبة وهي الراحلة تركب ، وهو عند سيبويه ضعيف من قبيل الضرورة لانه لم يكرر لا على ماتقدم من لزوم تكريرها اذا رفع ما بعدها « وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لايرى بأساً أن تقول لارجل في الدار » في حال الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قوله هل رجل في الدار ويجوز أن يكون لرجل واحد ويجوز أن يكون في موضع جمع كما كان في قولك هل رجل في الدار وكذلك يجيز « لا زيد في الدار » على تقدير هل زيد في الدار وان كان الاول أكثر فاعرفه ●

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي لاحول ولا قوة الا بالله ستة أوجه أن تفتحهما وأن تنصب الثاني وأن ترفعه وأن ترفعهما وأن ترفع الاول على أن لا بمعني ليس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن تعكس هذا ﴾

قال الشارح : لك في « لاحول ولا قوة الا بالله » وما أشبهه أن تبنيهما على الفتح وتكون لا الثانية

(١) البيت منسوب في كتاب سيبويه {ج ١ ص ٣٥٨} لرجل من بني سلول ونسبه العسكري للضحاك الرقاشي وبعده
وأنت على ما كان منك ـ ابن حرة أبي لما يرضى به الخصم ضائع قال الاعلم والشاهد فيه رفع مابعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبحه ونظير البيت قوله زيد لا قائم ولا يحسن حتى يقول لا قائم ولا قاعد وسوغ الافراد هنا ان ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لانه اذا قال وموتك فاجع دل على ان حياته لا تضر فكأنه قال حياتك لا نفع ولا ضر يقول هو منا في النسب الا ان نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا لعدم مشاركته لنا وموته يفجعنا لانه أحدنا اه وحياتك مبتدأ ولا حرف نفي لا عمل له ونفع خبر المبتدأ

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه {ج ١ ص ٣٥٥} وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها. قال الاعلم «والشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد لا مفردة وانما يبتدأ بعدها المعارف مكررة كقولك لا زيد في الدار ولا عمرو ووجه جوازه تشبيه لا بليس ضرورة في افراد الاسم بعدها وان لم تعمل فيه عملها فكأنه قال ليس الينا رجوعها » اه واسترجعت يحتمل أن يكون من الاسترجاع عند الحزن أي قول المحزون انا لله وانا اليه راجعون ويحتمل أن تكون السين والتاء فيه مزيدتين للدلالة على الطلب فمعناه أنها طلبت الرجوع والعودة

نافية كالاولى كانك استأنفت النفي بها فيكون كل واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الاولى واسمها فى موضع مبتدأ ولا الثانية واسمها فى موضع مبتدأ ثان ويقدر لكل واحد منهما خبر مرفوع « ولك أن تفتح الاول وتنصب الثاني » نصبا صريحا بالتنوين فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف المنصوب المنون على المركب اما على فتحة البناء لشبهها بحركة الاعراب واما على عمل لافى المنفى وحقه أن يكون منونا الا أن البناء منعه من ذلك كما تقول مررت بعثمان وزيد فموضع عثمان خفض الا انه لا ينصرف فجرى مجرى المعطوف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتماد في النفي على لا الاولى وتكون لا الثانية زائدة مؤكدة للنفي قال الشاعر

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً　　　إتَّسعَ الخرقُ على الراقعِ (١)

« ولك أن تفتح الاول وترفع الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف الثاني على موضع لا واسمها لانهما فى موضع رفع بالابتداء ونظير ذلك كل رجل ظريف فى الدار ان شئت خفضت ظريفاً على النعت لرجل وان شئت رفعته على النعت لكل فكذلك لارجل ولا غلام لك ان شئت حملت على المنفي وان شئت حملت على موضع النافى والمنفى فيكون الثاني أيضا مبتدأ لان ما عطف على المبتدأ مبتدأ وجاز أن يكون الخبر عنهما واحدا لانه ظرف وتكون لاالثانية زائدة لتأكيد والاعتماد في النفي على لا الاولى ويجوز أن تجعل لا الثانية بمعنى ليس وتقدر لها خبراً منصوباً « ولك أن ترفعهما جميعاً » فتقول لا حول ولاقوة الا بالله وقد قرئ لا بيع فيه ولا خلال قال الشاعر

وما هَجَرتُكِ حتى قلتِ مُعلِنةً　　　لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَمَلُ (٢)

فيجوز ان يكون لافى هذا الوجه بمعني ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون الظرف فى موضع خبر منصوب ويجوز أن تكون نافية وما بعدها مبتدأ ويكون الظرف فى موضع خبر مرفوع؛ « ولك أن ترفع الاول وتفتح الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله ويكون رفع الاول على أن تكون لا بمعني ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويجوز أن تكون لاالنافية وما بعدها مبتدأ وجاز ذلك غيرمكرر على رأي أبي العباس وهو المذهب الضعيف عند سيبويه وحسن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وان كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المشبهة بان ولذلك ركبت معها وبنيت فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعني ليس فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف المنفى فى قولهم لاعليك أى لا بأس عليك ﴾

---

(١) قد مضى هذا البيت قريباً وهو لانس بن العباس أحد بنى سليم وقيل هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس ورواية البيت هنا كما فى كتاب سيبويه {ج ١ ص ٣٤٩} ويرويه بعضهم اتسع الخرق على الراتق ويروون قبله

لاصلح بيني ــ فاعلموه ولا　　　بينكم ما حملت عاتق

سيفي وما كنا بنجد وما　　　قرقر قمر الواد بالشاهق

والراقع والراتق الذى يرتق اى الثوب من خرق ويخيطه والشاهد فيه ههنا نصب المعطوف وتنوينه على الغاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفي والتقدير لا نسب وخلة اليوم ولو رفعت الخلة على الموضع لجاز وكان المصنف قد ذكره فيما مضى وقدر فعلا ناصبا لخلة أي ولا أرى خلة كما قدر الخليل فى قول المرادي ألا رجلا جزاه الله خيرا فعلا أى الا ترونى رجلا

(٢) سبق قريبا هذا البيت والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك

قال الشارح : اعلم انهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا « لا عليك » والمراد لا بأس عليك » أى لا شيء عليك وانما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً وقالوا لا كالعشية عشية والمراد لا عشية كالعشية الليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فالاسم محذوف والجار والمجرور فى موضع الخبر وعشية مرفوع لانه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حد النعت فى قوله « فهل فى معد دون ذلك مرفدا » (١) ومما حذف اسم لا فيه قول امرئ القيس

وَيْلُمِّهَا فِى هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً ... ولا كهذا الذى فى الأَرْض مَطْلُوبُ (٢)

كأنه قال لا شيء له كهذا الذى فى الارض ، فاما قول جرير « لا كالعشية زائرا ومزورا » (٣) فلا يكون منصوبا الا بفعل مقدر لانه قد علم ان الزائر والمزور غير العشية فلا يكون بياناً لها فعلم ان المراد لا أرى كالعشية زائراً ومزوراً ونحو ذلك مما يلائم معناه من الافعال «

خبر ما ولا المشبهتين بليس

« فصل » قال صاحب الكتاب « هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون مابعدهما على الابتداء ويقرؤن ما هذا بشرا الا من دري كيف هى فى المصحف ، فاذا انتقض النفى بالا أو تقدم الخبر بطل العمل فقيل ما زيد الا منطلق ولا رجل الا أفضل منك وما منطلق زيد ولا أفضل منك رجل »
قال الشارح : هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب وقد تقدم شرحه فى المرفوعات بما أغنى عن اعادته

« فصل » قال صاحب الكتاب « ودخول الباء فى الخبر نحو قولك مازيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق »

قال الشارح : اعلم ان الباء قد زيدت فى خبر ليس لتأكيد النفى ومعنى قولنا زيدت أنها لم تحدث معنى لم يكن قبل دخولها وذلك قولك ليس زيد بقائم والمعني ليس زيد قائما قال الله تعالى (أليس الله

---

(١) هذا عجز بيت لكعب بن جعيل وصدره « اذا مرة سبعون الف مدجج » والشاهد فيه نصب مرفدا على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار اليه وهو ذلك والمرفد الجيش مأخوذ من رفدته اذا قويته وأعنته يصف جموع ربيعة وحلفاءهم من الاسد فى الحروب التى كانت بينهم وبين تميم بالبصرة وأراد فهل فى معد مرفد فوق ذلك فحذف المرفد لدلالة فوق عليه لانها فى موضع وصفه

(٢) ذكر الاعلم أن الكاف فى قوله ولا كهذا فى تأويل مثل وأن موضعها موضع رفع وان قوله مطلوب فى آخر البيت عطف على موضع الكاف أي فالكاف هى خبر لا واسمها محذوف وكأنه قال لا شيء مثل هذا وتقديره كالتقدير فى قولك لا كزيد رجل فانه بمعنى لا رجل مثل زيد رجل وامرؤ القيس يصف فى هذا البيت عقابا تتبع ذئبا ليصيده فتعجب منها فى شدة طلبها ومنه فى سرعته وهروبه وأراد أن يقول ويل أمها فأسقط الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم

(٣) هذا عجز بيت لجرير وصدره « ياصاحبى دنا الرواح فسيرا » قال سيبويه « فلا يكون الا نصباً من قبل ان العشية ليست بالزائر وانما أراد لا أرى كالعشية زائرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا فكاليوم كقولك فى اليوم لان الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب كما قال تالله رجلا وسبحان الله رجلا وانما أراد تالله ما رأيت رجلا ولكنه يترك اظهار الفعل استغناء لان المخاطب يعلم ان هذا الموضع انما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم اياه » اه وقال الاعلم ولا يحسن فى هذا رفع الزائر لانه غير العشية وليس بمنزلة لا كزيد رجل لان زيدا من الرجال » اه

بكاف عبده) وتقديره كافياً عبده وقال تعالى (ألست بربكم) أي ألست ربكم ، وما مشبهة بليس على ماتقدم فأدخلوا الباء فى خبرها على حد دخولها في خبر ليس نحو قولك مازيد بقائم قال الله تعالى (ماأنت بمؤمن لنا) أى مؤمناً (وما أنا بطارد المؤمنين) أى طارد المؤمنين ، وقد زيدت الباء فى غير المنفى زادوها مع المفعول وهو الغالب عليها قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) والمراد والله أعلم أيديكم وقال (ألم يعلم بأن الله يرى) أى ان الله يرى وقد حمل بعضهم قوله تعالى (تنبت بالدهن) على زيادة الباء والمراد تنبت الدهن ومثله قول الشاعر

شَرِبَتْ بماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عن حياضِ الدَّيْلَمِ (١)

أى ماء الدحرضين ، وقد زيدت مع الفاعل نحو كفى بالله شهيداً وكفى بنا حاسبين انما هو كفى الله وكفينا يدل على ذلك قول سحيم * كفى الشيب والاسلام المرء ناهياً * (٢) وقد زادوها مع المبتدا فقالوا بحسبك زيد قال الشاعر

بِحَسْبِكَ فى القوم أن يَعْلَمُوا بأنكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرّْ (٣)

والمراد حسبك قال الله تعالى (يأيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) وزادوها مع خبر المبتدأ (٤) قال الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) قال أبو الحسن الباء زائدة وتقديره وجزاء سيئة مثلها دل على ذلك قوله تعالى فى موضع آخر (وجزاء سيئة سيئة مثلها) والاصل في زيادة الباء فى المنفى مع ليس لانه

---

(١) البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي التى أولها

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

والدحرضان تثنية دحرض بضم أوله وسكون ثانيه وبعدها راء مضمومة فضاد معجمة وهو ماء بالقرب منه ماء يقال له وشيع فيجمع بينهما فيقال فيهما معاً الدحرضان كما يقال القمران للشمس والقمر وقيل بل الدحرضان بلد ــ أى فهو كالبحرين ونحوه مما سمى به وأصله مثنى ــ والزوراء المائلة يقال زور يزور زوراً فهو أزور والمؤنث زوراء والديلم الاعداء عن الاصمعى وعن أبى عمرو الجماعة وقيل الديلم الظلمة وقيل الداهية وقيل قرى النمل وقيل ماء من مياه بنى سعد والمعنى تجانفت عنها لانها تخافها

(٢) هذا عجز بيت وصدره : عميرة ودع ان تجهزت غازيا والشاهد فيه مجىء فاعل كفى مجرداً عن الباء وذلك عنده يدل على أن ما يأتى بعدها مقروناً بالباء فالباء فيه زائدة . واعلم أنهم اتفقوا على أن الاسم الواقع بعد كفى اذا لم يقترن بالباء فهو فاعل فان اقترن بها فجمهرة العلماء على أن الباء زائدة وما بعدها فاعل والزجاج يدعى أن الفعل متضمن معنى اكتف والباء أصلية والفاعل ضمير مستتر .. ثم أن كفى التى تزاد الباء فى فاعلها عند الجمهور ليست هى التى بمعنى أجزأ وأغنى ولا التى بمعنى وقى فان كانت بمعنى أجزأ فهى متعدية لواحد كقول الشاعر

قليل منك يكفينى ولكن قليلك لا يقال له قليل

وان كانت بمعنى وقى فهى متعدية لاثنين كما أن وقى التى هى بمعناها تتعدي الى اثنين وذلك كقوله تعالى (وكفى الله المؤمنين القتال) وقوله (فسيكفيكهم الله)

(٣) الشاهد فيه زيادة الباء فى بحسبك وهو مبتدأ والمصدر المنسبك من أن والفعل خبره ، وأعرب ابن مالك بحسب خبراً مقدماً والمصدر مبتدأ مؤخراً وأراد الشاعر بقوله غنى أنه ذو غناء أى نفع وفائدة

(٤) يريد الخبر الموجب فان زيادة الباء فى الخبر المنفى مما لم ينفرد بالقول به أبو الحسن الاخفش بل الجمهور على أنه ينقاس . هذا وقد ادعى ابن مالك أن من أمثلة زيادتها فى الخبر قولك بحسبك زيد وهذا من قبل أن حسب نكرة فلا يحسن أن يقع مبتدأ فهو الخبر وزيد مبتدأ مؤخر . ومن زيادتها فى الخبر قول شاعر الحماسة « ومنعكها بشىء يستطاع » فان المعنى ومنعكها شىء يستطاع

فضلة والمعني بالفضلة المفعول وفيه معظم زيادة الباء وحملت ما الحجازية على ليس اذ كان خبرها منصوباً كخبر ليس قال أبو سعيد انما دخلت الباء فى خبر ليس لانها غير متصرفة فتنزلت بذلك منزلة فعل لا يتعدي الا بحرف جر فعديت الى منصوبها بالحرف الذى هو الباء وحملت ما علي ليس فى ذلك ، وذهب قوم الى أن أصل دخول الباء انما هو مع ما لضرب من التقابل وذلك أن القائل يقول ان زيداً قائم فيقول النافى لذلك الخبر مازيد قائما فيدخل ما بازاء ان فاذا قال ان زيداً لقائم قال النافي مازيد بقائم فيأتى بالباء لتأكيد النفى كما أتى باللام لتأكيد الايجاب فصار الحرفان بازاء الحرفين ثم دخلت على خبر ليس لانهما يقعان لنفي مافى الحال ، والكوفيون يقولون انما دخلت الباء للتمييز بين المذهبين يريدون ان الذي يرتفع بعد ما انما ارتفاعه على المبتدا والخبر والباء لا تقع فى خبر المبتدأ فلا يقال ما زيد بقائم وأنت تريد قائم كما لاتقول زيد بقائم وانما يستعمل الباء من ينصب الخبر وهو فاسد لان الاعراب يفصل بينهما ، وقوله « لايصح دخول الباء الا على لغة أهل الحجاز لانك لاتقول زيد بقائم » يريد ان مابعد ما التميمية مبتدأ وخبر والباء لاتدخل فى خبر المبتدأ وهذا فيه اشارة الى مذهب الكوفيين وليس بسديد وذلك لان الباء ان كان أصل دخولها علي ليس وما محمولة عليها لاشتراكهما فى النفى فلا فرق بين الحجازية والتميمية فى ذلك وان كانت دخلت فى خبر ما بازاء اللام فى خبر إن فالتميمية والحجازية فى ذلك سواء ويدل على ذلك مسئلة الكتاب وهو قولهم ماأنت بشيء الا شيء لايعبأ به برفع شيء على البدل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس زيد أبوه بقائم فأدخلوا الباء فى خبر المبتدأ اذ كان فى خبر النفى أما اذا كان خبر المبتدا موجباً لم يصح دخول هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان زيد بغلام الا غلاماً صالحا أدخلوا الباء فى خبر كان هنا حيث كان فى خبر المنفى فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا الا أن يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى (ولات حين مناص) أى ليس الحين حين مناص ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان لا تشبه بليس وتعمل عملها كما شبهت بها ما فى لغة أهل الحجاز فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر فقالوا لا رجل أفضل منك ولا أحد خيراً منك وربما أدخلوا فى خبرها الباء تشبيهاً بما فقالوا لا رجل بأفضل منك ولا أحد بخير منك الا أن ما أقعد من لا فى الشبه بليس ولذلك كانت أعم تصرفا وأكثر استعمالا ، والكثير فى لا أن تنصب النكرة حملا على ان ولما جوزوا فيها رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها فى أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل الا فى نكرة ، فأما اذا لحقها تاء التأنيث وقيل « لات » فالقياس أن تكون المشبهة بليس لانها فى معني ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبة لانها فى معني ان وليست ان مما تدخله تاء التأنيث ولانه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فلم انها بمعني ليس اذ لو لم تكن بمعني ليس لزم تكريرها ، وقوله « يكسعونها » أى يتبعونها فى آخر الكلمة يقال كسعه أى ضربه من خلف وهذه استعارة لزيادة التاء آخراً ، ولا تعمل هذه الا فى الاحيان خاصة سواء نصبت أو رفعت والعلة فى ذلك

انها

أنها في المرتبة الثالثة فليس أقوى لانها الاصل ثم ما ثم لات ، فأما قوله تعالى « (ولات حين مناص) » فانه قد قرىء ولات حين مناص بالرفع والنصب أكثر فالنصب على أنه الخبر والاسم محذوف والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف الا نكرة لان لا اذا كانت رافعة لا تعمل الا في نكرة كما اذا كانت ناصبة وقد تقدم الكلام على ذلك في المرفوعات فاعرفه *

ذكر المجرورات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ لا يكون الاسم مجروراً الا بالاضافة وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار وغلام زيد وخاتم فضة ﴾

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين فالجر انما يكون بالاضافة وليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من والى وعن وعلى ونحوها من حروف الاضافة وستذكر في موضعها مفصلة وانما قيل لها حروف الاضافة لانها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته الى الاسم المجرور بها ومعنى اضافتها معنى الفعل ايصاله الى الاسم فالاضافة معنى وحروف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لها فالمقتضى غير العامل ، والمراد من قوله « فالعامل حرف الجر أو معناه » أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره « فحرف الجر نحو مررت بزيد وزيد في الدار » فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار في « وأما المقدر فنحو غلام زيد وخاتم فضة » فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام لزيد وخاتم من فضة لا ينفك كل اضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف اليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لانه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس وانما الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من وحسن حذفه لنيابة المضاف اليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل ونظير ذلك واو رب من قوله * وبلدة ليس لها أنيس (١) * ونحو قوله

---

(١) قد سبق هذا الشاهد في الاستثناء ، وعجزه الا اليعافير والا العيس ** والشاهد فيه قوله وبلدة فانه جر البلدة بالواو النائبة عن رب هذا قول النحاة غير سيبويه فان الجار عنده رب المحذوفة أما الواو لحرف عطف لا يعمل ولكنها دالة على رب والى هذا ذهب الشارح . قال سيبويه « ولا يجوز أن تضمر الجار ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم أقوى اذا أضمرت رب ونحوها في قولهم وبلدة ليس بها أنيس » اه واعلم أن رب يكثر اضمارها بعد الواو كما في أمثلة الشارح وكما في قوله وأبيض يستسق الغمام بوجهه ، واضمارها بعد الفاء كثير غير أنه أقل من الاضمار بعد الواو ومثاله قول امرىء القيس

* وبلد عامية أعماؤه (١) * ونحو قوله * وقاتم الاعماق خاوى المخترق (٢) *
وتقديره ورب كذا فالخفض فى الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير رب لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص وانما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل والعامل ينبغى أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، ومما يدل أن الواو للعطف والجر برب المرادة أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف نحو قوله

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فى المُرُوطِ وَفى الرِّيَاطِ (٣)

وقول الآخر * بل جوز تيهاء كظهر الحجفت * فكما أن الفاء وبل وان كانتا بدلا من رب حرفا عطف لا محالة فكذلك الواو نائبة فى اللفظ عن رب وان لم يكن لها أثر فى العمل فكذلك العامل فى المضاف اليه حرف الجر المراد لا معناه وقوله أو معناه تسامح لان المعانى لا تعمل جراً فاعرفه *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿واضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفاً كقولك دار عمرو أو تخصيصاً كقولك غلام رجل ولا تخلو فى الامر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج﴾

قال الشارح : اعلم أن اضافة الاسم الى الاسم ايصاله اليه من غير فصل وجعل الثانى من تمام الاول يتنزل منه منزلة التنوين « وهذه الاضافة على ضربين اضافة لفظ ومعنى واضافة لفظ فقط » فالاضافة اللفظية ستذكر بعد وأما الاضافة المعنوية فأن تجمع فى الاسم مع الاضافة اللفظية اضافة معنوية وذلك بأن يكون ثم حرف اضافة مقدر يوصل معنى ما قبله الى ما بعده وهذه الاضافة هى التى تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أى الخالصة بكون المعنى فيها موافقا للفظ « واذا أضفته الى معرفة تعرف » وذلك نحو قولك غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفته الى زيد اكتسب منه تعريفا وصار معرفة بالاضافة « واذا أضفته الى نكرة اكتسب تخصيصاً » وخرج بالاضافة عن اطلاقه لان غلاما يكون أعم من غلام رجل ألا

فذلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمائم محول
واضمارها بعد بل قليل ومنه قول رؤبة بن العجاج
بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه
واضمارها فى موضع ليس فيه واحد من هذه الحروف الثلاثة نادر ومنه قول جميل بن معمر العذرى
رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلله
أى رب رسم دار ، ورسم الدار ما بقى من آثارها لاصقا بالارض كالرماد ، والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثافى ، وقوله من جلله — بفتحتين — أى من أجله أو من عظيم شأنه

(١) الشاهد فيه عند قوله وبلد وهو كالذى قبله . ولم أجد من نسب هذا البيت ولا تكملته والاعماء اغفال الارض التى لا عمارة بها ومثله المعامى ويقال اعماء عامية مبالغة

(٢) هذا مطلع ارجوزة مشهورة لرؤبة بن العجاج وبعده مشتبه الاعلام لماع الخفق والقاتم الذى فيه القتمة وهى الغبرة ويقال أسود قاتم والاعماق : جمع عمق بفتح العين وضمها — وهو ما بعد من أطراف المفاوز والخاوى : الخالى والمخترق بفتح الراء مكان الاختراق وهو الشق واراد به قطع المفازة والشاهد فيه كالذى فيما قبله

(٣) الحور : جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين : جمع عيناء وهى الواسعة العين والمروط جمع مرط — بكسر فسكون — وهو الكساء من صوف أوخز والرياط ومثله الريط بفتح فسكون — جمع الريطة وهى كل ملاءة غير ذات لفقين كلها نسج واحد وقطعة واحدة أو هى كل ثوب لين رقيق . والشاهد فى البيت جر الحور بعد الفاء التى هى حرف عطف لا يعمل وهو من شواهد الاشمونى

ترى أن كل غلام رجل غلام وليس كل غلام غلام رجل « وهذه الاضافة المنسوبة تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن » فاذا كانت الاضافة بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك مال زيد وأرضه أي مال له وأرض له أي يملكها وأبوه وابنه وسيده والمراد أب له وابن له وسيد له أى كل واحد مستحق مختص بذلك والغالب الاختصاص لان كل ملك اختصاص « واذا كانت الاضافة بمعنى من » كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوب خز وخاتم حديد وسوار ذهب أى ثوب من خز وخاتم من حديد وسوار من ذهب لان الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخز وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبين نوعه بقوله من خز ومن حديد ومن ذهب ، والذي يفصل به بين هذا الضرب والذى قبله أن المضاف اليه ههنا كالجنس للمضاف يصدق عليه اسمه ألا ترى أن الباب من الساج ساج والثوب من الخز خز كما ان الانسان من الحيوان حيوان وليس غلام زيد بزيد فعلى هذا اذا قلت عين زيد ويد عمرو كان مقدراً باللام والمعنى عين له ويد له لانه وان كان الاول بعضاً للثاني فانه لايقع عليه اسم الثاني فعين زيد ليست زيداً ويد عمرو ليست عمراً فاعرف الفرق بينهما ، وقوله « في الامر العام » يريد ان الغالب في الاضافة الحقيقية ما قدمناه وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين قالوا فلان ثبت الغدر بفتح الغين والدال أى ثابت القدم في الحرب والكلام يقال ذلك للرجل اذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة قال ابن السكيت يقال ما أثبت غدره يعنى الفرس أى ما أثبته في الغدر وهى الحجارة واللخاقيق أي خروق الارض وشقوقها ، وعندي أن اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضياً من ذلك ليس مقدراً بحرف جر مع ان اضافته محضة *

قال صاحب الكتاب ﴿ واللفظية أن تضاف الصفة الى مفعولها كقولك هو ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيداً وراكب فرساً أو الى فاعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمور الدار وهند جائلة الوشاح بمعنى حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه ﴾

قال الشارح : « الاضافة اللفظية » أن تضيف اسما الى اسم لفظا والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة انما يحصل ثم اتصال واسناد من جهة اللفظ لا غير « وذاك ضربان أحدهما اسم الفاعل » اذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك قولك هذا ضارب زيد غداً اذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضارب زيداً وجائز أن يكون في الحال وأن توقعه فيما يستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخفض ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالاضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به انما هو عارض لشبه الفعل فالاسم الاول نكرة وان كان مضافا الى معرفة لان المعنى على الانفصال بارادة التنوين ولذلك تقول هذا رجل ضارب زيد غداً كما تقول هذا رجل ضارب زيدا غدا لان التنوين المقدر حكما كالموجود لفظا ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة قال الله تعالى (هذا عارض ممطرنا) والمعنى ممطر لنا من قبل انه وصف به عارضا وهو نكرة

والنكرة لا تنعت بالمعرفة ومثله قول الشاعر

سَلَّ الهُمُومَ بكلِّ مُعْطِى رأسِهِ ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ (١)

والتقدير معط رأسه لان كلا لا يقع بعدها الواحد الا نكرة لانها تقع على واحد فى معنى الجمع ، وقوله « أن تضاف الصفة الى مفعولها » يريد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب وقاتل وشبههما فانه لا يضاف الا الى مفعوله لانه غيره ولذلك لا يضاف الى الفاعل لانه هو فى المعنى والشئ لا يضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضارب زيد عمرا على معنى يضرب عمرا لان الضارب هو زيد « الثانى الصفة الجارى اعرابها على ماقبلها » وهى فى المعنى لما أضيفت اليه « وذلك نحو مررت برجل حسن الوجه ومعمور الدار وامرأة جائلة الوشاح » فالتقدير فى هذه الاشياء كلها الانفصال لان الاصل حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ترفع الوجه بقولك حسن لان الحسن له فى المعنى ، وكذلك قولك مررت برجل معمور الدار اذ المعنى معمورة داره وامرأة جائلة الوشاح أى جائل وشاحها فالعمارة للدار والجولان للوشاح والوشاح الازار « فان قلت » اذا كان الحسن للوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز اضافته اليه وقد زعمتم أن الشيء لا يضاف الى نفسه فالجواب انك لم تضفه الا بعد أن نقلت الصفة عنه وجعلتها للرجل دون الوجه فى اللفظ وصار فيه ضمير الرجل فاذا قلت حسن الوجه كان الحسن شائعاً فى جملته كأنه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصورا على الوجه دون سائره فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف اليه بعد أن صار أجنبياً ألا تراك تنصبه على التمييز فتقول مررت بالرجل الحسن وجها والتمييز فضلة ، وقوله « يضاف الى فاعله » يريد انه فاعل من جهة المعنى لامن جهة اللفظ فانه من جهة اللفظ فضلة والذي يدل على ذلك قولهم هذه امرأة حسنة الوجه فتأنيثهم الصفة اذ قد جرت على مؤنث دليل على ما قلناه لان الفعل انما تلحقه علامة التأنيث اذا أسند الى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة ههنا دليل على أنها مسندة الى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الاضافة لوجب التذكير ولم يجز التأنيث لان الوجه مذكر ؛ وهذا القبيل من المضاف لا يتعرف بالاضافة لان النية فيه الانفصال على ما بينا ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وان أضفته الى معرفة نحو قولك مررت برجل حسن الوجه فلولا تقدير الانفصال وارادة التنوين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معنى قوله « ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصولة » يعني ان حاليها قبل الاضافة وبعدها فى التنكير وعدم التعريف سواء فلذلك تقع صفة للنكرة مفصولة ومضافة لاستوائها فى كلا الحالين فتقول مررت برجل حسن الوجه

(١) البيت للمرار الاسدى ، وبعده مغتال أحبله مبين عنقه * فى منكب زبن المطى عرندس

والشاهد فيه اضافة معط الى الرأس مع نية التنوين ونصبه لما بعده ، والدليل على ذلك اضافة كل اليه وذلك من جهة أن كلا فى هذا الموضع ونحوه لا تضاف الا الى النكرة ، وأيضاً فان نعته بقوله ناج وقوله متعيس وهما نكرتان بلا ريب دليل على أنه نكرة لان النكرة انما تقع نعتاً للنكرة ، وقوله معطى رأسه أى ذلول منقاد ، وقوله ناج أى سريع والنجاء السرعة والفوت ، والصهبة أن يضرب بياضه الى الحمرة وهو نجار الكرم والعتق ، والمتعيس ومثله الاعيس هو الابيض وهو أفضل ألوان الابل ، والمعنى سل همومك التى لزمتك ونزلت بك بسبب فراقك من تهواه ونأيه عنك بكل بعير ترتحله للسفر وهو سريع منقاد . وصف بعيراً بعظم الجوف فاذا شد رحله عليه اغتال أحبله واستوفاها كلها لعظم جوفه والاغتيال الذهاب بالشيء والمبين البين الطول ومعنى زبن زاحم ودفع والعرندس بوزان سفرجل الشديد ويروي «متين عنقه»

كما تقول مررت برجل حسن وجهه ، و يدل على التنكير جواز دخول الالف واللام عليه مع اضافته فتقول مررت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الاضافة صحيحة لما جاز أن تجتمع الاضافة مع الالف واللام *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ قضية الاضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف وماتقبله الكوفيون من قولهم الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء قال الفرزدق * فسما وأدرك خمسة الاشبار * وقال ذو الرمة * ثلاث الاثافى والديار البلاقع * ﴾

قال الشارح : اعلم أنك لا تضيف الا نكرة نحو قولك غلام زيد وصاحب عمرو لان الاضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص لان المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفه ان كان معرفة وتخصيصاً ان كان نكرة فاذا قلت غلام زيد فالغلام كان نكرة شاملا كل غلام فلما أضفته الى زيد صار معرفة وخص واحداً بعينه فاذا قلت غلام رجل فان المضاف اليه وان كان نكرة الا انه حصل للمضاف باضافته اليه نوع تخصيص ألا ترى انه خرج عن شياعه ويميز عن أن يكون غلام امرأة فعلى هـذا لايجوز اضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها فاذا أريد اضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة فى التقدير كرجل وفرس ثم تكتسى تعريفا اضافياً غير التعريف الذى كان فيها ولذلك لا يجمع بين الالف واللام والاضافة لان ما فيه الالف واللام لا يكون الا معرفة ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما فاما «الخمسة الاثواب» والاربعة الغلمان فهو شيء صار الى جوازه الكوفيون فاما على أصل أصحابنا فاذا قلت ثلاثة دراهم وأردت تعريف الاول منهما عرفت الثانى لان الاول يكون معرفة بما أضفته اليه ألا ترى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة فاذا أردت تعريفه قلت هـذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هـذه ثلاثة الدراهم وخمسة الاثواب فأما قول الشاعر

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

البيت للفرزدق وبعده (١)

يُدْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِى ظِلِّ مُعْتَبَطِ الغُبَارِ مُثَارِ

والشاهد فيه تعريف الثانى بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الاول يمدح بذلك يزيد بن المهلب أي ما زال منذ كان صغيراً الى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب وعنى بالخوافق الرايات ومعتبط الغبار مكانه فكأنه لم يقاتل فيه قبل ولا أثار غيره غباره من قولهم مات فلان عبطة أي شاباً ، وقوله مذ عقدت يداه ازاره اشارة الى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الاشبار القبر أى ما زال أميراً مذ عقل الى أن مات ، وأما قول الآخر

(١) من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب بن أبى صفرة وقبل البيت الشاهد

واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار

ثم بعدهما البيت الذي ذكره الشارح ، ويروى بدل خوافق «كتائب من كتائب» والشاهد فيه اضافة اسم العدد مجرداً من الالف واللام الى المعدود كما هو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين فى تجويزهم الخمسة الاشبار والثلاثة الاثواب . وقوله عقدت يداه ازاره كناية عن سعيه فى طلب المجد وحرصه على اكتساب المحامد ودأبه على بلوغ أقصى غاية المكرمات وقوله سما معناه علا وارتفع

وَهلْ يَرْجِعُ التَّسليمَ أوْ يكْشِفُ العَمَى ثَلاثُ الأثافي وَالرُّسومُ البلاقعُ (١)

البيت لذى الرمّة والشاهد فيه تعريف الاثافى حين أراد تعريف ما أضيف اليه وهو الثلاث ولم يحتج مع ذلك الي الالف واللام ، والاثافى للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الاطباخ ، والبلاقع جمع بلقع وهو الخراب وأصله الارض التي لا شيء فيها ، والرسوم جمع رسم وهو ما بقي من آثار الديار ، يقول ان الاثافى ورسوم الدار لا ترد سلاماً ولا تنبيء عن خبر اذا استخبرت وهو معني قوله أو يكشف العمى ، فأما ما تعلق الكوفيون من اجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لان المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف اليه يكون منصوبا ومجروراً وانما ذلك شيء رواه الكسائي وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمى أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وامتناعه من الاطراد فى أجزاء الدرهم يدل على ضعفه فى القياس ٭

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول فى اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه وبهند الجائلة الوشاح وهما الضاربا زيد وهم الضاربو زيد قال الله تعالى (والمقيمى الصلاة) ولا تقول الضارب زيد لانك لا تفيد فيه خفة بالاضافة كما أفدتها فى المثنى والمجموع وقد أجازه الفراء وأما الضارب الرجل فشبه بالحسن الوجه ﴾

قال الشارح : وقد جاءت الالف واللام فيما اضافته لفظية « قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند الجائلة الوشاح » وساغ ذلك من قبل أن الاضافة لا تكسوهما تعريفا من حيث كان النية فيها الانفصال اذ التنوين مراد والمضاف اليه فى نية المرفوع اذ كان فاعلا فى المعني فلما كانت الاضافة لا تكسوهما تعريفا ولا تخصيصا لم يمتنع دخول الالف واللام اذا احتيج الى التعريف كما لا يمتنع دخولها علي النكرة غير المضافة وقالوا « هذان الضاربا زيد والضاربو زيد » قال الله تعالى (والمقيمى الصلاة) لما كانت الاضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أضيف اليه وكان سيان إضافته واثبات النون وفصله مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالاضافة كما يقع فى غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا مايقع به التعريف من الالف واللام وأفادت الاضافة ههنا ضرباً من التخفيف بحذف التنوين والنون فى هذا ضارب زيد غدا والضاربا زيد والضاربو زيد « فأما الضارب زيد فانه لا يجوز » لان الالف واللام اذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعني الذى وكان اسم الفاعل فى حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده ولا فرق بين الماضي فى ذلك وغيره اذ كان التقدير فى الضارب الذى ضرب فلذلك عمل عمله ، « وانما جازت الاضافة في قولك هما الضاربا زيد والضاربو زيد » لما يحصل بالاضافة من التخفيف بحذف النون فأما اذا قلت الضارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الاعمال من غير فائدة لانه لم

(١) البيت لذى الرمة كما ذكر المصنف وقبله

أمنزلتى مى سلام عليكما هل الازمن اللائى مضين رواجع

وبعده

توهمتها يوماً فقلت لصاحبي وليس بها الا الظباء الخواضع
قف العيس ننظر نظرة فى ديارها فهل ذلك من داء الصبابة نافع

وقوله يرجع أى يرد ويعيد وأراد من العمى الالتباس والاثافى جمع أثفية وهي الحجارة التى توضع عليها القدور البلاقع جمع بلقع وهي الخالية من السكان التى لا أنيس بها ... والشاهد فيه كالذى فيما قبله

يحصل بالاضافة تخفيف لانه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة ، « فأما الفراء فانه أجاز ذلك » نظراً الى الاسمية وأن الاضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعاً من الاضافة والقياس ماذكرناه ، وأما قولهم « الضارب الرجل » فانما ساغت اضافته وان لم تستفد بالاضافة تعريفاً ولا خفة أما التعريف فلأن اضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة فقضية الدليل أن لا تصح اضافته كما لا تقول الضارب زيد وذلك من قبل أنه محمول على الحسن الوجه ومشبه به من جهة أن الضارب صفة كما ان الحسن صفة وما بعده يكون مجروراً أو منصوبا فتقول هذا ضارب زيدا وضارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهاً وحسن الوجه فلما أشبهه جاز إدخال الالف واللام عليه مع انه مضاف اذا أريد تعريفه كما كان كذلك فى الحسن الوجه وان لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى ان المضاف اليه فى الضارب زيد مفعول منصوب فى المعنى والمضاف اليه فى الحسن الوجه فاعل مرفوع *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كان المضاف اليه ضميراً متصلا جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما شرعا فى صحة الاضافة لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا مالا يوجد فيه له تبعاً فقالوا الضاربك والضاربانك والضاربى والضاربانى كما قالوا ضاربك والضارباك والضاربوك والضاربى والضاربى قال عبد الرحمن بن حسان

أيُّهَا الشَّاتِمِي لِتَحْسَبَ مِثْلِي ... إنمــا أنْتَ فى الضَّلالِ تَهِيمُ

وقوله * هم الآمرون الخير والفاعلونه * مما لا يعمل عليه ﴾

قال الشارح : قد فرق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المضمر « فاضافته الى المضمر » تقع كالضرورة وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم اضافته لانه لا سبيل الى النصب لان النصب يكون بثبوت التنوين أو النون نحو قولك ضارب زيداً وضاربان زيدا ومع المضمر لا يثبت التنوين ولا النون لان بينهما معاقبة فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضمر فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل الى المضمر ثم حمل ما لم يكن فيه تنوين أو نون فى الاضافة على ما هما فيه ليكون الباب على منهاج واحد ولا يختلف ، وقوله « جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما شرعاً في صحة الاضافة » أي صار ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما يعنى التنوين والنون ، وقوله شرعا أي سواء يقال القوم فى هذا الامر شرع سواء يحرك ويسكن ويستوى فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، والمراد انه يتساوي ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما فى صحة الاضافة وذلك نحو « الضاربك والضاربانك » أضفت الضارب والضاربات الى ضمير المخاطب وليس فيهما تنوين ولا نون وكذلك تقول الضاربي والضاربانى » فتضيفهما الى ضمير النفس كما أضفت ما فيه تنوين أو نون نحو قولك ضاربك « والضارباك والضاربوك والضاربى » فحذف من ضاربك التنوين لانه قبل الاضافة ضارب منون والضارباك تثنية والضاربوك جمع وقد حذف منهما النون للاضافة والضاربى تثنية وأصله ضاربين حذفت نونه للاضافة ثم أدغمت ياء التثنية فى ياء النفس ولو كان مرفوعا لقيل ضاربای بالالف ، « والضاربى » جمع وأصله الضاربون فلما أضيف الى ياء النفس حذفت النون للاضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق الاول

منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادُغمت الياء المنقلبة فى ياء الاضافة على حد طويته طياً وشويته شياً وكذلك تقول فى الجر والنصب نحو مررت بالضاربى ورأيت الضاربى وأصله الضاربين سقطت النون للاضافة وادُغمت الياء فى الياء ، فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير الا مجرور ولا أعرف هذاالمذهب وقيل انه رأي لسيبويه وقد حكاه الرمانى فى شرح الاصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافى فى الشرح أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف فى ضاربوك فى موضع مجرور لاغير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لا غير والكاف فى الضارباك والضاربوك يجوز أن تكون فى موضع جر وهو الاختيار وأن تكون فى موضع نصب لانك قد تقول الضاربو زيدا على من قال الحافظو عورة المشيرة (١) بالنصب وهو الاختيار واذا قلت الضاربك كانت فى موضع نصب لا غير لانك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن الا نصباً نحو الضارب زيداً ، وكان أبو الحسن الاخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيادي يجعل المضمر اذا اتصل باسم الفاعل فى موضع نصب على كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين فلا تقول ضاربنك بالتنوين ولا هما ضاربانك ولا هم ضاربونك كما تقول هو ضارب زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء هن ضوارب زيدا والجامع بينهماأن التنوين من ضوارب حذف لمنع الصرف لا للاضافة وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للاضافة فهذان المذهبان ، فأما ماذكره صاحب الكتاب فمذهب ثالث لاأعرفه وانما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضمر المتصل لان علامة المضمر غير منفصلة من الاسم الذى اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهى زائدة ومحلها آخر الكلمة كما ان النون والتنوين كذلك فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك ، فأما البيت الذى أنشده وهو * أيها الشاتى الخ * (٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان

---

(١) هذا قطعة من بيت لرجل من الانصار ويقال هو قيس بن الحطيم وهو بتمامه

الحافظو عورة المشيرة لا   يأتيهم من ورائهم وكف

وعورة المشيرة هى كل ما يستحيا منه والوكف ـ بزنة جبل ـ العيب ، ويروى لا يأتيهم من ورائنا نطف والنطف الذنب ، وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم اذا انهزموا ويحمونها من عدوهم ولا يخذلونهم والشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافاً لطول الاسم ونصب ما بعده على نية اثبات النون ، ولو قدر حذف النون للاضافة لجاز ذلك عربية

(٢) هو عبدالرحمن بن حسان بن ثابت أحد الشعراء المجيدين وكان أبوه شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان ابنه سعيد بن عبدالرحمن شاعراً متوسطاً فى طبقته . والبيت مسوق و المتن الاستشهاد على أن ياء المتكلم فى قوله الشاتمى فى محل جر بالاضافة وقد رد الشارح ذلك فقال انها فى محل نصب مفعول ••• قال سيبويه « واذا قلت هم الضاربوك وهما الضارباك فالوجه فيه الجر لانك اذا كففت النون من هذه الاسماء فى المظهر كان الوجه الجر الا فى قول من قال الحافظو عورة العشيرة {أى بنصب عورة} ولايكون فى قولهم هم ضاربوك أن تكون الكاف فى موضع النصب لانك لو كففت النون فى الاظهار لم يكن الا جراً ولايجوز فى الاظهار هم ضاربو زيداً لانها ليست فى معنى الذى لانها ليست فيها الالف واللام كما كانت فى الذى . واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لانه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير فصار كأنه النون والتنوين فى الاسم لانهما لا يكونان الا زوائد ولا يكونان الا فى أواخر الحروف والمظهر وان كان يعاقب النون والتنوين فانه ليس كعلامة المضمر المتصل لانه اسم ينفصل ويبتدأ به وليس كعلامة الاضمار لانها فى اللفظ كالنون والتنوين فهى أقرب اليها من المظهر اجتمع فيها هذا والمعاقبة وقد جاء في الشعر

أنشده

أنشده شاهداً على ما ادعاه وزعم أن الياء في موضع جر والصواب انها فى موضع نصب وذلك على رأى سيبويه وأبى الحسن جميعاً ، فأما قوله

هُمُ الآمِرونَ الخَيْرَ والفاعلونه … أذا ماخَشُوا من مُحْدَثِ الأمر مُعْظَماً (١)

فانه أنشده سيبويه وزعم انه مصنوع وموضع الشاهد الجمع بين النون والضمير فى قوله الفاعلونه وحكم المضمر أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلتهما فى الانصال والضعف ومثله قول الآخر

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ … جَميعاً وأيْدي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ (٢)

أنشده سيبويه والشاهد فيه أيضاً الجمع بين النون و المضمر والوجه الفاعلوه ومحتضروه يصفه بالبذل والعطاء يقول غشيه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناس للعطاء وجلسُ لهم جلوس مبتذل غير متودع ، فسيبويه يجعل الهـاء فى الفاعلونه ومحتضرونه كناية ويزعم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبرد يذهب الى انها هاء السكت وكان حقها أن تسقط فى الوصل فاضطر الشاعر فأجراها فى الوصل مجراها فى الوقف وحركها لانها لمـا ثبتت فى الوصل أشبهت هاء الاضمار نحو غلامه ، وكلاهما ضعيف والاول أمثل لان فيه ضرورة واحدة وفى هذا ضرورتان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف اليه اضافة معنوية الا أسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان أضيفت الى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بهـا النكرات فقيل مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال * يارب مثلك فى النساء غريرة * اللهم الا اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه كقوله تعالي (غير المغضوب عليهم) أو بمماثلته ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان المضاف يكتسي من المضاف اليه تعريفه إن كان معرفة اذا كانت الاضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو « وقد جاءت أسماء أضيفت الى المعارف ولم تتعـرف » بذلك للابهام الذى فيها وأنها لا تختص واحداً بعينه وذلك « غير ومثل وشبه » فهذه نكرات وان كن مضافات الى معرفة وانما نكرهن معانيهن وذلك لان هذه الاسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ألا تري ان كل من عداه فهو غير وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة فاذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك في طولك وفى لونك وفى علمك ولن يحاط بالاشياء التى يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الابهام كانت نكرات فلذلك هذه الاشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل فى موضع مغاير ومماثل ومشابه كأن المماثلة فى قولك مررت برجل مثلك موجودة فى وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفـاعل اذا أضيف وهو

فزعموا أنه مصنوع » اه . وحاصل كلامه أن المضمر كالظاهر فيأخذ حكمه كما فصله أبو سعيد

(١) هذا هو الشعر الذى ذكر سيبويه فى عبارته التى نقلنا انه مصنوع ، ويجاء به شاهداً للجمع بين النون والضمير فى قوله الآمرونه ومن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزلتهما فى الضعف والاتصال فهو معاقب لهما اذا كان المظهر مع قوته وانفصاله قد يعاقبهما وقال الاعلم « وقد رد على سيبويه حمله على هذا التقدير وجعلت الهـاء بياناً لحركة النون على نية الوقف واثباتها فى الوصل ضرورة وتشبيهاً فى الحركة بهاء الاضمار ضرورة وكلا الوجهين بعيد » اهـ هذا والبيت يروى { هم القائلون الخير والآمرونه } والمعظم ـ بزنة اسم المفعول ـ الامر الذى يصعب رده ويعظم دفعه

(٢) الشاهد فى قوله محتضرونه والعلة كالذى قبله ومعنى البيت كما قال الاعلم انه غشيه المعتفون ـ وهم السائلون ـ واحتضره الناس جميعاً للعطاء والاستمناح فجلس لهم جلوس متصرف مبتذل غير مرتفق متودع اه .

للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل غيرك فأما قوله

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساء غَريرَةٍ بَيْضاء قد مَتَّعْتُها بِطَلاقِ (١)

البيت لابي محجن الثقفي أنشده سيبويه والشاهد دخول رب على مثلك ورب لا تدخل الا على نكرة وغريرة أي مغترة بلين العيش غافلة عن صروف الدهر ومتعتها بطلاق أى أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها كأنه يهدد زوجته بذلك ، تقول مررت برجل مثلك أى صورته مشبهة بصورتك ومررت برجل غيرك أى ليس بك وانه لم يمر باثنين ألا ترى أنه اذا قال مررت بغيرك باسقاط المنعوت جاز أن يكون مر بأكثر من واحد فاذا قال مررت برجل غيرك علم أنه مر بواحد لا أكثر من ذلك ، وقد « تكون هذه الاشياء معارف اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه أو بمماثلته » فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف فاذا قال القائل مررت برجل مثلك أو شبهك وأراد النكرة فمعناه بمشابهك أو مماثلك فى ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهى كثيرة غير محصورة واذا أراد المعرفة قال مررت بعبدالله مثلك فكان معناه المعروف بشبهك أى الغالب عليه ذلك ، ونحوه قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم « غير المغضوب عليهم ») لان المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم الكفار فهما مختلفان ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد ، وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف اليه وذلك لانه على بناء فعيل وفعيل بناء موضوع للمبالغة فكأنك قلت بالرجل الذى يشبهك من جميع الجهات *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون ﴾

قال الشارح : قد تقدم ان الاضافة على ضربين لفظية ومعنوية فالمعنوية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى كذلك نحو غلام زيد وثوب خز واللفظية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب زيد غداً فهذه اضافة لفظية لا غير لان المعنى ضارب زيداً غداً فما كان من الاضافة كذلك فانها لا تقع لازمة البتة لانها انما تضاف لضرب من التخفيف والنية غير الاضافة « وما كان منها معنوياً فهو على ضربين يكون لازما وغير لازم » وذلك أن من الاسماء ما يلزم الاضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل مفردا « وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهى فوق وتحت وأمام وقدام وخلف

---

(١) الشاهد فيه قوله رب مثلك حيث أدخل رب على مثل مع كونها مضافة ولا يكون مدخول رب الا نكرة فهذا دليل أن مثلا وان أضيفت فما تزال نكرة وذلك أنها وما كان فى معناها تنوب مناب الفعل كما هى مضافة الى ما بعدها والفعل نكرة كله فجرت مجراه فى الجرى على النكرة فتقول مررت برجل مثلك فتكون نائبة مناب مررت برجل يشبهك وكذلك مررت برجل غيرك لانه بمنزلة مررت برجل ليس بك أو يغايرك ومثله مررت برجل حسبك من رجل لانه فى معنى كفاك من رجل ويدل على صحة هذا التعليل أن العرب يصرحون أحياناً بالفعل فى الموضع الذى يضمن فيه حسباً ومثلا وغيراً كقولهم مررت برجل كفاك من رجل وهمك من رجل وبامرأة كفتك من امرأة وهمتك من امرأة .. قال سيبويه « ومن ذلك قول العرب لى عشرون مثله ومائة مثلة فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهماً ومائة درهم فالمثل وأخواته كأنه كالذى حذف منه التنوين فى قولك مثل زيداً وقيد الاوابد { أى بتنوين الاول فى المثالين ونصب الثانى } وهذا تمثيل ولكنها كائنة وعشرين فلزمها شىء واحد وهو الاضافة يريد أنك أردت معنى التنوين فمثل ذلك قولهم مائة درهم » اه

ووراء

ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة» فهذه الظروف تلزم الاضافة وانما لزمت الاضافة هذه الاشياء لانها أمور نسبية فان فوقا يكون بالنسبة الى شيء فوقا وتحتا بالنسبة الى شيء آخر وكذلك أمام وسائرها فلزمتها الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة ، وقال أبو العباس المبرد انما لزمت هذه الظروف الاضافة لعدم افادتها مفردة ألا ترى أنك اذا قلت جلست خلفا فالمخاطب يعلم أن كل مكان لا بد أن يكون خلفا لشيء فاذا أضفته عرف وحصل منه فائدة ، وقال الكوفيون انما لزمت الاضافة لانها تكون أخبارا عن الاسم كما يكون الفعل خبرا عن الاسم اذا قلت زيد يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج الى فاعل وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا الظرف الاضافة ليسد المضاف اليه مسد ما يطلبه الفعل ويدل عليه ، فاذا أفردت وقيل قام زيد خلفا وذهب عمرو قداما فهو عند البصريين نصب على الظرف كما يكون مضافا نحو قام قدامك وذهب خلفك الا انه مبهم منكور كأنك قلت قام خلف غيره وذهب قدام شيء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفا الا مضافة واذا أفردت صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قال قام متأخرا وذهب متقدما وفائدة الخلاف تظهر في الخبر فعند البصريين تقول زيد خلفا وعمرو قداماً فيكون خبراً كما يكون مضافا والكوفيون يرفعون ويقولون زيد خلف أى متأخر وقدام أي متقدم ويكون الخبر مفردا هو الاول كما تقول زيد قائم ، ومن ذلك « عند ولدن ولدا » وهي ظروف معناها القرب والحضرة ولذلك لزمت الاضافة لبيان اذ كانت مبهمة لانها لا تختص مكانا معينا لان القرب والمجاورة أمر إضافي اذ الشيء يكون قريبا من شخص بعيداً من آخر وهى لابتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك من لدن صلاة العصر الى وقت كذا ومن لدن الحائط الى مكان كذا فهى مشتركة فى البابين وليست كمنذ الذى هو ابتداء غاية الزمان ولا كمن الذي هو ابتداء غاية المكان ، وفى عند لغتان عند وعند بفتح العين وكسرها ، « ولدن» فى معنى عند الاان عند معربة ولدن مبنية وفى لدن ثمان لغات يقال لدن ولدا ولدن ولد بفتح الفاء وضم العين ولد بضمهما ولدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون ولدن بفتح النون ولد بفتح الفاء وسكون العين ، فأما لدن بفتح الفاء وضم العين فهو الاصل لكثرته وورود التنزيل به ومن قال لدن فوجهه انه أسكن العين في لدن كما أسكنها في عضد وعجز فالتقى بعد الحذف ساكنان الدال والنون فحرك الاول بالفتح كما حرك الاول منهما بالفتح فى قولهم اضربن اذا دخلت النون الخفيفة فى اضرب ، وأما لدا فلغة قائمة بنفسها ليست من لفظ لدن والقياس فى ألفها أن لا تكون أصلا فأما انقلابها مع المضمر ياء فعلى التشبيه بألف علي والى على ماسيوضح أمره ان شاء الله تعالى ، وأما لد بالضم فمحذوفة من لدن قال الراجز

يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ   مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ الى مُنْحُورِهِ

والذى يدل على انها منتقصة منها أنها لو كانت أصلا على حيالها ولم تكن مخففة من لدن لكانت ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رب وربّ مخففة ومشددة أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك دلالة على انها منتقصة من غيرها وليست أصلا قائما بنفسه ، ومن قال لد بضم الفاء والعين فانه أتبع الضم الضم بعد حذف اللام ، ومن قال لدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فانه كسر النون

لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لالتقاء الساكنين وقصد التخفيف كأين وكيف ، وأما من قال لد بسكون الدال وفتح الفاء فانه بناء على السكون بعد الحذف جعلها قائمة بنفسها « فان قيل » ولم بنيت لدن ولم تكن معربة كعند قيل لما لم يتجاوزوا بلدن حضرة الشيء والقرب منه ولم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك جرت مجرى الحرف الموضوع بازاء معنى لا يتجاوزه فبنيت لذلك كبنائه وأما عند فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد وان كان أصلها الحاضر فقالوا عندي مال وان كان غائباً في بلد آخر فلما دخلها من التمكن والتصرف ما ذكرناه فارقت الحروف فأعربت لذلك ؛ ومن الظروف «بين ووسط وسوى ومع ودون» كلها تلزمها الاضافة فأما «بين» فهو ظرف من ظروف الامكنة بمعنى وسط ولذلك يقع خبراً عن الجثة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو والمال بين القوم وهي توجب الاشتراك من حيث كان معناها وسط والشركة لا تكون من واحد وانما تكون بين اثنين فصاعدا نحو المال بين الزيدين والدار بين القوم فان أضفتها الى واحد وعطفت عليه بالواو جاز نحو المال بين زيد وعمرو لان الواو لا توجب ترتيباً ولو أتيت بالفاء فقلت المال بين زيد فعمرو لم يحسن لان الفاء توجب الترتيب وفصل الثاني من الاول فأما قول امرىء القيس * بين الدخول فحومل * فقد عابه الاصمعي ورواه بالواو وحجة من رواه بالفاء أن الدخول وحومل موضعان يشتمل كل واحد منهما على أماكن كالشأم والعراق فلو قلت عبدالله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول لتم الكلام وصلح كما تقول سرنا بين الشأم والمراد بين مواضع الشأم فعلى هذا قال بين الدخول أي بين مواضع الدخول ثم عطف بالفاء فقال لحومل ؛ وأما « وسط » فيكون اسما وظرفا فاذا أردت الظرف أسكنت السين واذا أردت الاسم فتحت فتقول وسط رأسك دهن اذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت السين ونصبت لانه ظرف وتقول وسط رأسك صلب فتحت السين ورفعت لانه اسم غير ظرف وتقول حفرت وسط الدار بئراً بسكون السين كأن البئر في بعض الوسط وتقول ضربت وسطه لانه مفعول به ، وأما « سوى وسواء مقصورا وممدودا » فبمعنى واحد وذلك أنك اذا قلت عندي رجل سوى زيد فمعناه عندي رجل مكان زيد أي يسد مسده ولزم الاضافة لان معناه معنى غير وقد تقدم الكلام عليهما ،وأما « مع » فهو ظرف من ظروف الامكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على أنه اسم أنه اذا أفردنون فيقال جاءا معاً وأقبلا معاً وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئت من معه أي من عنده ولو كانت أداة لكانت ساكنة الآخر على حد هل وقد وبل اذ لا علة توجب الفتح وربما ذهب بها مذهب الحرف فسكن آخرها قال الشاعر

فَرِيشِي مِنْكُمْ وهَوايَ مَعْكُمْ   وإنْ كانَتْ زِيارتُكُمْ لِمَاما (١)

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط ابهامها كلدن وحيث وانما أعربت

(١) البيت قيل انه للراعي • وقال العيني هو من قصيدة لجرير يمدح فيها هشام بن عبدالملك ، والريش يستعمل في اللباس الفاخر أو المال وكأن المراد به هنا القوة والاستمداد ، وقوله لماماً — بكسر اللام — أي وقتاً بعد وقت والمراد أنها متقطعة قليلة ، وكلام الشارح يفهم منه أن تسكين العين في معكم ليس للضرورة وذلك خلاف ما ذهب اليه سيبويه حيث ادعى أن التسكين ضرورة لا لغة ، وهو مردود بأن ذلك لغة غنم وهم بطن من تغلب بن وائل وعامة ربيعة

ونصبت على الظرفية لانهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم فى عند فيقولون معى مال أى هو فى ملكي وان كان غائباً كما يقال عندى مال ، وأما « دون » فلها معنيان أحدهما الظرفية فى معنى المكان تشبيهاً بالمكان فيقال زيد دون عمرو فى الشرف والعلم وفى الخير ونحو ذلك جعل هذه الاشياء منازل يعلو بعضها بعضا كالاماكن التي بعضها أعلى من بعض وجعل بعض الناس فى موضع من الشرف أو من العلم وهذه لاتكون الا ظروفا منصوبة ، والموضع الآخر لدون أن تكون اسما صفة بمعني حقير ومسترذل فنقول ثوب دون أي ردى ويقال هذا دونك أي حقيرك ومسترذلك ، ويمكن أن يكون هذا القسم هو الاول واستعمل اسما توسعا لضرب من التأويل لانك اذا جعلته فى مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل وتحت وأسفل وتحت قد يجوز رفعهما فى الشعر قال لبيد

فغدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنَّهُ   مولى المَخافةِ خلفُها وأمامُها (١)

على ان أسفل اذا كان نقيض أعلى كان متمكنا تقول هذا أسفل الحائط وهذا أعلاه كما تقول هذا رأسه وهذا آخره *

قال صاحب الكتاب ﴿ وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وقيس وأي وبعض وكل وكلا وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه وأولو وأولات وقد وقط وحسب ، وغير اللازمة نحو ثوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف فى حال دون حال ﴾

قال الشارح : اعلم أن من الاسماء أسماء غير ظروف تضاف الى ما بعدها وهي على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مثل وشبه ونحو وغير ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأما « مثل وشبه » فبمعني واحد « وغير وبيد » بمعنى واحد « وقيد وقدا وقاب وقيس » بمعني مقدار الشيء يقال بيني وبينه قيد رمح وقاب رمح وقيس رمح قال الله تعالى (قاب قوسين أو أدنى) وقيس رمح بمعنى قدر رمح والقدر والقدر بالفتح والسكون واحد وهو مبلغ الشيء فهذه الاسماء كلها تلزم الاضافة ولا تفارقها واذا أفردت كان معناها على الاضافة ولذلك لا يحسن دخول الالف واللام عليها فلا يقال المثل ولا الشبه ولا الكل ولا البعض لان ذلك كالجمع بين الالف واللام ومعنى الاضافة من جهة تضمنها معنى الاضافة فصارت الاضافة فيها كالملفوظ بها وذلك من قبل أن مثلا يقتضى مماثلا وشبها يقتضى مشبها به وكذلك سائرها من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلها مقادير لا تذكر الا مع المقدر به ، وكذلك أي وبعض وكل وكلا الاضافة فيها لازمة أما « أي » فانها اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من حيوان وغيره فافتقر الى الاضافة للايضاح كافتقار الموصول الى الصلة وهي بعض ما أضيفت اليه فاذا قلت أى القوم كانت من القوم واذا قلت أي الثياب فهي من الثياب فلزومها الاضافة لذلك « وبعض »

(١) البيت من معلقة لبيد وقبله   وتسمعت رز الانيس فراعها   عن ظهر غيب والانيس سقامها
ويروى فغدت ـ بالغين المعجمة كما هنا وبالعين المهملة ـ والضمير يعود على البقرة ، والرز والركز الصوت الخفى ، وقوله عن ظهر غيب معناه من وراء حجاب أى تسمع من حيث لا ترى ، والفرجان تثنية الفرج وهو الواسع من الارض ويقال هو موضع المخافة ، وقوله مولى المخافة معناه الموضع الذي فيه المخافة . وخلفها مرفوع على أنه بدل مفصل من مجمل هو قوله مولى وأمامها معطوف عليه ويجوز أن يكون خلفها وأمامها مرفوعين على أنهما خبر لمبتدأ محذوف كأنه قال هما خلفها وأمامها ويجوز أن يكون قوله مولى المخافة مبتدأ وقوله خلفها وأمامها خبره وجملتهما خبر ان

يفيد البعضية فهو يقتضى الشيء المبعض « وكل » اسم لاجزاء الشيء فهو يقتضى الجزأ « وكلا » اسم مفرد عندنا معناه التثنية ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى فلزمت اضافته الى جنسه ليعلم نحو جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ويكون تأكيداً للمثني نحو جاءني الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فتلزم اضافتها الى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيد له وليست اسما شائعا بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما فانها لا تلي العوامل ولا تكون الا تأكيدا فاستغنت عن الاضافة، ومنها ذو التي بمعني صاحب فانك تقول هذا رجل ذو مال ورأيت رجلا ذا مال ومررت برجل ذي مال أي صاحب مال وتقول في التثنية هذان رجلان ذوا مال وأصله ذوان وانما حذفت نونه للاضافة وفي النصب والجر نحو رأيت رجلين ذوي مال ومررت برجلين ذوي مال وتقول في الجمع هؤلاء رجال ذوو مال ورأيت رجالا ذوي مال ومررت برجال ذوى مال وأصله ذوون وذوين لانه جمع سلامة وانما حذفت نونه للاضافة وانما جمع جمع السلامة لانه وصف به من يعقل فجرى مجرى مسلمين وصالحين وتقول في المؤنث ذات نحو هذه امرأة ذات جمال ومال والتثنية ذواتا قال الله تعالى (ذواتا أفنان) والجمع ذوات وأولو أيضا جمع سلامة والواحد ذو قال الله تعالى (نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد) وقال تعالى (أولي أجنحة مثني وثلاث ورباع) والمؤنث أولات قال الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) جاء الجمع ههنا على غير واحده المستعمل وقياس واحده أل مثل هم وشج فهي في السلامة بمنزلة المذاكير والملامح في التكسير جاء على مالم يستعمل وانما لزمته الاضافة لان المضاف اليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الاسماء بالاجناس نحو هـذا رجل مال فلم يسغ ذلك فأتوا بذي التي بمعني صاحب وأضيفت الى اسم الجنس وجعلوها وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما كانت أي وصلة الى نداء مافيه الالف واللام وكانت الاضافة لازمة كما كان النعت لازماً لأي في النداء نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام، ومن ذلك « قد وقط وحسب » كلها بمعني واحد الا ان قد وقط مبنيان على السكون وحسب معربة وذلك من قبل ان قد وقط وقعا موقع فعل الامر في أول أحوالها فبنيا كبنائه تقول قدك درهمان وقطك ديناران أي اكتف بذلك واقطع وحسب اسم متمكن أريد به معني الفعل بعد أن وقع منصرفا ولم يوقع موقع الفعل في أول أحواله ألا تري انك تقول أحسبني الشيء إحسابا أى كفاني ويقال هذا لك حساب أي كاف قال الله تعالى (جزاء من ربك عطاء حسابا) فانصرف حسب ولم يبن كبناء قد وقط، واشتقاق قد من قددت الشيء واشتقاق قط من قططت الشيء اذا قطعته فأصلهما لذلك التثقيل وانما خففتا بحذف لاميهما وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالها وانمـا لزمت هذه الاسماء الاضافة لانها واقعة موقع فعل الامر وفعل الامر لابد له من فاعل ولم تكن هذه الاسماء مما يرفع فأضيفت الى الفاعل فاذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اكتف واقطع فالفاعل مضمر واذا قلت قد زيد أو قط عمرو فكأنك قلت ليكتف زيد أو عمرو بذلك وقد يدخل قد وقط نون الوقاية فيقال قدني وقطني محافظة على سكونهما وصيانة لآخرهما عن الكسر كما قالوا مني وعني فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

امتَلأ الحَوْضُ وقال قَطْني مَهْلاً رُوَيْداً قدْ مَلأْتَ بَطْني(١)

وقال الآخر * قدني من نصر الخبيبين قدي * (٢) فأتى بنون الوقاية وتركها ، وربما استعملوا قط وحسب مفردين من غير اضافة فقالوا رأيته مرة واحدة فقط وأعطاني ديناراً فحسب أي اكتف بذلك واقطع والاضافة أكثر وأغلب فاعرفه ، « وأما الاضافة غير اللازمة » ففي أكثر الاسماء نحو ثوب ودار وغيرهما من الاسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك على حسب ارادة المتكلم فاذا قال رأيت ثوبا فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك رأيت داراً واذا قال رأيت ثوب خز فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخص من الاول واذا قال ملكت دار زيد فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأيّ اضافته الى اثنين فصاعدا اذا أضيف الى المعرفة كقولك أي الرجلين وأي الرجال عندك وأيهما وأيهم وأي من رأيت أفضل وأي الذين لقيت أكرم وأما قولهم أبي وأيك كان شرا فاخزاه الله فكقولك أخزى الله الكاذب مني ومنك وهو بيني وبينك المعنى أينا ومنا وبيننا قال العباس بن مرداس

فأيِّي ما وأيُّـكَ كانَ شَرًّا فقِيدَ إلى المَقامَةِ لاَ يَرَاها

واذا أضيف الي النكرة أضيف الى الواحد والاثنين والجماعة كقولك أي رجل وأي رجلين وأي رجال ، ولا تقول أيا ضربت وبأي مررت الا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) ولاستيجابه الاضافة عوضوا منها توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء ﴾

قال الشارح : اعلم ان أيا انما تقع على شيء هي بعضه وذلك قولك أي أخويك زيد فقد علمت أن زيدا أحدهما ولم تدر أيهما هو وهي في الكلام على ثلاثة أضرب الاستفهام والجزاء وبمعنى الذي فاذا كانت استفهاماً أو جزاء كانت تامة ولم تحتج الى صلة انما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج الذي ومن وما اذا كانت موصولة وهي موضوعة على الاضافة لانها في الاحوال الثلاثة بعض ما أضيفت اليه فلا تفيد الا بذكر المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف اليه الا مما يتبعض ، ولا تقتضي جوابا الا اذا كانت استفهاماً وجوابها التعيين لانها في الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فاذا قلت أي الرجلين عندك فمعناه أزيد عندك أم عمرو فكما يلزم الجواب في الهمزة وأم اذا قلت أزيد عندك أم عمرو والتعيين فتقول زيد أو عمرو ولا يكفي لا أو نعم كذلك يلزم في أي لان المعنى واحد ولو قلت هل زيد منطلق أم عمرو أو نحوهما من أدوات الاستفهام لم يكن لأي ههنا مدخل فلذلك كانت أي واقعة على كل جملة اذا كانت بعضا لها ، فعلى هذا يجوز اضافتها الى المعرفة والنكرة « فاذا أضيفت الى المعرفة »

(١) البيت من شواهد الاشموني وقوله رويداً تصغير الارواد وهو مصدر أرود يرود

(٢) هو من أرجوزة لحميد الارقط وتمامه ليس الامام بالشحيح الملحد ويروى « ليس أميري بالشحيح الملحد » والشاهد فيه مجيئه بنون الوقاية وتركه لها وهما أمران جائزان غير أن المجيء بالنون أكثر . وقوله الخبيبين يروى بصورة المثنى والمراد بهما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب على التغليب وقيل المراد بهما عبدالله وابنه خبيب على التغليب أيضاً ويروى بصورة الجمع والمراد بهم عبدالله وابنه خبيب وأخوه مصعب وقيل المراد بهم عبدالله ومن شايعه وقوله الامام المراد به عبد الملك بن مروان والشحيح البخيل والملحد المائل ، هذا ونسب الاعلم هذا البيت لابي نخيلة

وجب أن تكون تلك المعرفة مما يتبعض وذلك بأن تكون المعرفة إما تثنية أو جمعاً نحو قولك « أي الرجلين عندك وأي الرجال » وأيهما رأيت وأيهم مررت به وتقول « أي من رأيت أفضل » لان من قد تعني بها الكثرة وان كان لفظها واحداً قال الله تعالى (ومنهم من يستمع اليك) وقال (ومنهم من يستمعون اليك) فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر

تَعَشَّ فانْ عاهدْتَني لا تَخونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ (١)

ثنى العائد حين عنى اثنين ولا يكون من في قولك أي من رأيت أفضل الا موصولة لا غير والعائد محذوف والتقدير رأيته كقوله سبحانه (أهذا الذي بعث الله رسولا) والمعنى بعثه ولا يكون من استفهاماً هنا ولا جزاء لان أيا لا يضاف الى الجمل ، فأما تمثيله « بأي الذي لقيت أكرم » ففيه نظر والصواب أي اللذين أو الذين بلفظ التثنية أو الجمع وان صحت الرواية عنه بلفظ الواحد فجازه أن الذي قد يراد بها الكثرة نحو قوله تعالى (كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ماحوله ذهب الله بنورهم) فعاد الضمير الى الذي مرة مفردا ومرة مجموعا كما كان في من كذلك وهو قليل في الذي ، ولو قلت « أي زيد أحسن » فجازه من وجهين أحدهما أن يريد النكرة لمشارك له في اسمه فأجراه مجرى الانواع نحو رجل وفرس كما أجراه كذلك وأدخل عليه الالف واللام في قوله

باعدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورِها (٢)

والوجه الثاني أن يريد أي شئ من أعضائه أحسن أعينه أم أنفه أم حاجبه ونحو ذلك ، فأما قولهم « أيي وأيك كان شرا فأخزاه الله » فأضاف أيا الى المضمر الذي هو ضمير النفس وهو معرفة فانما سوغ ذلك انه عطف عليه ضمير المخاطب باعادة الخافض بالواو والواو لا تدل على الترتيب وانما تجمع بين الشيئين أو الاشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع كأنك قلت أينا فهو كقولك « أخزى الله الكاذب مني ومنك » والمراد منا وكقولك « هو بيني وبينك » والمراد بيننا والفرق بينهما أنك اذا قلت أينا فقد اشتركا في أي واذا قلت أيي وأيك فقد أخلصته لكل واحد منهما فهو أبلغ ، فأما بيت العباس بن مرداس * فأيي ما وأيك كان شرا الخ * (٣) وبعده

---

(١) البيت للفرزدق ويروى « تعال فان عاهدتني الخ » والشاهد فيه في قوله يصطحبان حيث أعاد الضمير على من مثنى حملا على معناها لانها كناية عن اثنين وصف أنه أوقد ناراً وطرقه الذئب فدعاه الى العشاء والصحبة وقبل البيت

وأطلس عسال وما كان صاحبا رفعت لناري موهنا فأتاني

وقد فصل بين من وصلتها بقوله « ياذئب » وساغ ذلك لان النداء موجود في الخطاب ولو لم يذكره المتكلم . قال الاعلم « وان قدرت من نكرة ويصطحبان في موضع الفصل كان الفصل بينهما أسهل وأقيس » اه

(٢) الشاهد فيه في قوله أم العمرو حيث أدخل الالف واللام على عمرو وهو علم لا يجوز ذلك فيه لئلا يجتمع فيه شيئان كل واحد منهما معرف ولكنه لما نكره وجعله بمنزلة الانواع كرجل وفرس جاز له بعد ذلك أن يقرنه بالالف واللام ، والمعنى أنه منع هذه المرأة عني وحال بيني وبين رؤيتها والتمتع بها ما أقامه أهلها من الحراس على أبواب القصور التي تسكنها .. هذا والبيت لابي النجم وقد تقدم في أول الكتاب في فصل و بعض الاعلام تدخله لام التعريف

(٣) هو من قصيدة له يخاطب بها خفاف بن ندبة السلمي وأولها

ألا من مبلغ عني خفافاً ألوكا بيت أهلك منتهاها

وقال سيبويه وسألته { يعني الخليل } عن أيي وأيك كان شراً فأخزاه الله فقال هذا كقولك أخزى الله الكاذب مني

ولا

ولا وَلَدَتْ لهم أبداً حَصانٌ ... وخالَف ما يُريدُ إذًا بِفاها

فالشاهد فيه افراد أى لكل واحد من الاسمين واخلاصه له توكيداً والمستعمل إضافته اليهما معاً فيقال أينا والمراد أينا كان شرا من صاحبه فقيد الى المقامة لايراها أي أعماه الله و المقامة جماعة الناس وقوله لايراها أى يعمى عن رؤيتهم ، و يروى الى المنية أي جاءته المنية ويدعو عليهم فى البيت الثاني بانقطاع النسل ومثله قول جميح

وقَدْ علِمَ الأَقْوامُ أَيِّى وأَيُّكُمْ ... بَنِى عامرٍ أَوْفى وفاءً وأَكْرَمُ (١)

وقول خداش بن زهير

ولقَدْ علِمْتُ إِذَا الرِّجالُ تَناهَزُوا ... أَيِّى وأَيُّكُمْ أعزُّ وأَمْنَعُ (٢)

المراد أينا وهو كثير ، فاذا أضيف الى النكرة أضيف الى الواحد والتثنية والجمع فتقول « أى رجل وأى رجلين وأى رجال » وانما جاز اضافته الى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعا يعم أشخاص ذلك النوع فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم فلذلك جازت اضافته اليه ، وقد يفرد أى اذا تقدم ذكر ماهو بعض منه نحو قوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى) أفرد أيا ههنا لانه أحد الاسمين المذكورين ومعناه أى الاسمين دعوتم الله فله الاسماء الحسنى ولو قلت أيا ضربت أو بأى مررت لم يجز لانه لم يتقدم ما يسد مسد المضاف اليه ، ولغلبة الاضافة عليه لما جاؤا بأى وصلة الى نداء مافيه الالف واللام غير مضافة عوضوه من الاضافة هاء التنبيه بعده قبل صفته نحو يا أيها الناس ويا أيها الرجل وقوله « ولاستيجابه الاضافة » يريد لوجوبها له والاستيجاب مصدر بمعنى الوجوب كالاستقرار بمعنى القرار وفعله استوجب كقولك استوهب استيهاباً واستوعب استيعاباً ، وقوله « توسيط المقحم » يعني بالمقحم هاء التنبيه « بينه » أى بين أى وصفته فها تنبيه وهى عوض من لفظ الاضافة ولزوم الصفة عوض من معناها فاعرفه *

﴿ تم الجزء الثانى والحمد لله ، ويليه ان شاء الله تعالى الجزء الثالث ومطلعه ﴾

﴿ فصل وحق ما يضاف اليه كلا ، نسأل الله تعالى التوفيق الى اكماله ﴾

—(انه نعم المولى ونعم النصير)—

ومنك تريد منا وكقولك هو بينى وبينك تريد هو بيننا فانما أراد أينا كان شراً الا أنهما لم يشتركا فى أى ولكنه أخلصه لكل واحد منهما » ثم استشهد بالابيات التى ذكرها الشارح . والشاهد فيها كلها أفراد أى لكل واحد من الاسمين وانما فعل ذلك فاخلص لكل اسم واحدا مع أن المستعمل اضافتها اليهما معاً توكيداً

(١) الشاهد فيه كالذى فيما قبله . وقوله أيى مبتدأ وأيكم معطوف عليه وقوله اوفى هو الخبر وفصل بين المبتدأ وخبره بجملة النداء وهى قوله بنى عامر . وجملة المبتدأ وخبره سدت مسد المفعولين اللذين يطلبهما قوله علم الاقوام والمعنى ان الناس قد علموا وظهر من كل واحد منا انما يستطيعون ان يقضوا لاحدنا به بالتفوق فى الوفاء والكرم

(٢) الشاهد فيه تكرير اى توكيداً كما تقدم فى سابقيه ومعنى تناهزوا افترس بعضهم بعضاً فى الحرب . ومثل هذه الابيات قول خداش بن زهير ايضاً

فأيى وأي ابن الحصين وعثمت ... اذا ما التقينا كان بالحلف أغدرا

والحلف ـ بكسر الحاء ـ تعاقد القوم واصطلاحهم واصله من اليمين لان التعاقد يؤكد بها (تم والحمد لله)

﴿ فهرست الجزء الثانى من شرح المفصل لابن يعيش ﴾

﴿ تم الفهرس ﴾